دولة الكويت

الأمانة العامة للأوقاف

سلسلة الترجمات (١٦)

الأوقاف في مقدونيا خلال الحكم العثماني

د.أحمد شريف

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية ، لذا فكل
اصداراتها غير مخصصة للبيع

سلسة الرسائل الجامعية (١٦)

جميع الحقوق محفوظة
«ح» الأمانة العامة للأوقاف ٢٠١٤م

دولة الكويت
الدسمة - قطعة ٦ - شارع حمود عبدالله الرقبة
ص . ب ٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف ١٨٠٤٧٧٧ - فاكس ٢٢٥٤٢٥٢٦
www.awqaf.org.kw
البريد الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:
amana@awqaf.org
البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:
serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها الأمانة العامة للأوقاف.

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

061 الشريف، أحمد.
الاوقاف في مقدونيا/ أحمد الشريف.- ط1.- الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2014
258 ص: 24سم.- (مشروع مداد الوقف)
ردمك: 9-32-38-99966-978
1. الوقف - تنظيم وإدارة - مقدونيا - تاريخ - العصر الحديث أ. العنوان ب. السلسلة

رقم الإيداع: 2014/660
ردمك: 9-32-38-99966-978

بسم الله الرحمن الرحيم

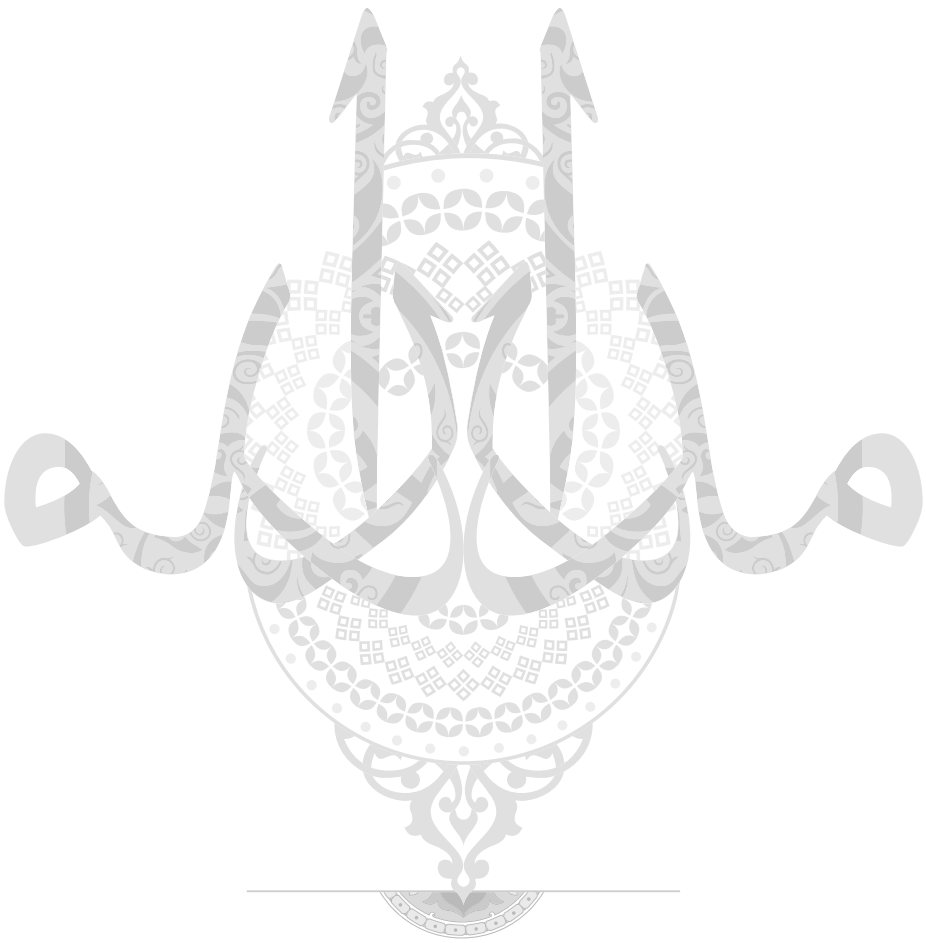

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تصدير	٧
مقدمة	١١
القسم الأول: ظهور الأوقاف	١٥
أولًا: اصطلاحه وتاريخه	١٧
ثانيًا: شروط الوقف	٢١
ثالثًا: تنظيم وإدارة الوقف	٢٧
القسم الثاني: أنواع الأوقاف	٣٣
أولًا: الأوقاف المنقولة والثابتة	٣٧
ثانيًا: تصنيف الأوقاف من حيث عائداتها	٣٨
ثالثًا: تصنيف الأوقاف من حيث الموقوف	٤٢
رابعًا: تصنيف الأوقاف حسب تنظيم الإدارة	٤٤
خامسًا: الأوقاف المؤَجرة	٤٨
سادسًا: الأوقاف كمنشآت دينية وثقافية وتعليمية وخيرية	٥٠
القسم الثالث: عرض الأوقاف والمنشآت الوقفية في مقدونيا	٥٩
شمال مقدونيا	٦١
الأوقاف في جنوب غرب مقدونيا	١٠٢

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الأوقاف في مقدونيا الشرقية	١١٨
القسم الرابع: الدور الاجتماعي والاقتصادي وأهمية الأوقاف	١٢٩
وضع الأوقاف المادي	١٣١
أوقاف السلاطين	١٣٥
أوقاف كبار الإقطاعيين	١٤٣
أوقاف عامة المسلمين	١٥٠
القسم الخامس: الأنشطة الاقتصادية الأساسية للأوقاف	١٥٧
ظهور الإيجار والفوائد الربوية في الممتلكات الوقفية	١٥٩
أولًا: الاقتراض ورد القروض	١٦٦
ثانيًا: التوسع في الاستدانة من الأوقاف وتراكم الدين	١٧١
ثالثًا: تدخل السلطة المركزية في صون الأوقاف	١٨٤
رابعًا: مقاومة الرعية	١٩٧
خامسًا: تدهور و سقوط الأوقاف	٢٠٧
فهرس المصادر و المراجع	٢٣١
معجم المصطلحات	٢٣٧
قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي.	٢٤٩

تصدير

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز «مشروع مداد الوقف» المندرج بدوره ضمن مشاريع «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون الدولة المنسقة بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧م.

وهذه المشاريع هي:

١ - مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب في مجال الوقف.

٢ - مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.

٣ - مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

٤ - مشروع «مجلة أوقاف».

٥ - مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.

٦ - مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية.

٧ - مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية.

٨ - مشروع القانون الاسترشادي للوقف.

٩ - مشروع جائزة الأمانة العامة للأوقاف للتميز والإبداع الوقفي.

١٠ - مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.

١١ - مشروع مكنز علوم الوقف.

١٢ - مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

١٣ - مشروع أطلس الأوقاف.

١٤ - مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

١٥ - مشروع مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال.

١٦ - مشروع بنك المعلومات الوقفية.

وتنسق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشاريع مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتندرج «سلسلة الترجمات» ضمن مشروع «مداد» الوقف الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع، وتهدف هذه السلسلة إلى ترجمة الأدبيات ذات العلاقة بالوقف والعمل الخيري التطوعي «كتب، دراسات، مقالات، رسائل علمية» من اللغات المختلفة. وتم بهذا الخصوص ترجمة عدد من الكتب عن التجارب الغربية في العمل التطوعي، وبعض الكتب التي تتحدث عن دور الأمانة العامة للأوقاف، وذلك لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الترجمات، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادًا ومؤسسات وهيئات.

وننوه إلى أنه تمت ترجمة هذا الكتاب من قبل المؤلف من اللغة الألبانية إلى اللغة العربية، وقامت إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بعرض الترجمة على مراجعين مختصين، كما قامت بعد ذلك بتحريره علميًا ومراجعته لغويًا بغرض إخراجه على أفضل صورة بما يتيح سلاسة قراءته للعموم.

ويتحـــدث هذا الكتاب الذي بين أيدينا عـــن تجربة نمو الأوقاف في مقدونيا أثنـــاء حكم العثمانيين والمراحل الأساســـية التي مرت بها، مـــع تناول الأهداف الرئيســـية لهـــذه الأوقـــاف بأنواعها المختلفة، ومســـاهمتها في ســـد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للســـكان. كما يتطرق إلى نفوذ وتأثير هذه الأوقاف في الدولة العثمانية التي نتجت عن المقدرة المادية الهائلة لها، مع الإشارة إلى الخلل الكبير الذي وقعت فيه الأوقاف باستثمارها عن طريق القروض الربوية. ويتطرق كذلك للعلامات الأولى لتدهور، وســـقوط الأوقاف، وضعف تأثيرها الاجتماعي والاقتصـــادي في مقدونيا نتيجة للانحرافات الكثيرة في أداء العمل الأساســـي للأوقاف وفي إدارة ممتلكاتها.

سائلين المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين

الأمانة العامة للأوقاف

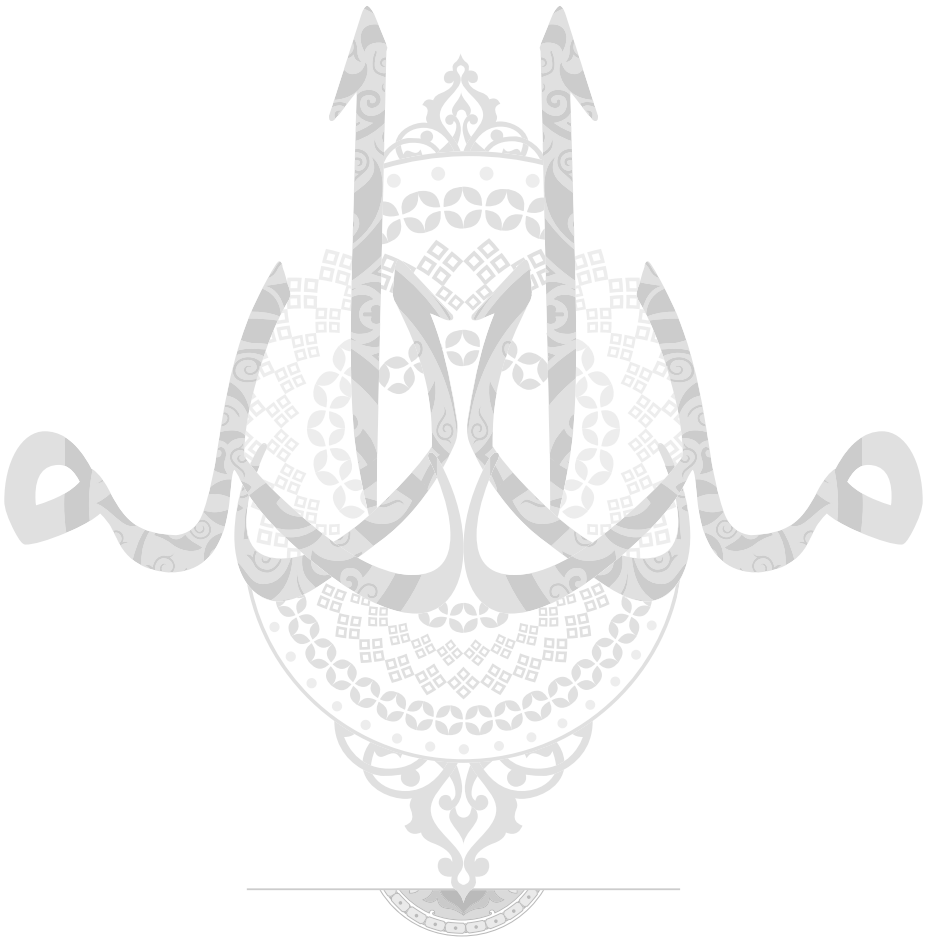

مقدمة

لقــد كان اهتمام المؤسســة التاريخية المقدونية والبلقانيــة بالأوقاف قليلًا، وما زال كذلك، ولو كان هناك اهتمام بها لحلت إشكاليات كثيرة عن الحياة الاجتماعية والسياســية أثناء الفترة العثمانية، فقد لعبت الأوقاف والمؤسسة الوقفية دورًا مهمًا فــي الحياة اليومية في الإمبراطورية العثمانية، وفي تنمية الحياة العلمية والثقافية والدينية والروحية للمجتمع.

ويعتبر الوقف في الدين الإســلامي أداة أساسية لتنمية المجتمع العثماني بشكل عام، وإن القوانين الأساســية للشريعة الإســلامية تنبثق من الدين الإسلامي، ولها صلة وثيقة بالوقف ومسيرته ومؤسسته؛ لذا لا يمكن أن يبحث عن الوقف في مجال واحد من المجالات الاجتماعية والحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة إذا تم البحــث من الناحية الدينية والأخلاقية والثقافيــة والتعليمية، كما أننا نجد للأوقاف تأثيرًا ودورًا كبيرًا في التطور الإنســاني فــي المجتمع العثماني إذ غيرت كثيرًا من الأمور.

مــن المعلوم أن الحــكام العثمانيين – وعلى رأســهم الســلطان– والنظام المركزي الشــديد كانوا مشغولين بالمجال العســكري، وبالفتوحات الجديدة، وتأسيس الأقسام الإدارية، وضمان فعاليتها، فالأوقاف طوال العهد العثماني كانت مصدرًا رئيســيًا في تطوير ونشــر الاقتصاد، والدين، والثقافة، والتعليم فــي الخلافة العثمانية، وقد كان تنوع الأوقاف أحد أســباب بقائها في النظــام العثماني وفي الحياة اليومية في العالم الإسلامي.

يلاحــظ جليًا و بشــكل كبير في القرون الأولى من دخــول الدولة العثمانية إلى مقدونيا قد بدء عملية تأســيس الأوقاف والأمــلاك الكبيرة أي: الغنائم التي كانت تــوزع على القــادة الكبار الذين جاهدوا أثنــاء الفتوحات العثمانيــة، وأيدوا تقوية

الإسلام عمومًا.

إن الأوقاف الأولى في مقدونيا ظهرت مباشرة بعد الدخول والفتح العثماني، وكانت في الوقت نفسه مجموعات كبيرة تتكون من الأقسام الدينية والخيرية الكثيرة، والأقسام الأخرى التي بنيت بمساعدات الأوقاف. فمثلًا لكفالة البنايات الدينية ونشر الدين الإسلامي بنيت جوامع ومساجد، وتكايا، وأضرحة...الخ. ولتطوير التعليم أنشئت مدارس، ومكتبات متنوعة. ولتطوير وتوزيع التجارة، والصناعات أنشئت محطات لاستراحة القوافل، وخانات، وجسور، وطرقات وقنوات السقيا. ولمساعدة وإصلاح معيشة الناس أعطت الأوقاف مساعدات وعطايا مالية لبناء البنايات النافعة للمجتمع كالمستشفيات، والصيدليات، والحمامات، والآبار، والنوافير..... الخ.

حسب مضمون المستندات العثمانية عن تاريخ مقدونيا التي بُحث وتُرجم وطبع البعض منها، وحسب الكتب التي طبعت إلى الآن نرى أن الأوقاف التي استطاعت البقاء والتطور هي الأوقاف التي جعلت لتطوير الإسلام أي: احترام مبادئ وأحكام الشريعة، وقد انتشرت وتطورت الأوقاف كثيرًا -خاصة في مقدونيا-في بداية النظام الإقطاعي العثماني، والنظام الإقطاعي العسكري المصاحب لاغتنام الأراضي الجديدة، وبالتالي نشر الإسلام في هذه البقاع الشيء الذي مكن من تقوية الحكم العثماني في شبه جزيرة البلقان.

«بعد ما تقدم، يتضح لنا أنه من الأهمية بمكان أن نذكر أنه على الرغم من أن الأوقاف إنما أسست كي تعمل في المجال الاقتصادي، إلا أنه كان من أهدافها أيضًا» دعم البنايات الدينية، ودعم الحياة الاجتماعية للمسلمين، لكن مع مرور الزمن، في القرون المتأخرة (السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر) صار في أيدي الأوقاف (أي: في أيدي متولي الأوقاف) الكثيرُ من الممتلكات، وفي كثير من

الأحيان كانوا يسيئون استعمالها خلافًا للأهداف التي أسست من أجلها كدعم الحياة الدينية والاجتماعية للمسلمين. فبالتالي بدأت الأوقاف وممتلكاتها تستعمل في أشياء محرمة في الإسلام، مثل: الربا الذي هو من كبائر الذنوب.

ومع مرور الزمن كانت الأوقاف تستخدم بشكل سيئ من قبل أصحابها و متوليها. ومن المعلوم أن السلطان في الدولة العثمانية كان هو صاحب الأراضي، أما الإقطاعيون فكانوا مستخدمين لها على اعتبار أن ذلك أجرةٌ لهم على ذهابهم إلى الجهاد إذا ناداهم السلطان. ولكن قرنًا بعد قرن استطاع الإقطاعي أن يحول كثيرًا من الأوقاف إلى ملك يورث، وهذا لم يحصل من قبل؛ لأن الأراضي التي كانت تعطى من قبل السلطان إلى الإقطاعي كان يستردها منه في حال لم يقم الإقطاعي بالواجبات تجاه السلطان، ما يعني أن تلك العطايا كانت للاستخدام لا للملكية.

ولقد لعبت بحوث كل من: جليشا أليزوفيتش، حسن قليشي، متوديا سوكولوفسكي، أليكسندر متكوفسكي، كمال أروتشي، أليكسندر ستويانوفسكي، مُحمد بغوفيتش دورًا مهمًا في دراسة الأوقاف في مقدونيا، وأيضًا بحوث كثير من العاملين في هذا المجال الذين قاموا بترجمة «الحجج الوقفية»، وكذلك ساعدوا في بيان منزلة الأوقاف في مقدونيا.

ولقد قمت أثناء عملي في هذا البحث باستخدام كثير من المستندات العثمانية المطبوعة بلغات متنوعة (تركية، وألبانية، ومقدونية، وصربية، وغيرها). كما استخدمت مصادر أخرى بلغة عثمانية من سجلات متنوعة سوف أذكرها في فهرس مصادر الكتاب. كذلك استخدمت مصادر جيدة ومتنوعة بلغات بلقانية وعالمية سوف أذكرها في فهرس مصادر الكتاب أيضًا.

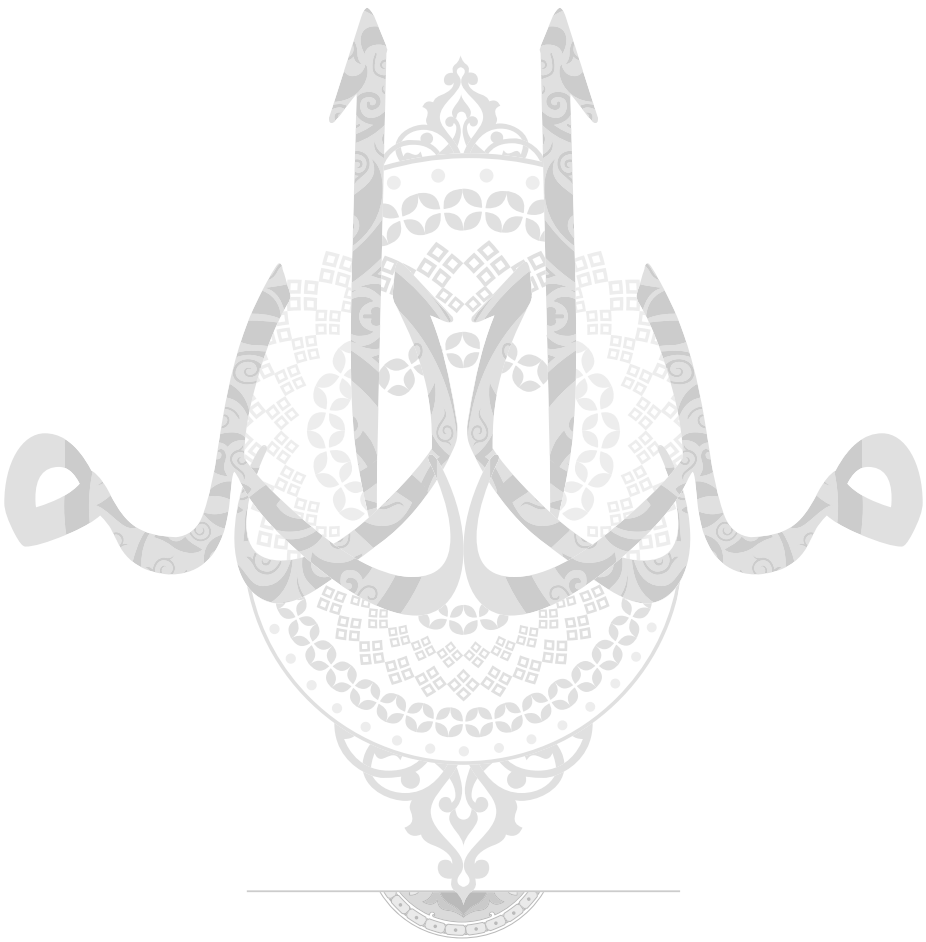

القسم الأول

ظهور الأوقاف

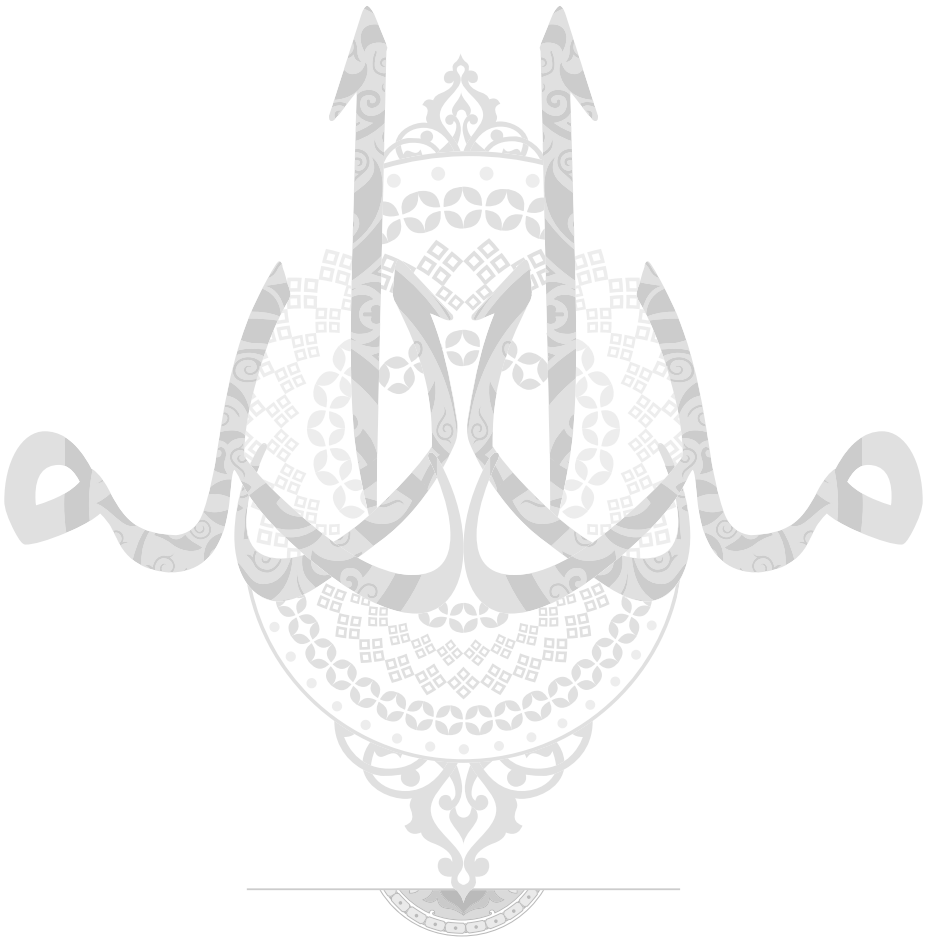

أولًا: اصطلاحه وتاريخه

إن ظهور الأوقاف في مقدونيا كمؤسسة يتعلق مباشرة بوصول العثمانيين إلى شبه جزيرة البلقان وإستيلائهم على الأراضي فيها وفي غيرها. وقد لعبت الأوقاف في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين وما بعدهما دورًا إيجابيًا في عملية توحيد، وتقوية، وتوسيع وتثبيت الحكم والدولة العثمانية نظرًا لأصولها الإسلامية. وكان تأسيس الأوقاف والوقف عليها حاجة ماسة لدعم الإسلام ابتداءً من البنايات الدينية.

إن الأوقاف كانت من الأهمية بمكان، فقد كانت قائدًا روحيًا و شعارًا للدين الإسلامي، وهي معتمدة على أصول ومبادئ القرآن الكريم، لذا كانت في كثير من الأحيان الجوامع والمساجد، والتكايا، ومحطات استراحة القوافل، وأبنية أخرى أول ما بنيت. كما قام المسلمون نظرًا لحاجتهم ببناء أبنية التعليم مثل المدارس الابتدائية والثانوية.

ونرى من خلال دراسة الأوقاف (أو دراستها باعتبارها مؤسسة ذات جوانب متعددة) ترابط كثير من الأمور التي تصدر عن أنشطتها. فقد كان من مهام الأوقاف المجال الديني والتعليمي والخيري، لكن في بداية ظهورها كانت تعتبر نوعًا من الصدقة(صدقة من مسلم إلى مسلم آخر)، وكان الإقطاعيون العثمانيون أكثر من يعطي مثل هذه العطايا، أما الذين يقبلون ويستخدمون ذلك فهم الناس العاديون.

ونجد في علم التاريخ حسب المستندات الحالية أن أول ظهور للأوقاف كان عند الهتيتيين (Hetit) القدماء، حيث وجد لديهم نقش منذ زمن الملك هاتوسيليس (Hatusilis) من سنة ١٢٩٠-١٢٨٠ قبل الميلاد[١].

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

وهنالك اختلاف في صحة هذا النقش، فيذكر بعض المؤرخين عدم احتوائه على شيء عن الأوقاف بل هو نقش يعبِّر عن صدقة تصدق بها رجل[١]. ويقول آخرون إن الملك المذكور تصدق بتلك الصدقة بمناسبة انتصاره على عدو له، وقام ببناء معبد وأمَّر عليه ولده. فمعنى كل هذا أن الملك قام بصدقة منه إلى قومه أي: وقف بعض ماله[٢].

وهناك نقش مماثل يعبر عن بداية الوقف وُجِد أيضا عند الأتراك البوذيين الأيغوريين الذين كانوا يحكمون تركستان الشرقية في القرن الثاني عشر. فيه يُذكر الوقف أيضًا مثل صدقة من قبل الحكام الذين كانوا يبنون بنايات ومعابد، فتعتبر تلك صدقة أو مساعدة منهم[٣]. تعليقًا على هذا نذكر أن البوذيين عندما كانوا يزورون المعابد يعطون العطايا والهدايا لرجال الدين ولمن كانوا يقومون بخدمة ذلك المعبد[٤].

مع ما ذكرنا من الأقوال عن أول ظهور للأوقاف، هناك أقوال أخرى تقول: إن ما حدث من تطور لمؤسسة الأوقاف قد أثر في «القانون الروماني–البيزنطي والفارسي واليهودي»[٥].

ظهرت مؤسسة الأوقاف في العالم الإسلامي مع بعثة النبي محمد ﷺ ودعوته إلى الدين الإسلامي، فقد بيّن النبي ﷺ بأعماله وأقواله جلّ ما يتعلق بالأوقاف وتأسيسها في العالم الإسلامي من خلال السنة النبوية التي تبين ما في الآيات القرآنية. فالنبي ﷺ نفسه كان يدعو أصحابه إلى تأسيس الأوقاف ويرغِّبهم فيها استشهادًا بقول الله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾[٦].

---

(١) بولنت كوبرولولو «تاريخ الأوقاف»، أنقرة ١٩٥١م.
(٢) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.
(٣) روبن فالتير «حقيقة الأوقاف البوذية»، إسطنبول ١٩٧٤م.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٦) آل عمران: ٩٢.

كذلك عند التعريف الصحيح للأوقاف هناك بعض القيود المهمة التي تبين طبيعتها العامة، ودورها الخاص والعام اقتصاديًا، ودورها الاجتماعي والسياسي والتربوي التعليمي. وكما يتضح عقلًا من اصطلاح الوقف أنه إعطاء الرجل الذي يملك الوعد، واستعداده إعطاء ملكه في صالح المجتمع كي يساهم في دعم الإسلام، وكفالة المساجد، والمدارس والكتاتيب[1].

والأصح عند تعريف اصطلاح الوقف لغة هو من الفعل العربي وَقَفَ، ومعناه لغةً: حَجْر وتوقيف، أما اصطلاحًا فهو: وقف ملك ما، فلا يستخدم لصالح أحد لكن فوائده المكتسبة تستخدم في مصالح خيرية[2]. فمعنى هذا أن وقف الملك هو أمر تعبدي وملك مادي يقسمه الواقف باختياره من ملكه إلى «ملك الله»، أما فوائده فتقسم للناس. استنادًا إلى هذا التعريف تفترق الأقوال، فيقول البعض: إن الواقف يحجر وقفه للأبد، أي: يصبح ملكه لله وفائدته للناس، أما آخرون فيقولون إن ملكه يبقى ملكًا له (أي للواقف)[3].

ولكي تتضح حقيقة مؤسسة الأوقاف لابدّ من الاطلاع على البيانات المحفوظة منذ زمن النبي ﷺ لأن لها دورًا مهمًا حيث أسست حينذاك بعض الأوقاف. وكان هذا عاملًا مؤثرًا في تقوية الإسلام، وكان أصحاب الأموال الكبيرة روادًا في ذلك، فكانوا يقومون بوقف أموال متنوعة مثل المزارع والبيوت والينابيع والآبار والنقود...الخ. بشرط أن ما يستفاد من هذه الأموال سيستخدم لمساعدة الفقراء وكفالة المعوقين ومساعدة ابن السبيل وعتق الرقبة وفي إصلاح حاجات الجيش، وعلى العموم في الخطة الاقتصادية كي يسهم في تخفيف التنافر بين الأغنياء والفقراء. وهذا مظهر

(١) عبد السلام بلاغيا «دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية»، بلغراد، ١٩٣٣م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

حقيقة بدا جليًا، وفرضه التطور الاجتماعي، كما ارتبط بشكل قوي بتطبيق الشريعة الإسلامية حيث انتظمت الأوقاف التي كانت منذ لحظة وقفها عليها قيودًا واضحة: لا تباع، ولا تورث، ولا تهدى، ولا تبدّل.

إن البحث في مسألة الأوقاف يتضمن كذلك مسائل أخرى تتعلق بأعمالها أثناء وجودها، وذلك أنه ليس هناك مؤسسة في أي من الديانات لعبت دورًا مثل دور الأوقاف في الإسلام. من هنا نقرر أنه بدون وجود الأوقاف لم يكن متوقعًا فى ذلك الوقت وجود تجارة الحدائق والخانات والمخازن المتنوعة...الخ. فكل ذلك تم تأسيسه في إطار الأوقاف[1].

وبالتالي، لعبت الأوقاف دورًا في تطوير المجال الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في بعض المدن والقرى التي كان يعمل فيها بعض الناس أو كانوا يقومون بخدمة الأوقاف.

نظرًا لجميع المجالات التي عملت فيها الأوقاف ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والجزئيات الاجتماعية الإنسانية التي تتداخل بينها، فكان لابدّ من البحث في أصل الأوقاف وبدايتها وتطورها، ولا أعني اعتبارها مؤسسة دينية فحسب، بل شاملة لجميع مجالاتها، الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية وغيرها. كذلك سوف نعطي ضوءًا على الحياة اليومية لكثير من طبقات الناس، وتاريخ المؤسسات المتنوعة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والمعاملات القانونية، والاجتماعية...الخ[2].

(١) حسن كاليشي «أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٢) المصدر السابق.

ثانيًا: شروط الوقف

إن وقف بعض الأموال لا يعني انتقال ملكيتها الأبدي لله عز وجل فحسب، بل يعني كذلك الاحترام الشديد لقوانين المحاكم التي كانت وفق الشريعة الإسلامية. فبالتالي يخرج هناك شـــرط معرفة اســـتطاعة من يريد أن يوقف شـــيئًا وحالته الاجتماعية والاقتصادية، وذلك قبل أن يبدأ إجراءات الوقف.

عند تحليل ذلك نلاحظ وجود شيئين قبل الوقف النهائي للأموال من قبل الشخص العادي، وقبل أن يعلنه وقفًا ويبدأ إجراء التمويل الذاتي.

الأمر الأول: يتعلق بداية وبشـــكل كلي بالشـــخص الذي يريد أن يوقف، ذلك أنه كان يكتـــب في «حجة الوقـــف» طريقة التمويل الذاتي لوقفـــه، وكان يكتب كذلك ما الأموال وما مقدارها التي ســـوف تعود إلى الوقف، وما مقدار الطعام الذي ســـوف يشـــترى يوميًا أو أسبوعيًا أو شهريًا، ومن هم الذين سوف يعملون في الوقف. كذلك كانت تحدد المكافآت لـــكل العاملين في الأوقاف، ابتداءً من المتولي والناظر والعمال الآخرين في وقفه وماله. كما كان يحدد الأشـــخاص الذين سيعقبون المتولي، أي: من الذي ســـيحدده، من الذي سيطلب منه المســـؤولية، من الذي سيناوبه، وما واجباتهم وواجبات العمال الآخرين.

مـــع كل هذا، كان يحـــدد في «حجة الوقف» الشـــروط والواجبات الواضحة على الذين يعملون في ذلك الوقف[1].

الأمر الثاني: يتعلق بالقوانين الحكومية واحترام الأحكام الإسلامية. فقبل تأسيس الوقف لا بد من توافر الشروط الآتية:

(١) المصدر السابق.

- أن يكون المحسن أو الواقف قادرًا أي: ذا مال.
- وجود المحل الذي يراد وقفه.
- تحديد هدف الوقف.
- أن إتمام إجراءات الوقف[١].

ولكي نكمل الصورة عن الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي تشترط لتأسيس الأوقاف، لا بد لنا أن نجيب عن الإشكالات الآتية: من القادرون على الوقف؟، ما الذي يمكن أن يوقف؟، في صالح من؟...الخ[٢].

أ) أن يكون المحسن أو الواقف قادرًا أي: ذا مال:

الشخص الذي يريد أن يقوم بوقف شيء ما، يشترط أن يكون مالكًا لذلك المال، قادرًا على إنجاز الأمور القانونية، كما يقرر الطريقة المثلى لإدارة الوقف أو تغييره، وفقًا لأحكام الشريعة، في حين يمنع منه الصبيان والمجانين والغارمون والعبيد. لأن الصبيان مثلًا ليسوا قادرين على تقويم أعمالهم أي: تعديل فعلهم وحكمهم، كما أنهم ليسوا قادرين على ملك الأموال وإدارتها، فبالتالي لا يقدرون على وقف أموالهم. فوفقًا لأحكام الشريعة لا يجوز لأحد أن يقوم بوقف مال الصغار، لا آباؤهم ولا الذي يقوم بأمرهم، ويمتد هذا الحكم إلى سن الخامسة والعشرين للشخص، بشرط أن يكون سليم العقل، إلا استثناءات بسيطة في أحوال خاصة يقررها القاضي[٣].

وتلحق هذه الشروط شروط أخرى. فالمختل عقليًا لا يصح الملك منه، فإذا شفي حينئذ استكمل شروط الملك والوقف وغير ذلك. ويلحق في هذا الحكم من كان مريضًا عقليًا وشفي مؤقتًا.

---

(١) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٢) عبد السلام بلاغيا «دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية»، بلغراد، ١٩٣٣م.
(٣) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

وقد رتبت الأحكام الشرعية أيضًا الأمور الأخرى عند الشروط مثل حالة من أراد وقف شـــيء لكنه في الوقت نفسه يشـــكو مرضًا يؤثر في اتخاذ المواقف الصحيحة. في هذه الحالة –حسب الشريعة– يجوز للمالك أن يتصرف في ثلث ماله فقط، إذا وافق على ذلك ورثته ولم يتضرروا ماليًا.

وللتأســـيس الصحيح للوقف والحرص على استمراريته –حسب الشريعة– هناك عقوبات وممنوعات على الأشـــخاص الذين يريدون الوقف لكنهم غير مبالين. وكان يقال لهم أنهم أشخاص لا يصح الملك منهم لأن قدرتهم على العمل كانت محدودة من قبل القاضي، وصاروا تحت إشراف قانوني[1].

كمـــا أن الوقف كان ممنوعًا أيضًا على الغارمـــين، وعلى كل من حُدِّد تصرفه في ماله من قبل القاضي. ومثل هذه الشـــروط كانت تطبـــق أيضا على العبيد الذين لا يحق لهم الوقف[2].

ب) وجود المحل الذي يراد وقفه:

هذا الاصطـــلاح (المحل الذي يراد وقفه) يعني كل الأموال ســـواء كانت عقارات وأمـــوالًا منقولـــة. وكان الواقف يوقـــف أموالًا متنوعة، وأكثر مـــا كانت الأوقاف من العقـــارات هي قرى ودكاكين وخانات ومطاحن وجســـور وغابـــات وكروم وحدائق... الخ[3]. أما من الأموال المنقولة فنقود وكتب وأســـلحة وحيوانات وأوانٍ وغير ذلك[4]. فمثلًا: في «الحجة الوقفية» المكتوبة في ١٤٦٩/٨/١٠م لعيســـى بك بن إســـحاق بك من إســـكوبيا، نلاحظ إهداءه لكثير من الكتب لوقفه غير الأموال المتنوعة، من بينها

(١) لودفيت فاركاش «دراسة عن الأوقاف وتنظيمها في البوسنة والهرسك»، بلغراد ١٩٢٨م.
(٢) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٣) حسن كاليشي «أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٤) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

كتب علم التفسير والتجويد والقراءة وغيرها، كما تحتوي على كتب شروح الحديث[١] والمواعظ وتطبيق الشـــريعة والمحكمة الشرعية والفتاوى والبلاغة والعلوم والفلسفة والنحو والصرف والسجلات والطب[٢].

ولابدّ من توافُر هذه الشروط لإتمام شروط الوقف: يعطى للأوقاف الأموال التي كانت في الاستخدام الاجتماعي–الاقتصادي فقط بين المسلمين. لكنه كان يتعلق مع حالة المحسن (المتبرع) الذي يستطيع وقف الأموال التي تحت ملكه فقط. فإنه حسب التعليمات القانونية الشـــرعية كانت تعترف وتحترم حتى الأموال المشتركة. علمًا أن الأموال التي يتم التبرع بها باعتبارها وقفًا لابدّ أن تكون مستثمرة من طرق شرعية، أي: يجوز وقف الأموال التي هي من ملكه شرعًا وله حق التصرف الكامل فيها[٣].

ج) تحديد هدف الوقف:

يعتبر الوقف المؤسســـة التي في أصلها تخدم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهي في الأساس مشروع خيري دافعه الرغبة في الأجر من الله. وأكثر الأوقاف في أصلها مصادر للعائدات، أو الخدمات التي تستفيد منها طبقات مختلفة من المجتمع العثماني، ولا سيما الفقيرة منها. ويتميز كل وقف بخصائصه وهي الممثلة في أهدافه وأنشـــطته. كل هذه الأمور يحددها الوقف أثناء كتابة ما يعرف باســـم صيغة الوقف (الوقفية). من هذا المنطلق، ومن حيث الخصائص والوظائف يمكن تصنيف الأوقاف إلى أوقـــاف دينية، وأوقاف تعليمية، وأوقاف إنســـانية، وأوقاف اجتماعية، وأوقاف اقتصادية...الخ.

---

(١) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٢) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٣) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

د) إتمام إجراءات الوقف:

الأصل في وقف ملك ما لكي يصبح وقفًا النطق بصيغة الوقف أمام شهود، ويعتبر الوقــف بهذا وقفًا صحيحًا. ومع مرور الزمن و تزايد عدد الأوقاف انتقلت إجراءات الوقــف إلى القضاء، وحددت الخطوات التي لابدّ مــن اجتيازها لمن أراد وقف ملك معــين. وتبلورت هذه الخطوات مع زيادة عدد الأوقاف أثناء مراحل الوجود العثماني في مقدونيا. هذه التطبيقات والتطورات المتعلقة بإجراءات الوقف، هي نتيجة لتنمية الأوقاف في العالم الإســلامي كمًا وكيفًا. وهذه المســتجدات أدت إلى إلزام كل من أراد وقف ملكه بأن يحرر «وقفية»، وتعتبر هذه «الوقفية» نوعًا من الوثائق الرسمية. ثم ألزم كل من أراد إنشاء الوقف أن يتم هذه الإجراءات أمام القاضي. والقاضي هو المسؤول الذي يساعد الواقف على تحرير صيغة الوقف.

إن هذه التعديلات الحاصلة أدت إلى تحديد الخطوات التي لا بد من اتباعها في نظام الدولة التركي[1]. وهناك طريقتان وكيفيتان لإنشــاء وتأســيس الوقف: الأولى: النطق برغبته في وقف ملك أمام القاضي والشهود، والثانية: تحرير الرغبة في وقف الملك في الوصية.

ولقد انتشرت الطريقة الأولى على نطاق واسع، ولابدّ لإتمامها من الآتي: الإفادة مــن قبل الواقف أمام القاضي من غير إكراه أو ضغــط عليه، وهذه الإفادة يقدمها هو شــخصيًا أو عن طريق وكيل له. والإفادة إما شــفهية، أو مكتوبة. ويدلي الواقف بإفادته أمام الشهود والمتولي، والقاضي. وعلى الواقف أن يلاحظ التقييدات المتعلقة بالوقــت، والمكان، ولابدّ من صيغة التأبيد. وهذه الإفادة هي الوثيقة التي تثبت أمام الجهات الرسمية والشهود أن الوقف نوع من عقود التبرع[2].

---

(١) المصدر السابق ص٤٥-٤٦.
(٢) المصدر السابق.

أما طريقة إنشاء الوقف عن طريق الوصية فلا بد من اكتمال هذه الشروط. ويتم تقييد الوصية الشفهية أمام الشهود. ويجوز للواقف وقف ثلث ماله، وأن يبقي الثلثين ميراثًا لورثته. وقد جاء هذا القيد في حديث نبوي شريف في شخص أراد أن يوصي بأكثر من ثلث ماله فقال النبي صلى الله عليه وسلم «الثلث، والثلث كثير» أي يحق لك أن توصي بالثلث فقط والثلث كثير. وثلثا مال الرجل من حق ورثته[1].

(١) الصدر السابق ص٤٧.

ثالثًا: تنظيم وإدارة الوقف

إنــه من الأهمية بمكان اختيار العاملين في الوقف، وتحديد حقوقهم وواجباتهم. والمحدد لحقوق وواجبات العاملين في الوقف هو الواقف الذي ينص عليها في صيغة الوقف (الحجة الوقفية) أثناء تحريرها. والوقفية هي أصل تنظيم العمل وإدارته من الناحية القانونية. يعيّن على رأس كل وقف متول(مدير الأعمال)[١].

و«الحجــة الوقفية» هي عبارة عن رغبة الواقف في كيفية تنظيم الوقف، وإدارته، وعن ضبط ســير الأعمال، وهي وثيقة رئيســية يرجع إليها عند الاختلاف. وتنص «الحجة الوقفية» أيضا على اســم المتولي، وعلى من سيخلف المتولي بعد وفاته (في غالــب الأحيان هــم ورثة المتولــي الأول). وكتبت هذه «الحجج الوقفيــة» إما باللغة العربية أو التركية – العثمانية[٢].

وكما ذكرنا فإن الواقف ينص على من سيكون متوليًا للوقف، ومن سيرث منصبه، ومــا هي صلاحياتــه وواجباته في تنظيم وإدارة الوقف. والقاضي بصفته الســلطة القضائية هو المســؤول عن تعيين المتولي وفقًا للحجة الوقفية، وعن الإشــراف على عمله ومراقبته. وإذا نص الواقف على شــخص معين في منصب متولي الوقف يلزم القاضي أن يعيّن من هو المسمّى في «الحجة الوقفية»[٣].

ويتكون طاقم موظفي الوقف من: المتولي (المتصرف في الوقف) وقائم مقام المتولي (نائبه) وناظر الوقف والكاتب والجابي ومسؤول المخازن وقيدولما (المسؤول عن صيانة شبكة توصيل المياه) وسويالين (المسؤول عن صيانة الصرف الصحي) والمعمار والبنّاء

(١) المصدر السابق ص٧٥.
(٢) حسن كاليشي «أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٣) فيرى ب. موتافسيافا «الأغرارية....»، صوفيا ١٩٦٢م.

وأســـرلو (المسؤول عن صيانة السقف) وماني موكوش (المسؤول عن صيانة اللوحات والمكتوبات الفنية) ومحيانجي (المسؤول عن المئذنة) والمجلد والبستانجي ومحوردس (حامل المفاتيح)[١].

ولـــم تكن الوظائف المتعلقة بالأوقاف من النوع الذي يهتم بالجانب المادي، بل كانت هناك وظائف أخرى تهتم بالجانب الروحاني، مثل: أئمة الجوامع، والمؤذنين، والمدرسين، والمعلمـــين، والوعاظ. ويختلف عدد موظفي الأوقاف باختلاف حجمها وطبيعتها وهذا ما نراه جليًا في وقفية إسحاق بك من إسكوبيا المحررة في العام ١٤٤٥م[٢].

وأهم المناصب في هرم إدارة الوقف من حيث الواجبات والمســـؤوليات هو منصب المتولـــي الذي له دور رئيســـي في إدارة الوقف وهو ملزم برعايـــة الوقف وممتلكاته وإدارته بالأمانة والجدية[٣].

إن المتولـــي باعتبـــاره رئيسَ الوقف مســـؤول عن هذه الأمور: الحفـــاظ على الوقف، والاستفادة منه، وجباية وصرف عائدات الوقف في وجوه الصرف المنصوص عليها، وهو الممثـــل الفعلي، والقانوني للوقف أمام أجهزة الدولة والرأي العام. ووفقا لوظائف المتولي المنصوص عليها في «الحجة الوقفية» يُلزم برعاية الوقف بأحسن وجه، وهو المسؤول عن أي أضـــرار حاصلة، وهو المطالب بإعداد التقرير عن أنشـــطة الوقف. ويعفى المتولي من المســـؤولية في حالات الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات، والجفاف، والحرائق وما شابه ذلك. وبناءً على ما سبق، يلزم المتولي باستخدام الأوقاف لتحقيق الأهداف التي تنص عليها «الحجة الوقفية» وبعدم مخالفة أحكام الشريعة المتعلقة بالأوقاف[٤].

---

(١) حليم باقي كونتر «أوقاف تركية وواقفون»، أنقرة ١٩٣٨م.
(٢) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٣) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٤) المصدر السابق.

وقــد حدّدت القوانين في الدولة العثمانية بأنه يحق للمتولي امتلاك العُشــر من عائدات الأوقاف مرتبًا له على خدماته. ولقد حصل في بعض الحالات ولا سيما في حالات الأوقاف المتوارثة اختلاس نســبة أعلى من العشــر من قبل المتولين، ونتج عن ذلك ضرر بالوقف[1].

ويمكننا تصنيف الأوقاف حسب طبيعة نشاطها ونوع ملكها إلى صنفين:

- صنف يستخدم للأنشطة المعينة (الجوامع، والمدارس، والتكايا ...الخ).
- وصنف يوفر بنشــاطه الاقتصادي الميزانيات اللازمة لتشغيل ورعاية الصنف الأول من الأوقاف غالبًا.

إن وظيفــة متولي الصنف الأول من الأوقاف هي الإشــراف على ســير الأعمال وفعاليــات الوقف، والقيــام بأعمال الصيانة في تلك الأوقــاف. أما متولي الصنف الثانــي فوظيفته أكثر تعقيدًا ومســؤولية لأن من واجباته اتخــاذ جميع الإجراءات للتشــغيل، والاستخدام الرشــيد للوقف. وهو المكلف بإعداد الخطة لتأجير المنشآت الوقفية، والتخطيط الاقتصادي، والمالــي الذي يضمن جدوى أعمال الوقف. وأثناء القيام بهذه الأعمال يكلف المتولي باحترام الضوابط الشــرعية الخاصة بالوقف من تحديد مدة الإيجار، وتسلُّم الإيجار، وتحديد ثمن الإيجار... الخ.

ونذكــر على ســبيل المثال أن البيوت والخانات والمبانــي والأراضي الوقفية كانت تؤجر غالبًا لمدة ستة أشهر أو سنة ثم يتم تمديد مدة الإيجار بقرار من القاضي.

إن جمــع عائدات الوقف يكون من طرف المتولي شــخصيًا، أو عن طريق الجباة الموكلين من الوظائف التي كلف بها المتولي. وكثيرًا ما نجد في الوقفيات ذكر أســماء الجباة المكلفين بجباية مســتحقات الوقف. إن عدد الجباة المكلفين يتراوح من واحد

(١) فيرى ب.موتافسيافا «الأغرارية....»، صوفيا ١٩٦٢م.

إلـــى اثنين نتيجـــة للتفاوت في حجم الوقـــف، ومكانته، ومبلـــغ رأس ماله، ووظائفه الأساسية[١].

فعلى المتولي أن يوزع و يســـتخدم عائدات الوقف التـــي تم جمعها بطريقة عقلية وهو المسؤول الأول في حالة الإخلال بهذا الأمر. وعلى المتولي أن يحسن التخطيط وأن يحدد جـــزءًا من عائدات الوقف لأعمال الترميم، أو لإعادة البناء، أو لاســـتمرار أعمال الوقف. وتســـمح بنـــود الوقفيات والأحكام الشـــرعية للمتولي أن يقترض مبلغًا مـــن المال لتغطية مصارف الوقف في حالة الضيق وعدم توفير المال لاستمرار عمل الوقف ونشاطه. وعليه أن يستأذن من القاضي أن يستقرض مالاً للوقف إذا كان في حاجة إلى المال لترميمه[٢].

ويدخـــل ضمن وظائف المتولي مهمة تمثيل الوقف أمام الجهات القضائية وأجهزة الدولـــة والرأي العام. وله الحق في توقيع العقود، المتعلقة بالوقف وفســـخها، ومنها عقـــود التأجير، وقبـــض الأجور، وإقراض الديون، وشـــراء الحاجـــات المختلفة. إن هذه الوظائف والصلاحيات للقاضي تســـتند إلى أحكام الشريعة، وموقف وقرارات القاضي، والشروط والتوصيات المنصوص عليها في «حجة الوقف».

ويتقاضـــى المتولي مرتبًا مقابل وظيفته، وهو عبارة عن نســـبة معينة محددة من دخـــل الوقف أو مبلغًا مقطوعًا كمرتب يومي. وهذان الشـــكلان من التعويض للعمل المنجز كانا منتشـــرين على نطاق واسع في الدولة العثمانية[٣]. إن المتولي أثناء القيام بوظائفه هو المســـؤول عن الأضرار المحتملة التي قد تحصل للوقف، وهو المســـؤول عن التجاوزات والضعف في إدارة الأوقاف. ويخضع المتولي للمساءلة في حالة عدم ترميم المنشأ الذي بحاجة إلى الترميم، وفي حالة تأجيره بثمن رخيص.

---

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».

(٢) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

(٣) المصدر السابق ص ٧٩.

وفي مثل هذه الحالات من سوء الإدارة وتجاوز الصلاحيات يتدخل القاضي الذي من صلاحياته القانونية أن يغطي الأضرار الحاصلة للوقف من ملك المتولي الخاص. ويحق للقاضي أن يعاقب المتولي وأن بأمر بإقالته واستبداله إذا ثبت لديه أنه أضر بالوقف أو استفاد شخصيًا من ملك الوقف أو من عائداته[1]. أما وظيفة ناظر الوقف فهي مشابهة لوظيفة المتولي. فهو المدقق الرئيسي في الوقف، وله وللقاضي حق الإشراف الأعلى على عمل المتولي. ومنصب الناظر منصب توارثه كثير من ناظري الوقف وهذا له أدلة في كثير من الوقفيات (صيغ الأوقاف). فهناك علاقة قوية بين منصب ناظر الوقف والقاضي، وهما المشرفان الشرعيان على عمل المتولي.

والقاضي - بصفته مشرفًا على جميع الأوقاف في منطقة سلطته القضائية-من واجباته الاهتمام بالأوقاف.

إنه بتتبع كيفية عمل المتولين والجهات الأخرى التي عملت على تنظيم وتشغيل وإدارة الأوقاف تبرز لنا حالات الفساد والتناقض وسوء التصرف. وتوجد أدلة على التلاعب بوثائق الأوقاف، وبإثباتات عائدات الأوقاف، وبصيانة أملاك الأوقاف. ويتحمل القاضي أيضًا جزءًا من المسؤولية بكونه المشرف الأعلى على عمل المتولي. وللقاضي الشرعي الحرية المطلقة في إنجاز عمله، ولذا نقرأ أمثلة عن الفساد والإضرار بالأوقاف من قبل القضاة والمتولين الذين تشابكت مصالحهم الشخصية. ونتيجة لهذه المؤامرة بيع عدد من الأوقاف وحولت إلى أملاك خاصة[2].

---

(١) المصدر السابق ص٨٠.

(٢) ميلان بيتشاناتس «دراسة عن الأوقاف وأنواعها وبالتحديد أنواع الأوقاف المذكورة في اتفاقية إسطنبول للسلام بين صربيا وتركيا»، بلغراد ١٩١٤م.

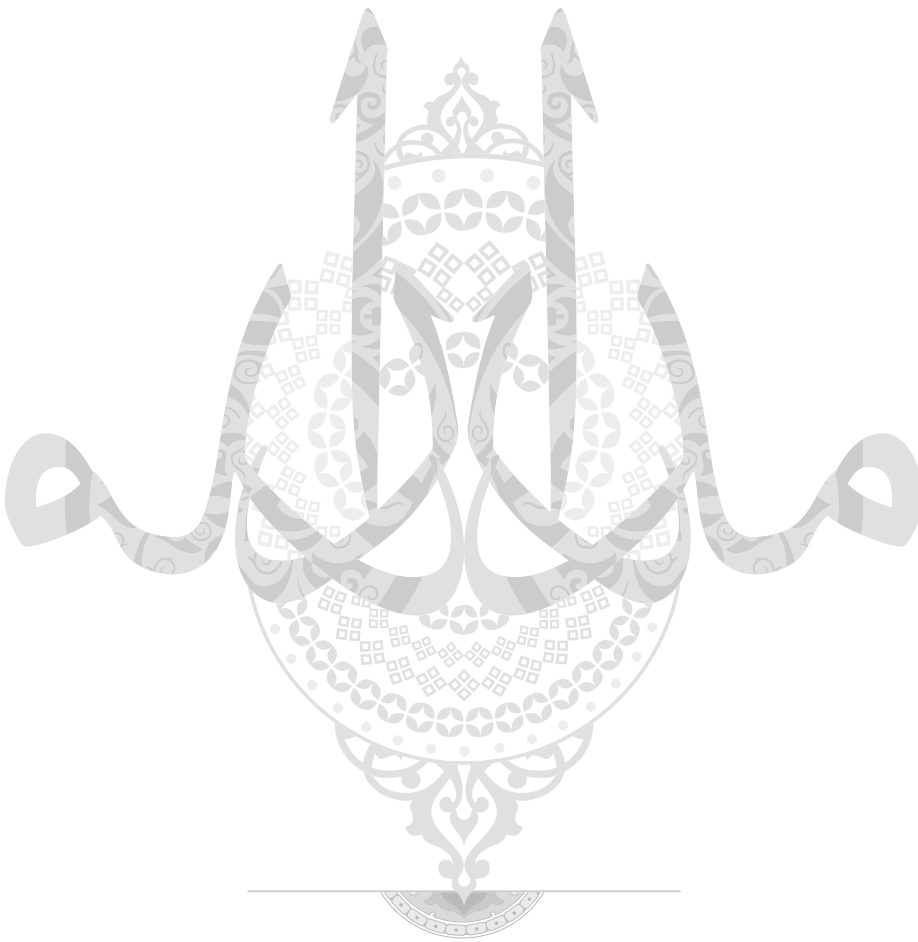

القسم الثاني

أنواع الأوقاف

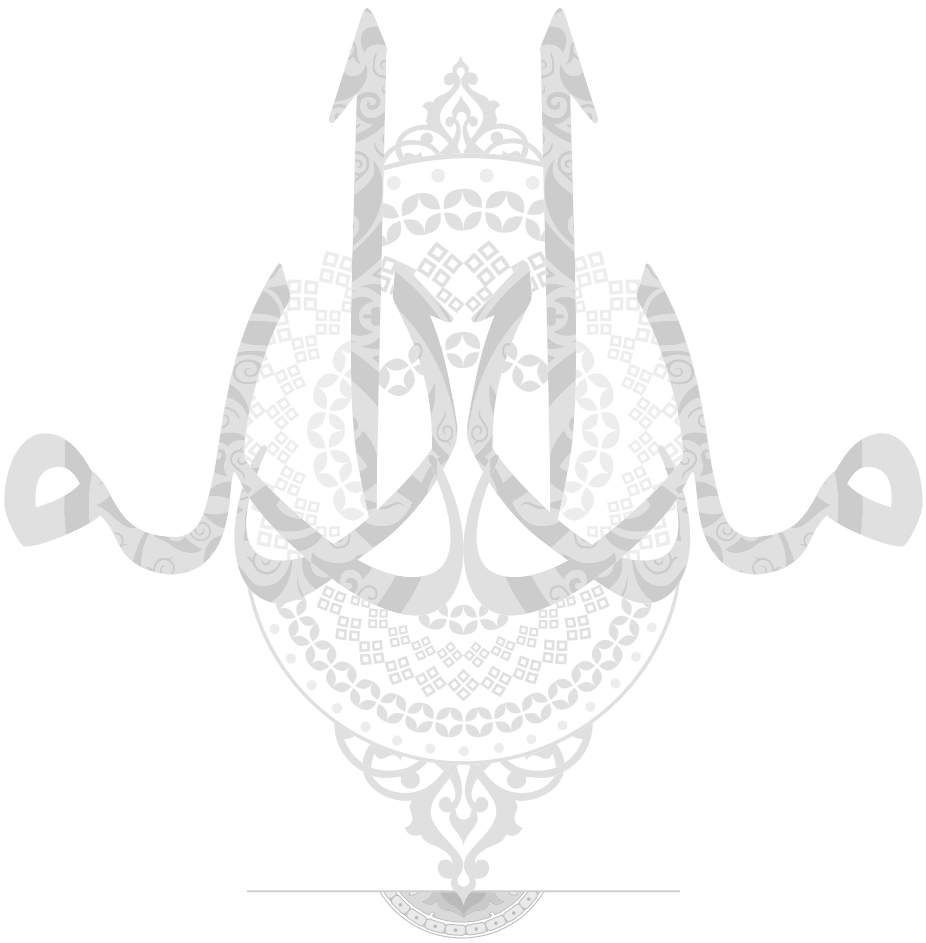

أنواع الأوقاف

إن نظـــام الوقف من الأنظمة التي ســـاهمت فـــي تحقيق التنميـــة الاقتصادية، والاجتماعية ســـواء في جانب الضمان الاجتماعي، أم فـــى التعليم والدعوة، أم في الجانـــب الصحي، وكذا في إقامة مشـــروعات البنية الأساســـية، والإنتاج بمختلف أنواعـــه، وكذا محاربة البطالة، والمســـاهمة في توزيع الدخل، والثروة، بالإضافة إلى مساهمته في جانب الاستثمار والاستهلاك، وكذا مساهمته في الجانب المالي، وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن جواب السؤال عن أنواع المؤسسة الوقفية عبر التاريخ يتطلب منا القيام بالتعريف الدقيق الجامع للأوقاف، وإجراء دراســـة شاملة عنها، وتقسيماتها، وأدوارها. ولا بد لنا من ذلك، لا سيما ونحن نتكلم عن المرحلة التي تتميز بنشاط الأوقاف الذي شمل وســـاهم في جميع جوانب الحياة الدينية، والتعليميـــة، والثقافية. لقد كان للأوقاف دور أساســـي في تحقيق الطموحات المختلفة الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والخيرية، والثقافية والتعليمية للطبقات المختلفة في المجتمعات الإســـلامية. ونظام الدولة آنذاك، وتمركز السلطة والصلاحيات لدى السلطان، وإهمال عدد من طبقات الرعية التي لم تتوافر لديها أي وســـائل سوى الأوقاف لتحقيق طموحاتها الثقافية، والتعليميـــة هـــو ما أدى إلى هذا الاســـتنتاج. وكثيرًا ما كان يبـــرز هذا الإهمال في الجوانب المعيشية، وعدم المبالاة بالتقدم الشامل لجميع رعايا الدولة العثمانية. وقد استغل هذا الفراغ الأفراد الذين أسسوا - وبدافع ديني- الأوقاف الأولى التي خدمت فـــي البدايـــة الحياة الدينية و الثقافية و التعليميـــة و الخيرية لتصير فيما بعد ركنًا من أركان الحياة الاقتصادية، والرقي الاقتصادي. ووفقًا للدراســـات السابقة يمكننا تقســـيم الأوقاف من حيث أنواعها باعتبارات مختلفة بداية من حيث وقت تأسيسها

إلى أوقــاف قديمة، و أوقاف جديدة. والمعايير التاريخية لتحديد هذين النوعين من الأوقاف تختلف، وكثيرًا ما تتناقض فيما بينها[١]. وقد عرّف بعض الباحثين الأوقاف القديمة: بأنها الممتلكات التي تم حبســها وفقًا لأحكام الشريعة. والقيام بهذا الفعل يعني التخلي عن المملوك إلى «الأبد».

خلافًــا للتعريف الســابق يرى آخــرون أنه ليس في الضوابــط الدينية ما يمكن تســميته باصطلاح «المؤبد» وذلك لكون الوقف حبس الملوك الثابت والمنقول. وأنواع الأوقاف تختلف باعتبار طبيعتها و أنشطتها وأهدافها وأدوارها الاجتماعية المختلفة، وباعتبار ما تحتاجه من الموارد للقيام بعملها. وتنقســم الأوقاف إلى أصناف وفئات رئيســية، وفرعية كثيرة. وأكثر الأوقاف كانت ذات طبيعــة دينية وتعليمية، وخيرية، واجتماعية، واقتصادية. وقد ســبّلت منفعة هــذه الأوقاف في الأعمال التي حددها الواقف أثناء كتابة صيغة الوقف (الوقفية)[٢].

إن دراســة الوقفيات - التي تعتبر الوثائق الرئيســية المتعلقة بالأوقاف - مصدرًا مهمًا للمعلومات، تســهل لنا تصنيف الأوقاف حسب الأهداف والنشاط، والأعمال، والطبيعة...إلخ. والدراســات الجديدة تســتند إلى هــذه الخصائص عند تصنيف وتفريع الأوقاف[٣].

---

(١) ميلان بيتشــاناتس «دراســة عن الأوقاف وأنواعهــا وبالتحديد أنواع الأوقاف المذكــورة في اتفاقية إســطنبول للســلام بين صربيا وتركيا»، بلغراد ١٩١٤م. وعبد السلام بلاغيا «دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية»، بلغراد، ١٩٣٣م.

(٢) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

(٣) ميلان بيتشاناتس «دراسة عن الأوقاف وأنواعها وبالتحديد أنواع الأوقاف المذكورة في اتفاقية إسطنبول للسلام بين صربيا وتركيا»، بلغراد ١٩١٤م.

أولا: الأوقاف المنقولة والثابتة

أ) الأوقاف المنقولة:

الوقف المنقول هو الوقف الذي يمكن نقله من مكان إلى آخر. مثل النقود والملابس، والكتب، والأسلحة، والمواد المختلفة...إلخ. إن هناك أوقافًا منقولة لا يمكن نقلها، مثل: آلات الحراثة والأنعام والعمال، وقد تم وقفها مع قطعة من الأرض. وهذه الأوقاف في حقيقتها قابلة للنقل لكنها ثابتة حكمًا لكونها ارتبطت مع وقف ثابت وهي في هذه الحالة مرتبطة بتلك القطعة من الأرض. فنظرًا لما ذكر يمكن القول بأن الأوقاف القابلة للنقل مرتبطة إلى حد كبير بالأوقاف الثابتة، ومشروطة أحيانًا، وبينهما صلة تُمَكِّن الوقف من القيام بنشاطه، ومن تحقيق أهدافه. وبالإجمال تعتبر الأوقاف المنقولة نوعًا من الأوقاف مع كونها غير مستقلة في كثير من الحالات الواقعية[1].

ب) الأوقاف الثابتة:

يتفق جميع علماء الإسلام على أن الأوقاف التي محل وقفها غير قابلٍ للنقل والتحويل من مكان إلى آخر هي الأوقاف الثابتة. مثال تلك الأملاك القابلة للوقف: الأراضي، والحقول، والمباني، والحدائق، والمطاحن، والمكتبات، والمدارس...الخ. ويتم إنشاء هذه الأوقاف من ممتلكات الواقف. والواقف هو الذي يملك هذا الملك ملكًا باتًا، فإذا وقفه امتنع التصرف به وصارت منفعته مستحقة للجهة الموقوف عليها، والتزم الواقف في أحيان كثيرة بمواصلة دعم الوقف من عائداته، وممتلكاته حينئذ وبالعلم التام بالواقف والموقوف - يمكن تقويم صحة الوقف، ومن نسبة هذا الوقف إلى واقفه. والتزام الواقف بمواصلة الدعم يفتح الطريق أمام توسع الأوقاف وتنميتها المستمرة.

---

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

ثانيًا: تصنيف الأوقاف من حيث عائداتها

أ) الأوقاف الخيرية (ليس لها عائدات مباشرة):

لقد كانت الاستفادة من هذه الأوقاف بدون مقابل متاحة لكل فرد، وهي في أساسها منشآت خيرية تساهم بدورها الأساسي في الخدمات الإنسانية. ويشمل هذا النوع من الأوقاف دور الشفاء والصيدليات، والمطاعم العامة المفتوحة أمام كل من له حاجة إلى خدماتها. ويلحق بهذه المنشآت الجوامع، والمدارس، والمكتبات، والجسور، والطرق، وآبار المياه والصنابير العامة، ومشاريع صيانة عيون المياه، والمقابر، واستراحات المسافرين، والتجار والحمامات العامة وما يشبه ذلك. وقد كان وجود هذه الأوقاف لصالح الكل، الطبقة الثرية والفقيرة. والأوقاف التي لها عائدات كانت الممول الرئيسي لهذه الأوقاف الخيرية وهي ضمان استمرارية عملها، وتقديم خدماتها. ويمكننا القول: إن وجود الأوقاف ذات العائد، الداعمة والممولة، كانت شرطًا لابد من توفيره لمن أراد إنشاء وقف خيري.

ب) أوقاف لها عائدات:

هذا النوع من الأوقاف له رأس مال وعائدات من النشاط الذي تقوم به الأوقاف. وتعتمد استمرارية هذا النوع من الأوقاف على التمويل الذاتي. ويشمل هذا النوع من الأوقاف: المحلات التجارية، والخانات، وحقول العنب، والأراضي الزراعية، والمراعي والحدائق...الخ. كما يعتبر هذا النوع من الأوقاف أوقافًا ثابتة. وهذا النوع من الأوقاف المعتمدة على نفسها تساهم بأموالها في رعاية الأوقاف التي ليس لها عائدات، وتتكون بذلك الروابط الوطيدة بين هذين النوعين من الأوقاف. ولهذا السبب علّل علماء الإسلام مشروعية إنشاء هذه الأوقاف لكونها اعتبرت شرطًا لابد منه لاستمرارية عمل الأوقاف غير الربحية. وفي معرض مناقشة الجدوى

الاجتماعية والاقتصادية لهذا النوع من الأوقاف يقول الإمام الأعظم أبوحنيفة رحمه اللـه[1] بأنه لابـدّ من إيجاد هذا النوع من الأوقاف لأنهـا الممول، والراعي للأوقاف غير الربحية التي هي في صالح جميع طبقات المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأوقاف لم تتلق في بداياتها أي دعم من قبل الدولة، واعتمدت على رأس مالها، وما كانت تقوم به من الأعمال بهدف الاسـتثمار وتنمية القدرات المالية. وباختصار، فإن هذه الأوقاف كانت سببًا لإنشاء الجوامع، والمدارس، والطرق، والجسور...الخ.

عطفًا على ما سـبق، يمكننا أن نسـتنتج أن المؤسسـة الوقفيـة -وهي جزء من المجتمع الإسلامي- ساهمت بأنشطتها في نشـر الدين، والعلوم، وتقوية الاقتصاد، وفي تأسيس ورعاية النظام الاجتماعي، والثقافي العثماني، كما أنها كانت قوة دافعة للنظام الإقطاعي العثماني ونشر الأنواع المختلفة من الأوقاف[2].

ج) الأوقاف الذّرّية:

الوقـف فـي أصله قربة إلى الله تعالـى، وهذا ما يدركه المتأمـل للقرآن الكريم والسـنة النبويـة. والمنفعة أو ريع الوقف من الدعوة إلى الإسـلام، والتعليم، والعمل الإنساني لم تكن مقصورة على أفراد بعينهم وكانت متاحة للجميع. وكانت الرغبة في الحصول على الأجر والثواب الدافع الرئيسي لكثير ممن وقفوا ممتلكاتهم.

وتعتبر ظاهرة الوقف الذّرّي من خاصيات الفترة المتأخرة من الحكم العثماني في مقدونيـا. وميزة هذا النوع مـن الأوقاف تعيين ورثة الوقف أثناء كتابة صيغة الوقف (الوقفيـة)، وهم في أغلـب الأحيان من أبناء أو أقرباء الواقف. إن هدف إثبات هذا

(١) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٢) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م. وعبد السلام بلاغيا، «دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية»، بلغراد، ١٩٣٣م.

الشـــرط في الوقفية هو ضمان نـــوع من العائدات وتوفير متطلبـــات الحياة لأبنائه وخلفه. ومنطلق هذا الفعل شعور الواقفين بواجبهم الديني تجاه الأجيال القادمة.

وقـــد اعتبر بعض علماء التاريـــخ الأتراك مثل عمر لطفي بارقـــان (Omer Lutfi Barkan) وأكـــرم حقـــي أيفـــردي (Ekrem Haki Ayverdi) وغيرهمـــا[1] هذا النوع من الأوقاف أوقافًا لا تكتمل فيها شـــروط الوقف الإســـلامي وهي مستحدثة في العالم الإسلامي.

إن الميزة المشتركة العامة لهذا النوع من الأوقاف هي السعي للحفاظ على العائدات العائلية والتقاليد الأسرية وضمان مستقبل الورثة، وجعل ريعها أيضا لتحقيق أهداف مختلفة.

د) الأوقاف المؤقتة:

يجـــدر الاهتمام بهـــذا النوع من الأوقاف التي كانت تنشـــأ فـــي مراحل مختلفة وحسب الحاجة بغية تنظيم العلاقات المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية والإنسانية وحل المشاكل التي كانت تحدث. لقد أنشئت هذه الأوقاف على يد مجموعات من الأفراد، وســـكان القرى، والمـــدن، والمناطق الذين أرادوا تنفيذ، أو إتمام أي مشـــروع اقتصادي أو عســـكري، أو ما كان يتعلق بالبنية التحتية. وأنشئت هـــذه الأوقاف أيضـــا لتخفيف أضرار الكـــوارث الطبيعية مثل الأمـــراض الوبائية، والفيضانـــات، والحرائق، والزلازل...الخ. وبعـــد تحقيق الأهداف والغايات يتم إلغاء هذه الأوقاف. وقد أنشئت أوقاف مشابهة لمساعدة الغارمين وهي عبارة عن صندوق خيري يصرف منه على من تراكمت عليه الديون. وكثيرًا ما ساعدت قريةٌ قريةً أخرى

(١) باركان عمر لطفي وآيفردي «دفتر تحرير أوقاف إسطنبول رقم ٩٥٣ سنة ١٥٤٦م»، إسطنبول ١٩٧٠م.

للتخلص من الديون. وهذه الأوقاف عينها ساهمت في تعبيد الطرق المشتركة وإنشاء شبكة توصيل المياه والمنشآت الأخرى، أو في القيام بأعمال مختلفة في القرى والمدن تتعلق بحالات استثنائية، ومؤقتة.

وتدخل في هذا النوع من الأوقاف، أوقافٌ أنشئت من قبل الأثرياء والوجهاء بغرض سد الضرائب، والالتزامات المالية تجاه الدولة، والإقراض. إن الاستفادة من عائدات هذه الأوقاف كانت متاحة للجميع من غير تفريق بين المسلمين وغير المسلمين. والهدف من هذه الأوقاف هو ضمان طاعة الرعية من المسلمين وغيرهم من جهة، وتقوية الثقة بين المسلمين من جهة والنصارى من جهة أخرى[1].

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

ثالثا: تصنيف الأوقاف من حيث الموقوف

أ) الوقف الصحيح:

إن العنصر الرئيسي لاعتبار وقف معين أنه وقف صحيح هو كون الموقوف (الثابت والمنقول) مملوكًا ملكًا تامًا لشخص أو لمؤسسة. وهذا العنصر اعتبره الفقهاء شرطًا لصحة الوقف، ومن ضمن شروط صحة الوقف: أن يكون معلومًا وقت وقفه علمًا تامًا، وأن يكون الموقوف مملوكًا للواقف ملكًا باتًا، وأن تكون صيغة الوقف مؤبدة فلا يجوز تحديدها بوقت معين سواء طال هذا الوقت أو قصر. ويضبط الموقوف بوصف دقيق ويتأكد هل هو مؤجر أو محجور، وينظر في حال الموقوف هل هو قابل للوقف بطبيعته. إن الوقف صدقة جارية أصلها ثابت وأجرها دائم، وعبادة مالية، وإحدى الوسائل المهمة للتكافل الاجتماعي في الإسلام، وهو سنة مؤكدة عن الرسول صلى الله عليه وسلم (سنة قولية وعملية)، فقد كان أول من وقف وقفًا في الإسلام، وأول من أمر المتصدقين بتحويل تبرعاتهم إلى وقف بحبس أصلها، وإنفاق ثمرتها في سبيل الله، كما انعقد عليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، والأمة الإسلامية من بعدهم[1].

ب) الوقف غير الصحيح:

الوقف غير الصحيح في فترة الحكم العثماني هو وقف مُنح وأعطي للمعينين من قبل الدولة العثمانية للاستخدام أو للإدارة المؤقتة. فقد كانت إدارة أملاك الدولة من صلاحيات الدولة فقط، وهي تدار عن طريق الدوائر الحكومية وممثلي السلطات المركزية. وتطبق في حقها لوائح ونظم وقوانين الدولة.

---

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م. ومحمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م. وعبد السلام بلاغيا «دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية»، بلغراد، ١٩٣٣م.

وبتحليل هذا النوع من الأوقاف نتوصل إلى ثلاثة استنتاجات مهمة وهي في الحقيقة ثلاثة نماذج لهذا النوع من الأوقاف. النموذج الأول: الموقوف ملك لميزانية الدولة وهو يعتبر وقفًا لكن الضرائب والعوائد الأخرى تدفع لحساب الدولة. والنموذج الثاني: هو أن يقوم المتولي بإدارة الوقف وتصرف الضرائب والعوائد الأخرى لحساب الدولة. والنموذج الثالث: هو أن إدارة واستخدام الوقف حق للوقف ويتصرف في جميع عائداته ويبقى الوقف ملكًا للدولة. ولا ننسى أن نؤكد أن أرباح الدولة وعائداتها كثيرًا ما استعملت لإقامة المنشآت الاجتماعية، والإنسانية، والثقافية مثل المدارس، والمستشفيات، والمكتبات، والجوامع...الخ. وباعتبار هذه الجوانب يمكننا تسمية هذه الأوقاف «أوقافًا صحيحة»[1].

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

رابعًا: تصنيف الأوقاف حسب تنظيم الإدارة

إن تاريخ الأوقاف في مقدونيا مر بعدة مراحل. في المرحلة الأولى نظمت إدارة الأوقاف وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة. ثم جاءت مرحلة استيلاء الدولة على الأوقاف، و تحويل مهمة إدارتها إليها. وتميزت هذه المرحلة بتأسيس دوائر إدارة و مراقبة الأوقاف. وجاء في هذه الفترة ظاهرة إنشاء أنواع مختلفة من الأوقاف.

أ) الأوقاف المسجلة:

الوقف باختلاف أنواعه وملكه وطريقة إدارته ينشأ بكتابة ما يسمى بصيغة الوقف (الحجة الوقفية) أمام الشهود في البداية ثم أمام دوائر الدولة وأجهزتها (المحكمة). ويقدم لنا المؤرخ التركي نظيف أوزترك (Nazif Ozturk) في كتابه "إنشاء الأوقاف وتطورها عبر التاريخ" بحثًا قيمًا وتحليلاً موضوعيًا عن تنظيم الأوقاف وإدارتها[1].

١-أوقاف السلاطين:

تم إنشاء هذه الأوقاف على أيدي السلاطين العثمانيين، وتولوا إدارتها مباشرة من غير وسيط، أو عن طريق موكليهم. ومع مرور الزمن عيّن على هذه الأوقاف من سيقوم بإدارتها وهم ناظرو تلك الأوقاف، ثم تحولت فيما بعد تحت إدارة أجهزة الدولة مباشرة. وبالجملة أدار السلاطين، والطبقة الثرية من الإقطاعيين أوقافها عن طريق ناظريها في البداية ثم حولت إدارتها إلى جهاز خاص في الدولة وهو ناظرية الأوقاف الإمبراطورية (Evkaf-ı Hümayun Nezareti)[2].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميلان بيتشاناتس «دراسة عن الأوقاف وأنواعها وبالتحديد أنواع الأوقاف المذكورة في اتفاقية إسطنبول للسلام بين صربيا وتركيا»، بلغراد ١٩١٤م.

٢-إقالة ناظر الوقف:

ناظـــر الوقف هو الموكل بإدارة الوقف ورعايته، ويتـــم تعيينه من قبل الواقف في صيغـــة الوقف أو من قبل ورثة الواقـــف أو أقربائه. ومع مرور الزمن تم انتقال إدارة الوقف ورعايته ومن ثم مراقبتها إلى وزارة الأوقاف.

وتتـــم إقالة المتولي، وإدارة الوقف عند المواجهة المباشـــرة بينه وبين أجهزة الدولة وذلـــك لعدم مراعاة مصالح الدولة. وفي مثل هذه الأحوال تتم ســـيطرة الدولة على الوقف وتعيين الناظرين الحكوميين.

٣-الأوقاف المصادرة:

لهـــذا النوع من الأوقاف علاقة بما ســـبق. فإذا ثبت ســـوء إدارة الوقف من قبل مـــن تولوا أمره أو وُجِد الدليل على أي نوع من التجاوزات من حيث مخالفة الأحكام الشـــرعية تقوم الدولـــة بمصادرة الوقف. ويقرر مصـــادرة الوقف بحكم قضائي، أو بمداخلة من السلطات المركزية. ويحتوي قرار مصادرة الوقف لمدة غير محددة على إثبات العمل غير القانوني وسوء الإدارة.

٤-الأوقاف المستقلة:

هي الأوقاف المسجلة في سجلات الدولة كغيرها من الأوقاف مع ميزة الاستقلالية لكـــون تمويلها ذاتيًا. وقد تم تنظيم كيفية ســـير الأعمال فـــي هذه الأوقاف من قبل الجهة الحكومية المشـــرفة. واعتمدت هذه الأوقاف على مواردها الخاصة في تمويل أنشـــطتها كما كانـــت ملزمة ببعض الواجبـــات المحددة الاجتماعيـــة، والاقتصادية، واستغلت لتنظيم فعاليات متنوعة[1].

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

ب) الأوقاف غير المسجلة:

لتسهيل فهم هذا النوع من الأوقاف سنقوم بتقسيمها إلى فئتين: الأوقاف الإضافية وغير النظامية.

١- الأوقاف الإضافية:

هي الأوقاف التي يديرها ناظروها، وهي من جهة أخرى غير مسجلة في سجلات إحصاء الدولة. إن المعلومات التي وصلتنا تثبت وجود عدد كبير من هذا النوع من الأوقاف لها ناظروها، وهي تحت تأثير مباشر من قبل مختلف الوجهاء مثل: قاضي العسكر والقضاة والمفتون والبكوات...الخ. وبعد إنشاء إدارة الدولة العثمانية لمراقبة ومتابعة الأوقاف بقيت هذه الأوقاف خارج سجلات الدولة. والإحصاءات المتتالية أثبتت وجودها ومن ثم تم تسجيلها في سجل الأوقاف كأوقاف إضافية، وخضعت للوائح التنظيمية، وقوانين الدولة.

٢- الأوقاف غير النظامية:

إن جميع الأوقاف التي لم تخضع لإدارة الدولة وعلى رأسها المتولي الذي يسير أعمالها سميت «إضافية». ومع مرور الزمن، وتغير الظروف، ونظرًا إلى المصلحة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية سمح لجهات الدولة الرسمية بالتدقيق في أعمال هذه الأوقاف بتسجيل دخلها، والتدخل في عملها إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وقد انقسمت هذه الأوقاف إلى عدد من الفئات الفرعية باعتبار أعمالها الرئيسية أثناء فترات تنميتها.

٣- أوقاف الوجهاء و المشهورين:

إن مؤسسي هذه الأوقاف هم الوجهاء والمشهورون الذين تقلدوا مناصب رفيعة في هرم الدولة العثمانية الإقطاعية ومؤسساتها الدينية. وبرز في هذا المجال الوجهاء الذين لهم تأثير في المجتمع من المناصب العليا العسكرية، والدينية من القادة، والعلماء الذين وقفوا ممتلكاتهم الثابتة. وكان للطرق الصوفية دور كبير في إنشاء

الأوقاف، ومن أشـــهر تلك الطرق طريقة عبد القادر الجيلاني وطريقة مولانا الحاج بكتاش وغيرها[1].

٤-الأوقاف التي أُسست إقرارًا بفضل الأبطال:

لقد تم تأســـيس هذا النوع من الأوقاف على أيدى الشـــخصيات المرموقة وذات التأثير فـــي الإمبراطورية العثمانيـــة إقرارًا بفضل من جاهد تحت راية الإســـلام. وأنشـــئ من أملاكهم عدد كبير من الأوقاف. وأشـــهر تلـــك الأوقاف وقف أورونوس بك في ســـلانيك (Selanik)، ووقف ميخائل بك، والغازي ســـليمان بك في بلوفديف (Plovdiv)، ووقـــف الغازي علي بك في أدرنة (Edrene)، وأوقاف يغيت باشـــا وأبنائه في إسكوبيا (Shkup)[2].

(١) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٢) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».

خامسًا: الأوقاف المؤَجرة

أ) الأوقاف بإيجار مؤقت:

إن جميع الممتلكات الوقفية التي استؤجرت من ناظري الأوقاف أو الجهة المشرفة عليها بطريقة، أو بأخرى لمدة معينة (شهر، أو سنة، أو ستة أشهر، أو أكثر) تعرف باسم الأوقاف المؤجرة. أمثلة تلك الأوقاف: الأراضي، و المزارع، و المباني المختلفة، والمحلات التجارية، والخانات، والمخازن. ويتم إبرام عقد الإيجار بدفع ثمن الإيجار، وبعد انتهاء المدة يمدد أو يعدل صيغة العقد. إن تأجير هذه الأملاك الوقفية مشروط بالبنود التي نصت عليها صيغة الوقف أي «الوقفية». وإذا لم تنص «الوقفية» على مدة الإيجار المسموح به فالمدة القصوى لعقد الإيجار ثلاث سنوات[1]. ومع مرور الزمن لم تعدل شروط بعض عقود الأوقاف المؤجرة، وهذا مما كثر ظهوره بسبب وفاة المستأجرين الأولين أو بسبب تأجير تلك الأوقاف إلى المؤجرين الجدد من غير إبلاغ ناظر الوقف بالتغيير الحاصل. وأدى هذا إلى تأجير وقف واحد إلى أكثر من مؤجر وذلك نتيجة للعمل غير المنضبط والمليء بالتجاوزات، وإهمال الواجبات من قبل ناظري الأوقاف. ولوحظ أيضا اختلاس بعض عائدات الوقف من قبل المتولين لأغراض شخصية، وأجبرت الجهات المسؤولة الدينية، والقضائية على التدخل، وإقالة المسؤولين في تلك الأوقاف من مناصبهم.

ب) الأوقاف الجزئية:

الوصف العام لهذا النوع من الأوقاف كما يلي: في حالة بناء منشأ جديد على أرض وقفية-وهذا المنشأ ليس ملكًا للوقف بل هو ملك خاص لشخص معين-، في هذه الحالة يتم تأجير بعض أجزاء الوقف. إن أصل هذه الظاهرة في علاقات الملكية

(١) نظيف أوزترك «الأوقاف وتاريخها»، أنقرة ١٩٣٠م.

في الدولة العثمانية يعود إلى القرن السادس عشر الميلادي، وهي ظاهرة تعرف بالإجارتين[1]. ونظرًا للتركيبة الهيكلية، وطريقة التداول الاقتصادي، والمالي لدى هذه الأوقاف يطلق عليها اسم أوقاف مزدوجة التأجير. وهذه الأشكال للعلاقات الصناعية ظهرت بسبب نمو التناقضات في استمرار تنمية الأوقاف وبقائها نشيطة. وبصيغة أخرى يمكننا القول إنه في تلك الظروف تم ابتكار الأشكال الجديدة لتعديل العقود، وللصناعة، ولمواصلة العمل[2].

(١) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٢) المصدر السابق ص٦٢-٧٤.

سادسًا: الأوقاف كمنشآت دينية وثقافية وتعليمية وخيرية

إن الدولة العثمانية لم تمنع إنشاء أي وقف من ملك خاص قابل للوقف، لا سيما الأوقاف التي تدعم بناء، وتمويلًا، للأنشطة المختلفة الدينية والثقافية والتعليمية والخيرية.

وكانت المنشآت الأكثر وقفًا هي: الجوامع، والزوايا، والمساجد، والمصليات، والتكايا والكتاتيب، والمدارس، ومحطات استراحة القوافل، و المكتبات...الخ. وقد حدد الواقف في وقفيته الجزء ونسبة أرباح الأوقاف المرصودة لتحقيق الأهداف المعينة أو لترميم مباني الوقف، كما نصت كثير من «الوقفيات» على مقدار الطعام الذي سيقدم في يوم واحد...الخ[١]. ويحدد الواقف في «الوقفية» المبلغ، وبالتحديد كم آقجة يستحقها كل مسؤول في الوقف كمرتب يومي حسب العمل وأهمية المنصب[٢]. وإذا أردنا أن ننظر إلى الوضع عمومًا، نلاحظ أنه مع وصول العثمانيين إلى شبه جزيرة البلقان، ومن ثم إلى مقدونيا بدأ إنشاء المنشآت الدينية الإسلامية، وفي مقدمتها الجوامع. إن هذه الفترة تتميز بتأسيس الأوقاف الكبيرة وهي أوقاف السلاطين والوزراء التي اشتهرت باسم العمارات، وتضم هذه الأوقاف (وهي في أصلها مجامع) الجوامع والمدارس، ومحطات استراحة القوافل وعددًا من الغرف، والفصول التابعة للمدارس، والأبنية المرافقة[٣]. إن «الوقفيات» المختلفة توفر لنا المعلومات عن بناء المساجد الأولى في مقدونيا، وهي أكثر المنشآت ذكرًا في «الوقفيات». وأقدم الجوامع التي بنيت في مقدونيا يعود تاريخها إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادي. منها جامع الحاج قاسم الذي بني في عام ١٤١٩م[٤]. والجامع الثاني هو جامع تشاؤوش بك الذي بني

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٢) حسن كاليشي ومحمد محميدوفسكي «ثلاث وثائق وقفية لمحمد باشا الكاتشانيكي»، إسكوبيا ١٩٥٨م.
(٣) فيرى ب.موتافسيافا «الأغرارية....»، صوفيا، ١٩٦٢م.
(٤) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

في عام ١٤٣٤م[١] ثم جامع السلطان مراد الثاني الذي بني في عام ١٤٣٦م ثم الجامع آلاجا الذي بني في عام ١٤٣٨م-١٤٣٩م، ثم جامع عيسى بك الذي بني في عام ١٤٧٥م، وكلها في إسكوبيا[٢]. ومع كونها محلات لإقامة الصلاة الجماعية كان لهذه الجوامع دور كبير في نشر العلم عن طريق الدروس، والمحاضرات التي تلقى فيها. إن الكتاتيب والمدارس بنيت بقرب الجوامع في أكثر الأوقاف في تلك المرحلة. وبنيت في هذه الفترة مساجد صغيرة في أحياء مختلفة وليس لها مآذن، ودورها الرئيسي إقامة صلاة الجماعة فيها أثناء الأسبوع و قيام الليل أثناء رمضان. أما المصليات التي نجد لها ذكرًا في العديد من «الوقفيات» هي الساحات المفتوحة لإقامة صلاتي العيدين.

إن التكايا هي نوع من المنشآت الدينية تستخدمها الطرق الصوفية لأذكارهم وطقوسهم. وهذه التكايا كانت مأوى لهذه الطرق الصوفية باختلاف توجهاتها، والتي جاءت إلى مقدونيا مع الفتوحات العثمانية، وهي (ولا سيما الثورية منها) كانت تزعزع الإمبراطورية العثمانية طوال عقود وقرون[٣]. وكان لكل طريقة صوفية من هذه الطرق زاويتها الخاصة، ويرأسها شيخ الطريقة، ويجتمع حوله مريدوه. إن ميزة حياة هذه الطرق الزهد، ودراسة مؤلفات الزهاد، والفلاسفة، والأنشطة الأخرى الدينية، والعلمية. والخاصية المشتركة لهذه الطرق هي السعي لنشر تعاليمهم واستقطاب العدد الأكبر من المؤيدين لهم، وتوعية الناس بوجوب الأخوة والتسامح بين مريدي الطريقة خاصة وبين المسلمين عامة. إن ساحة عملهم الرقي الروحي بالإنسان. وضمت المجامع الوقفية للطرق الصوفية منشآت مثل غرف المبيت، واستراحة المسافرين والتجار، ومطابخ للطعام الذي يوزع مجانًا على الفقراء والمحتاجين في المدن و القرى... الخ.

(١) حسن كاليشي «أقدم وثيقة وقفية في يوغسلافيا»، سراييفو ١٩٦٠م.
(٢) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٣) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.

وشـــهدت فترة الحكم العثماني في شبه جزيرة البلقان ومقدونيا إنشاء عدد كبير من المنشـــآت الوقفية التعليمية التي ســـاهمت في نشـــر العلم، والثقافة في أوساط الرعايا من المسلمين. ونظرًا لكون العلم، والتعلم من المنظور الإسلامي هو من أفضل الأعمال ومن الواجبات الدينية لكل المســـلمين ذكورًا وإناثًا، فكان هذا الموقف الديني الإسلامي سببًا في إنشاء عدد من المدارس الابتدائية والثانوية. وقد احتوت الخطة الدراســـية في الكتاتيـــب (المدارس الابتدائية) على تعليـــم الكتابة، والقراءة، وحفظ القرآن ومواد دراســـية أخرى. والمدارس الثانوية هي منشآت تعليمية لإعداد الكوادر للوظائف الرســـمية مثـــل الإمامة والتدريس...الخ. والخطة الدراســـية في المدارس الثانويـــة احتـــوت على تعليم اللغة العربية، والفارســـية، والتركية، وتفســـير القرآن، والأحاديث النبوية، والعقيدة، وعلم الكلام، والفقه، والتاريخ الإسلامي.

وحدد الواقف عدد وأســـماء المواد الدراســـية التي ســـتدرس في المدرسة، وذلك باعتبـــار فترة حياتهـــم والظروف الاجتماعيـــة ووفقًا لرأيهم حول أنفـــع المواد التي تســـاعد في نشـــر الدين والحفاظ على اســـتمرارية الأوقاف. مثال ذلك ما جاء في وقفية عيســـى بك التي يعود تاريخها إلى العام ١٤١٩م الذي نص على عدم دراســـة مادة الفلسفة في مدرسته[١].

يجدر بالذكر الدور الكبير للمكتبات الوقفية في نشـــر العلم و التعليم في أوساط المســـلمين. ولقد تم إنشـــاء هذه المكتبات بأمر من الواقف المثبت في الوقفيات الذي أمـــر بصرف مبلغ مـــن المال لهذا الغـــرض أو عيّن المبنى الذي ســـيكون محلًا لهذا الوقف. وأنشـــئت بعض المكتبات بإهداء مجموعة من الكتب المدرســـية والعلمية من قبل المحســـنين إلى تلك المكتبات[٢]. إن الظروف الثقافية، والاقتصادية، والدينية في

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٢) المصدر السابق ص ٩٨.

الدولة العثمانية والعالم الإسلامي في تلك الفترة شكلت خصائص الأوقاف السابقة الذكر، كما كان للجانب الإنساني والخيري دور في تشكيل الأوقاف الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية. والتكافل الاجتماعي من الأهداف التي دعت الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها وضمانها. وكانت عائدات هذه الأوقاف وخدماتها متاحة لكل من له حاجة إليها من فقراء المسلمين ومن ليس له أي نوع من الملك[1].

إن القيام بالواجب الخيري - الذي هو أصل الصدقة الجارية التي نلاحظ معناها لدى الوقف - أنجز عن طريق الأنشطة الآتية: مساعدة الفقراء، وإيواء الأيتام ومن لا مأوى له، ومساعدة الطلاب ومساعدة المسافرين الذين انقطعت عنهم النفقة، وإطعام الفقراء عن طريق المطاعم الخيرية، وإيواء المسافرين في خانات، وبناء محطات استراحة القوافل على جوانب الطرق لإيواء المسافرين، والتجار، ومساعدة المدينين وإيواء العبيد المعتوقين، وشراء العبيد ثم عتقهم، ومساعدة المرضى والمحتاجين... الخ. إضافة إلى الأهداف الخيرية، لعبت الأوقاف دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية عن طريق بناء الأسواق المسقوفة، والخانات، والمحلات التجارية، والجسور، و العقارات، والمقابر على الأراضي الوقفية[2].

من المعلوم بالضرورة أن التصدق يعني: احترام وتطبيق تعاليم دين الإسلام الحنيف. ومن هذا المنطلق جاءت المساعدة الحسية، والمعنوية للأقارب والأصدقاء، والفقراء، والمعاقين والمسافرين...الخ. وفي كثير من الأحيان نصت «الوقفية» على إلزام الناظر على الأوقاف توزيع جزء معلوم من دخل الوقف مساعداتٍ للفقراء. ونصت الكثير من «الوقفيات» على كيفية مساعدة الفقراء، وهي غالبًا عن طريق توزيع الطعام في المطاعم الوقفية. ونجد في «الوقفيات» ذكرًا لطرق أخرى لمساعدة

(١) فيرى ب.موتافسيافا «الأغرارية....»، صوفيا، ١٩٦٢م.
(٢) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.

المحتاجين منها توزيع الملابس، وإطعام الأيتام[١]. ولقد اهتم الواقفون بمساعدة الأيتام بسبب عدد الأيتام الكبير الذين لا كفيل ولا دخل لهم نتيجة للحروب الطويلة التي خاضتها الدولة العثمانية.

ونوع آخر من العمل الخيري والصدقة هو مساعدة الطلاب - الذين يتوقع منهم أن يصبحوا حملة تعاليم هذا الدين الحنيف - والدعاة المفرغين للدعوة إلى الإسلام. وإضافة إلى مساعدات أخرى ضمن لهم الواقفون السكنى المجانية، والطعام المجاني. ووزعت على الطلبة الكتب ومبالغ من النقود حسب الإمكانيات والمقدرة وهذا ما نقرؤه في وقفية إسحاق بك لطلبة جامع ألاجا في إسكوبيا عام ١٤٤٥م[٢].

إن القرون الأولى من الحكم العثماني في مقدونيا تميزت ببناء الجوامع والعمارات وخانات المسافرين، ومحطات استراحة القوافل، والأسواق المسقوفة والمدارس والحمامات والخانات...الخ. وتحولت المدن إلى مراكز لعمران شرقي تَحمل كل ميزات المدينة الإسلامية التي لم تكن معروفة في تلك الفترة. وبدأ انفتاح المدن تجاه القرى المحيطة بها، وفُقِدَ الدور المهم في السابق للأبراج والحصون الدفاعية[٣].

وتعتبر العمارات (المطاعم المجانية) التي أنشأها السلاطين، ووجهاء الدولة العثمانية من المنشآت الوقفية المعروفة في تلك الفترة. وقد قدمت هذه العمارات الوجبات المجانية للفقراء والمسافرين والتجار و الطلبة وموظفي الأوقاف. و«الوقفيات» عن هذه المنشآت حددت كمية الطعام الذي سيوزع ونوعه ومن له حق الاستفادة منه ليلًا ونهارًا[٤].

---

(١) حازم شعبانوفيتش «أقدم وثيقتي وقف في البوسنة»، سراييفو ١٩٥١م.

(٢) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».

(٣) ماتكوفسكي أليكسندر «المؤسسات والعلاقات الجديدة في مقدونيا وشبه جزيرة البلقان بعد وصول العثمانيين»، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٨٦م.

(٤) المصدر السابق ص ٤٧١.

ولخانات المسافرين (وهي منشآت لإيواء المسافرين) دور مشابه مع العمارات. وينص الواقف في صيغة الوقف على أنه يحق لكل عابر بقرب من الوقف الإيواء والطعام لفترة محددة. وقدمت بعض الخانات الإيواء، والطعام، وقدمت بعضها الإيواء فقط للفقراء من المسافرين والحجاج ورجال الدين والعلم الإسلامي[1].

ومحطات استراحة القوافل هي وسائل أخرى لتحقيق الواجبات الإنسانية للأوقاف، وهي عبارة عن مباني استقبال المسافرين أقيمت على جوانب الطرق الرئيسية في الإمبراطورية العثمانية. وتتنوع خدمات هذه المحطات بين إيواء المسافرين والتجار وإطعامهم مجانًا. ولهذه المنشآت موظفون يهتمون بضبط الأمن والحراسة، وإيواء، وإطعام وضمان أمن المسافرين، والتجار في محطات استراحة القوافل. لقد ساهم هذا النوع من المنشآت الوقفية المنتشرة في مقدونيا وشبه جزيرة البلقان على وجه الخصوص، والدولة العثمانية على وجه العموم في تطوير الاتصالات والروابط في البلاد. وهذه الأوقاف بدورها الاجتماعي، والاقتصادي لعبت دورًا إيجابيًا في تنمية التجارة والاتصالات والروابط، كما ساعدت في دمج الزراعة باقتصاد البلاد.

إن مساعدة المدينين كانت ضمن الأعمال الخيرية التي قامت بها الأوقاف. ويرجع أصل هذا النوع من الأعمال الخيرية-والذي انتشر في نطاق واسع في مقدونيا و شبه جزيرة البلقان-إلى تعاليم الإسلام التي اعتنقها الأتراك[2]. ويحث القرآن على إعانة المدينين حيث قال تبارك وتعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[3]، كما جعله من الأصناف الثمانية الذين يصرف لهم

(١) المصدر السابق ص ٤٧١.
(٢) «سجلات مدينة مناستير»، إسكوبيا.
(٣) البقرة: ٢٨٠.

الزكاة: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1].

ووفقًا لتعاليم شرعنا الحنيف الحاثة على الأعمال الخيرية والإنسانية خصصت بعض الأوقاف جزءًا من دخلها لفك الأسرى من المسلمين، ومساعدة العبيد المكاتبين الذين أرادوا عتق رقابهم من العبودية. كل ذلك يأتي ضمن ما فهمه بعض علماء المسلمين من نصوص القرآن، والسنة ونصحوا به من وجوب السعي في عتق العدد الأكبر الممكن من العبيد. ولذا اعتبرت الطبقة الإقطاعية، والأرستقراطية عتق العبيد من الأعمال المفضلة التي نجد لها ذكرًا في كثير من الوثائق العثمانية والسجلات المكتوبة من قبل القضاة[2].

ويجدر بالعناية والذكر أن هناك واقفين نصوا في وقفياتهم على تسبيل جزء من دخل أوقافهم لفك الأسرى وعتق العبيد[3].

فالدور الخيري والإنساني للأوقاف يبرز في «الوقفيات» التي نصت على مساعدة المرضى والمحتاجين. وفي سبيل تحقيق هذه المهمة النابعة من تعاليم القرآن والسنة تم إنشاء المستشفيات الوقفية التي عالجت المرضى بدون مقابل. وبني أول مستشفى وقفي في الدولة العثمانية عام ١٣٩٩م من قبل السلطان با يزيد الأول (فترة حكمه من ١٣٨٩م إلى ١٤٠٢م) في مدينة بورصة (Bursa) في آسيا الصغرى[4].

وحماية الحيوانات والدفاع عنها عن طريق أوقاف خاصة بها في الدولة العثمانية من الأمثلة الرائعة للجانب الخيري التضامني لدى المسلمين وهو تطبيق للتعاليم الدينية التي تأمر بحماية الحيوانات، وعدم التعرض لها بما يضرها وإطعامها

(١) التوبة: ٦٠.
(٢) المصدر السابق ص١-٥.
(٣) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، بلغراد ١٩٦٣م.
(٤) المصدر السابق ص ٣٨.

وحمايتها من الكوارث الطبيعية. وإذا ثبت سوء التعامل مع الحيوانات رفعت القضية ضد المخالف أمام القضاء والجهات الأخرى الحكومية. واعتبر هذا النوع من الأوقاف والعمل الذي تقوم به من الأعمال الجديرة بالثناء، ولذا نجد أمثلة لإطعام الحيوانات (القطط، والكلاب المشردة، والطيور، والخيول) ببقايا الطعام الوقفي[1].

وإضافة إلى الأوقاف ذات الأهداف الدينية و الثقافية، والتعليمية هناك أمثلة للأوقاف التي لها دور في التنمية والتطور المجتمعي الاقتصادي الشامل. ولهذه الأوقاف نشاط اجتماعي واسع وتأثير إيجابي في مجتمعات البلقان عمومًا، ومقدونيا خصوصًا. ومع مرور مراحل الوجود العثماني في مقدونيا بني عدد كبير من المنشآت الاجتماعية مثل: الصنابير والقنوات، والآبار، والمطاحن، والحمامات، والجسور، والطرق، والأسواق المسقوفة، والخانات، وأبراج الساعات، والمكاتب البريدية...الخ.

والعدد الأكبر من هذه الأبنية بني في إسكوبيا منها: حمام داود باشا وكورشوملي خان، وصنبور مصطفى باشا، وصنبور يحيى باشا[2].

(١) المصدر السابق ص ٣٦.

(٢) يوفان حاجي فيسيليفيتش «إسكوبيا وضواحيها»، بلغراد ١٩٣٠م.

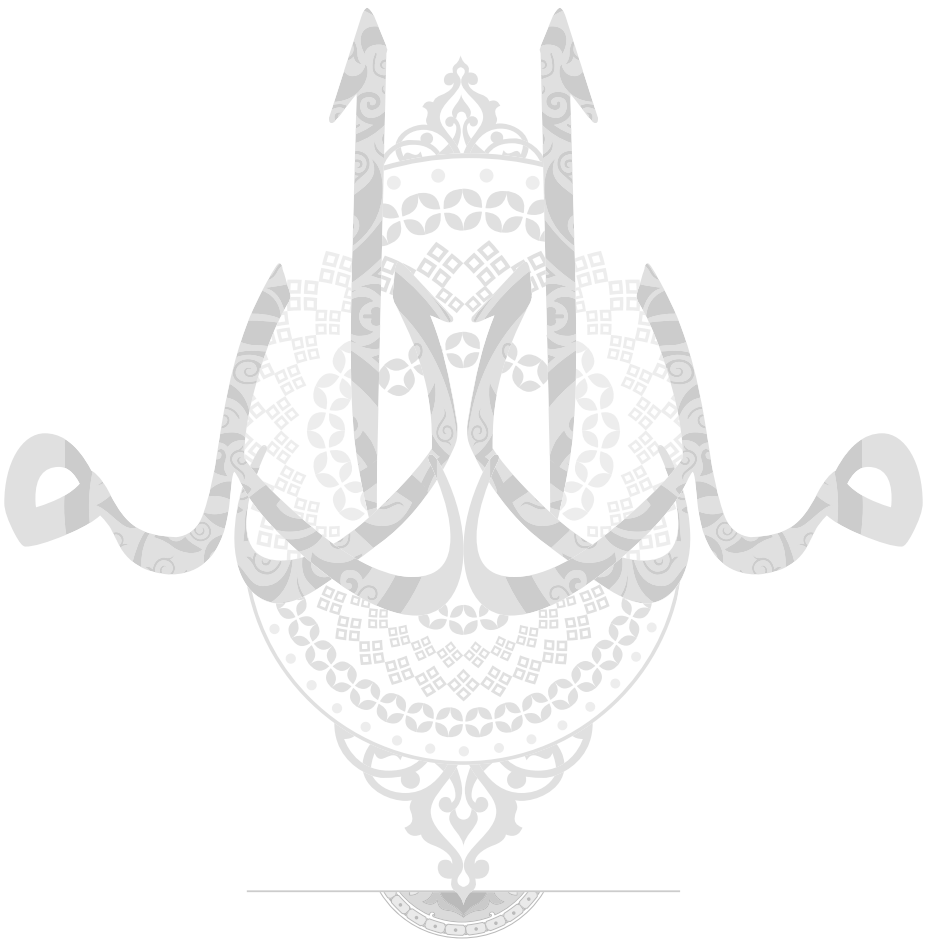

القسم الثالث

عرض الأوقاف والمنشآت الوقفية في مقدونيا

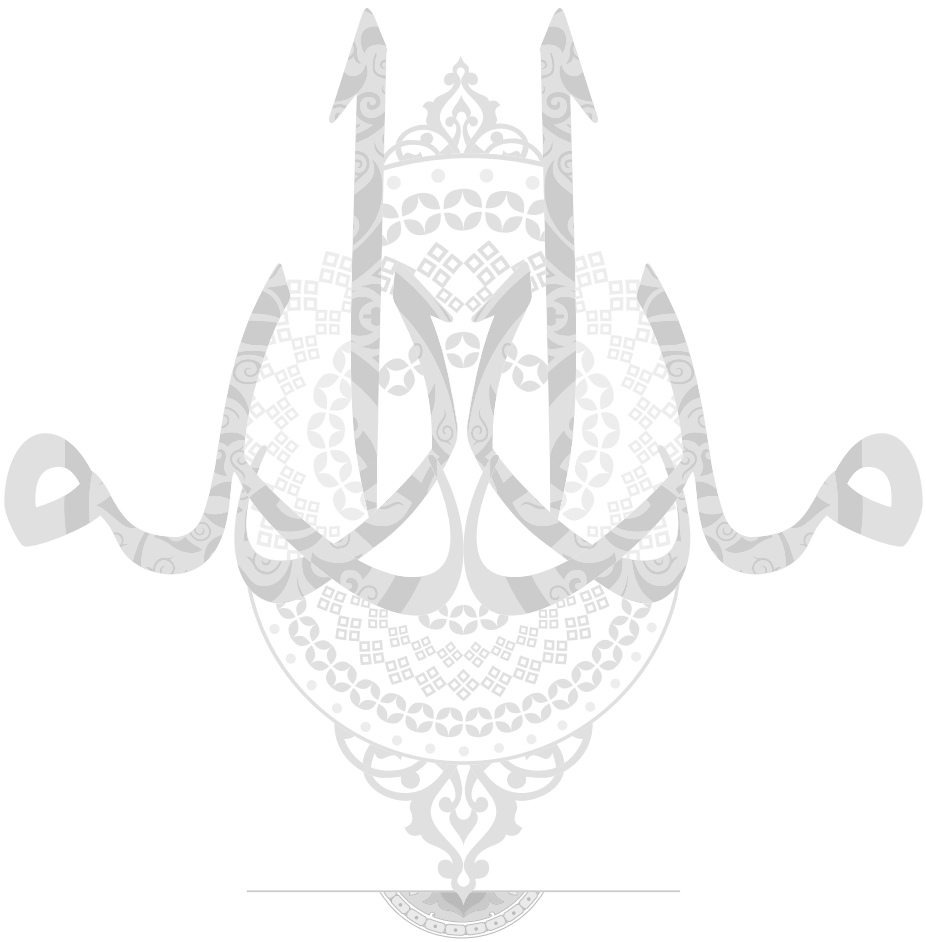

شمال مقدونيا

مدينة تتوفا (TETOVË) وضواحيها:

لا تقدم لنا كتب التاريخ معلومات دقيقة عن وقت سيطرة الدولة العثمانية على هذه المنطقة. ويفترض بناءً على الحسابات التي أجريت أن مدينة تتوفا فتحت بين عامي ١٣٨٢-١٣٩٢م في الوقت الذي تم فيه فتح مدينة إسكوبيا (SHKUP)[١].

وبعد وصول الدولة العثمانية إلى هذه المنطقة وزع السلطان أملاكًا أرضية واسعة على الوزراء وحكام المنطقة (البكوات: سنجق بك و بك البكوات...الخ)، وكما تم توزيع قطع الأرض الخصبة (التمار) على قادته العسكريين (سباهي).

وأدى هذا إلى إنشاء أول وقف في هذه المنطقة من مقدونيا وهو ما نراه في دفتر التسجيل لعامي ١٤٥٣/١٤٥٤م. وقد سجل في هذا الدفتر «وقف سلجوق بك» الذي وقف جميع الدخل من قرية بياستة (PJASTË) والذي بلغ في العام المذكور (٨٦٥) آقجة[٢]. كما بلغ إيراد الوقف المذكور من قرية بياستة والذي شمل مطحنة مائية داخل تتوفا وحقلين للعنب في قرية كوشين (KOSHINE) (١٠١٠) آقجة في العام ١٤٦٨م[٣].

وبناء على الدراسات التي أجراها ميتودي سوكولوسكي للسجلات الموسعة لهذة الحقبة من الزمن (القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين) تبين لنا أن هناك تسجيلًا دقيقًا لإيرادات «وقف سلجوق بك» عامي ١٥٤٥م و١٥٦٨م، كما وفر لنا أيضًا معلومات عن بناء مسجد في مدينة تتوفا وإفادات بأن الأئمة المذكورين منذ سنتي ١٤٥٣/١٤٥٤م هم بالذات أئمة هذا المسجد[٤].

---

(١) «تيتوفا وضواحيها عبر التاريخ»، تيتوفا ١٩٨٢م.

(٢) «وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني»، ١٩٧٦م.

(٣) «تيتوفا وضواحيها عبر التاريخ»، تيتوفا ١٩٨٢م.

(٤) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.

وألغي هذا الوقف في عهد السلطان محمد الثاني الفاتح في عام ١٤٧٧م بعد أمر سلطاني بمصادرة جميع الأوقاف والأملاك وتحويلها إلى «أملاك تمارية» وزعت على أشخاص أثبتوا أنفسهم في الفتوحات التي قام بها السلطان[١].

ثم إن السلطان الذي تسلم زمام الحكم في الدولة العثمانية بعد السلطان محمد الثاني أبطل هذا القرار، وأعاد جميع الأوقاف والممتلكات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل القرار. وهذا ما حصل للوقف في قرية بياستة وقرى أخرى في نواحي تتوفا[٢].

ويشهد لهذه التعديلات الدفتر الإحصائي لعام ١٥٤٥م الذي ينص على مايلي: يأمر القصر السلطاني بإعادة الأوقاف إلى ما كانت عليه، وأن جميع ما يجمع من العشر والضرائب الأخرى يمتلكها إمام مسجد سلجوق بك المرحوم[٣].

والدفتر الإحصائي لعامي ١٥٦٨/١٥٦٩م سجل بأن السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) أمر بإعادة الاعتبار لوقفية قرية بياستة وإثبات كونه وقفًا لإمام المسجد في تتوفا. وتم تسجيل هذ الوقف و الذي اعتبر صحيحًا في السجل السلطاني[٤]. وبلغ الدخل السنوي (من العشر، والضريبة المسمى إسبنجة والضرائب الأخرى) الذي جمع في المدة المذكورة (٩٨٠) آقجة[٥].

---

(١) خليل إينالجيك «الإمبراطورية العثمانية، العصور الوسطى ١٣٠٠-١٦٠٠م»، بلغراد، ١٩٧٤م، ١٠٢-١٠٧.
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.
(٣) «تيتوفا وضواحيها عبر التاريخ»، تيتوفا ١٩٨٢م.
(٤) "وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني"، ١٩٧٦م.
(٥) المصدر السابق.

إن صاحب الأوقاف والأملاك الوقفية المسجلة في تتوفا هو مُحمد جلبي أحد أبناء إسحاق بك[١]. ولقد قام المذكور بوقف القرى الآتية: غالات (GALATE)، بوزاران (POZHARAN) وبروشفتس (PROSHEVC) في عامي ١٤٥٣/١٤٥٤م بعد ما بنى تكية ووقف عليها إيرادات هذه القرى. ووقف لرعاية هذه التكية محاصيل "مزدرا" (منشأ من أرض خصبة ذات حدود معروفة) التي كانت توفر الطعام[٢]. ووقف التكية اشتمل على حصتي حقول العنب ويعمل عليها ٢٠ أجيرًا وحصة من المطحنة المائية ذات ٣ أحجار للطحن ومطحنة عامة لجميع الرعايا. وأضيف إلى هذا الوقف بناء على ما ينص عليه وقفية أحمد الجلبي مطحنة مائية ذات أربعة أحجار للطحن. وبلغت الإيرادات السنوية للقرى الثلاثة ومزدرا وبقية المنشآت (١١٤٢٥) آقجة، منها (٦٦٠٣) آقجة جزية و(٤٨٢٢) آقجة من عشر الحبوب[٣].

وحسب معلومات السجل الموسع لعام ١٥٢٨م والذي تمت دراسته من قبل ميتودي سوكولوسكي سجل تحت عنوان: «الأوقاف بجانب العمارة (منشأ يحتوى على مطبخ وخان لإيواء المحتاجين) والجامع (لا المسجد) التي وقفها محمد جلبي بن إسحاق بك» وقف قرى: غالات، بوزاران وبروشفتس وهي ملك محمد جلبي[٤].

ولقد صودرت هذه الأوقاف في عهد السلطان محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١م) وحولت إلى أملاك إقطاعية، ولكنها أعيدت إلى وضعها السابق في عهد السلطان با يزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م)، وبلغ إجمالي دخل هذه القرى (٢٤٧٩٠) آقجة[٥].

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٢) «وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني»، ١٩٧٦م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأوقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.
(٥) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأوقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م. و«تيتوفا وضواحيها عبر التاريخ»، تيتوفا ١٩٨٢م.

وقام بدراســة وتقويم «أوقاف محمد شلبي بن إسحاق بك» المؤرخ المعروف غليشا أليزوفيتش الذي طبع وقفية «كبير محمد جلبي» التي شملت الأملاك التي تم وقفها بقرب مسجد و عمارة كبير محمد جلبي في إسكوبيا، وبقرب مسجد وعمارة المذكور في تتوفا، كما وقف القرى الثلاث و هي: غالات، بوزاران و بروشفتس[1].

يــرى أليزوفيتش أن صيغة الوقف التي أملاهــا «كبير محمد جلبي» تنص على وقف أهلــي لاثنــين من أبنائه وقف بها عــددًا من البيوت و المزارع فــي نواحي تتوفا. إن هذه الوقفية كتبت بتاريخ ٣ فبراير لعام ١٤٧٠م[2]. أما سوكولوسكي فيذكر وقفية أخرى بتاريخ ٢٠ أيلول ١٤٦٣م عن ٣ قرى(غالات، بوزاران، بروشــفتس) ورثها «كبير محمد جلبي بك بن الغازي إســحاق بك» بعد تقســيم التركة مع أخيه «محمود بك» ريعها لمسجد وعمارة في حي تيكي (TEQE) بتتوفا. ولقد وقف محمد جلبي عددًا كبيرًا من المزارع، والحدائق، وحقول العنب، والمطاحن، والدكاكين، والأراضي الخصبة للزراعة، وريع كل وقف لمسجده الصغير ومنشأته المكونة من مطبخ عام وخان للمسافرين. وضم الوقف أيضًا:

- أرضًــا زراعية مســاحتها ٤٧٠ محراثــا في موضع بين تتوفــا والقرى بوروي (POROJ) وتاباشنتس (TABASHNICE) وجارداك (ÇARDAK).
- وأخــرى بين مدينتــي تتوفا وغوســتيفار (GOSTIVAR) مســاحتها ٢٢٠ محراثًا.
- وغابة و قناة ري.
- وكنيسة.
- أرضًا زراعية مســاحتها ١٤٠ محراثًا في قرية فاليش إبوشــتم (FALLISH I POSHTËM).

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٢) المصدر السابق.

- ٣ مزارع ومزدرات عددها ٤، ومساحتها ١٦٠٠محراث.
- ٣ مراعٍ، اثنان منها في قرية راخوتنس (RAHOTINCI) يعمل على أحدهما ٧٠ أجيرًا، ومرعى في قرية ساراجين (SARAQIN) يقوم عليه ٢٠ أجيرًا.
- ٤ حقول للعنب أحدها في المدينة، والبقية خارجها.
- مزرعتين في محلة الشيخ بمساحة إجمالية ٣١ ديكارًا.
- قناة توصل الماء إلى المسجد و الحمام والمنشأ المكون من خان و مطبخ.
- خمس مطاحن مائية(اثنتان منها في قريتي حارينو (HARINO) وجغرين (ÇEGREN) وثلاث في قرية غالات).
- أحد عشر بيتًا في محلة الشيخو (ثمانية في محلة المسجد)، ٦ دكاكين في السوق الأدنى على النهر بينها معمل للوحات، والصينيات، ودكاكين بإيجار سنوي (٦٠٠) آقجة[١].

ومتابعة لوضع أوقاف تتوفا ونواحيها وأملاكها الوقفية نقرأ في السجل الإحصائي لسنة ١٥٦٨/١٥٦٩م لسنجق إسكوبيا وناحية تتوفا ما يلي: وقف عمارة ومسجد محمد جلبي بن إسحاق بك، و٣ قرى(غالات وبوزاران وبروشفتس) التي كانت ملكًا ثم وُقفت واستمرت على وضعها أوقافًا[٢].

ثم يضيف السجل بأن هذه الأوقاف حولت فترة من الزمن إلى أملاك تمارية ثم أعيدت إلى ما هي عليه اليوم يعني أوقافًا. ونجد في السجل نفسه التفاصيل الآتية:

---

(١) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأوقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.

(٢) «الوثائق التركية..دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».

قرية غالات كوقف وإيراداتها الآتية:

- ضريبة إسبجة تدفعها ٤٦ أسرة وقدرها الإجمالي (١١٥٠) آقجة، ضريبة إسبنجة من غير المتزوجين عددهم ١٠ وقدرها الإجمالي (٢٥٠) آقجة.
- من القمح ٢٦ حِملاً بقيمة (٩٣٦) آقجة، ومن الحبوب المزدوجة ٨٩ حملًا وبقيمة (٢٨٤٨) آقجة.
- من النبيذ ٢٧٠ آنية (تسمى مدرا) وقيمته (١٨٩٠) آقجة. والنبيذ من محاصيل حقول العنب في القرى غالات وبوزاران وبروشفتس وقف المرحوم محمد جلبي ٣٠٠ آنية بقيمة (٢١٠٠) آقجة.
- نبيذ القرى النصرانية فرابجيشت (VRAPÇISHT) وتومجويشت (TUMÇEVISHT) ٢٠ آنية بقيمة (١٤٠) آقجة، وضرائب أخرى للطحن وأنواع المزروعات والأنعام والقش وعشر الفواكه ودودة القز (الحرير)، وضرائب النيابة والزفاف...الإجمالي (٩٩٥٩) آقجة[١].
- وتذكر المصادر العثمانية المطبوعة أوقاف مصطفى باشا في مدينة تتوفا وضواحيها حيث تقلد مصطفى باشا مناصب كثيرة في البوسنة (BOSNA) ومورة (MOREJA) وفلورا (VLORË) ودورَّس(DURRËS) وأهريد (OHRID) وإسكوبيا (SHKUP) إذ كان فيها أميرًا للسنجق (منطقة محددة)، وآخر منصب تقلده منصب الوزير[٢].
- تنص وقفية مصطفى باشا المؤرخة بـ٢٦ فبراير ١٥١٤م[٣] على تفاصيل وقفه في ناحية تتوفا، الذي يشمل القريتين فرابجيشت وتومجويشت، والمنشآت

(١) المصدر السابق ص١٧١-١٧٢.
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياته في إسكوبيا وضواحيها».
(٣) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».

الأرضية فـــي منطقتي ليزان (LËZHAN) وهورنو (HORNO) التي اشـــتراها مصطفى باشـــا بثمن ٧٠٠٠ دوقية ذهبية من ســـليمان جلبي بن محمود بك. وضم هذا الوقف ما يأتي من المنشآت:

- بيوت مصطفى باشا وحدائقه ومراعيه والمطاحن المائية وحقول العنب ومزارع جبال شارا (SHARA) والحمام في تتوفا.
- مراعي تربية المواشي، ومزارع في قريتي برفنيتسا (BËRVENICË) وريجيتسا (REÇICË).
- الضيعة الإقطاعية ومرفقاتها في قرية راتاية (RATAJË).
- مطحنـــة يســـيرها ماء النهـــر، ومرعىً وغابة فـــي ضواحي قريـــة بوغوفينة (BOGOVINË) بقرب مدينة تتوفا.

ونص الواقف في وقفيته على ضم هذه الأملاك الموقوفة إلى عمارته وجامعه في أسكوب بعد وفاة أولاده[١].

وقد وافانا ميتودي سوكولوسكي الذي قام بتحليل السجل الإحصائي لناحية تتوفا لعام ١٥٢٨م بهذه المعلومات: سكان القرية فرابجيشت ٢٧٣ أسرة نصرانية و١٤ أسرة مســـلمة كانوا ملزمين بدفـــع أنواعٍ من الضرائب النقديـــة والمالية وقدرها الإجمالي (٣٢٢٤٧) آقجة[٢].

وتظهـــر لنا المعلومات عن قرية تومجويشـــت ما يأتي: عدد الأســـر النصرانية الســـاكنة فيها عام ١٥٢٨م وعددها ١٢٧ أسرة كانت مطالبة بدفع ضرائب قدرها

(١) المصدر السابق.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأوقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.

الإجمالي (٢٠٤٧٦) آقجة. فبلغ الدخل السنوي من جميع الضرائب لصالح وقف مصطفى باشا من قرية فرابجيشت في العام ١٥٤٥م (١٨٧٥٥) آقجة[١].

إن السجل الإحصائي الآخر عن سنجق إسكوبيا لعامي ١٥٦٨/١٥٦٩م يذكر تاريخًا مختصرًا عن تأسيس القرى فرابجيشت وتومجويشت في الباب الذي يتكلم عن وقف مصطفى باشا. ونجد فيه أيضًا معلومات عن المنشآت الزراعية (مزدرا) في أرلوفتس (ORLOVC) وبوريلوتس (BORILOVC) وهومور (HOMOR) التي كانت وقفًا عائليًا لمحمد بك ثم صرح وارث محمد بك المدعو سليمان بك أمام القاضي بإهدائه إلى سنجق بك البوسنة مصطفى باشا الذي وقفها وأمر بصرف دخلها لعمارته[٢].

وتفاصيل الدخل السنوي من قرية فرابجيشت بأحيائها فرانوتس زوبوتس وهومور كما يأتي:

ضريبة اسبنجة لـ٢٣٧ عائلة وقدره (٥٩٢٥) آقجة، إسبنجة لست مزارع (١٥٠) آقجة، ٥٠ حملًا من القمح بقيمة (١٨٠٠) آقجة، ٧٣ حملًا من الحبوب المختلفة بقيمة (٢٣٣٦) آقجة، نبيذ ٩٧٠ مقياسًا بقيمة (٦٧٩٠) آقجة، ضريبة الغنم (٥٥٠) آقجة، ضريبة ٤ مطاحن مائية (٦٠) آقجة، ضريبة القش (١٠٠) آقجة، عشر الكتان (٣٠٠) آقجة، عشر دودة القز (٣٦) آقجة، ضريبة السلة (٨) آقجة[٣].

من مطحنة حمزة: ٢٠ حملًا من القمح بقيمة (١٢٨) آقجة، ضريبة مطحنة بيتكو دراغو (٣٠) آقجة، ضريبة المزروعات المختلفة (٢١٠) آقجة، ضريبة النيابة والزفاف (٥٤٠) آقجة، الإجمالي (٢٠٠١٠) آقجة. وهي (٥٠) آقجة أقل من الأرقام السابقة[٤].

(١) المصدر السابق.
(٢) «الوثائق التركية... دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

قرية تومجويشت:

ضريبة إسبنجة لـ٥٧ شخصًا قدرها (١٤٢٥) آقجة، القمح ٤٠ حملًا وقيمته (١٤٤٠) آقجة، الحبوب المختلطة ١٠٠ حملٍ بقيمة (٣٢٠٠) آقجة، ضريبة مرعى خاص (١٢٠) آقجة، ضريبة القش (٢٠٠) آقجة، ضريبة الغنم من الأنعام (٢٣٠) آقجة، ضريبة المنحلة (٣٠) آقجة، ضريبة مطحنتين مائيتين (٦٠) آقجة، عشر أشجار التوت (٢٠٠) آقجة، عشر العشب (٢٥٠) آقجة، ضريبة مزروعات الحدائق (٢١) آقجة، عُشْرُ الكتان (٢٥٠) آقجة، ضريبة مزرعة القمح الخاصة ١٥ حملًا بقيمة (٥٤٠) آقجة، ضريبة الجمر (٥٠) آقجة، ضريبة الخنازير (٣٠) آقجة، وضريبة النيابة والزفاف (٢٢٠) آقجة. وإجمالي الضرائب (٨٤٥٥) آقجة[١].

إن النماذج المعروضة عن الأوقاف والمنشآت الوقفية في تتوفا وحاضرتها لا تختلف في الأصل عن الأوقاف الأخرى في مناطق مقدونيا المختلفة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين باستثناء ظهور الأوقاف العائلية كما أوضحنا ذلك في نموذجي أوقاف محمد بك[٢] ومصطفى باشا[٣].

إن مضمون الوثائق العثمانية المتأخرة والخاصة بمنطقة تتوفا توضح لنا جوانب عدة مهمة لهذه الدراسة، ولذا سنقوم بعرض وتحليل بعض الوقفيات والمراسيم السلطانية لمدينة غوستيفار (GOSTIVAR) وقرية فرابجيشت[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٧-٣٧٧.

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٣.

(٣) ميتوديا سوكولوفسكي «دراسة عن الأوقاف والأملاك الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين ١٥-١٦ الميلاديين»، إسكوبيا ١٩٧٦م.

(٤) الكسندر ماتكوفسكي وكمال آروتشي «بعض الوثائق الوقفية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتي»، إسكوبيا ١٩٧٩م.

تنص الوقفية التي كتبت بتاريخ ٢١ يونيو ١٧٧٨م على تأسيس وقف من قبل شيخ الطريقة البكتاشـــية[١] وهو «شيخ زادة» واسمه الحقيقي «الشيخ نوح أفندي بن علي» من حي يوري من قرية غوســـتيفار في ناحية تتوفا[٢]. وقف هذا الدرويش وهو يرجو ذكرًا حسنًا في العقبى وفقًا لمعتقده وخطته منشأ (زاوية) مكونة من: سماحانة(غرفة خاصة للطقوس الصوفية)، غرفة خاصة بالشيخ، غرفة الضيافة للمسافرين، غرفة شرب القهوة، مطبخ ومطعم لتناول الوجبات.

أنشـــئت هذه الزاويـــة لتكون ملتقى الدراويـــش الذين زهدوا في نعـــم هذه الدنيا واختاروا الســـير إلى ربهم الحق تبـــارك وتعالى[٣]. وتقع هذه الزاوية في غوســـتيفار ويحدها من الجهـــات الأربع: نهر فاردار، مطحنة حيـــدار خليفة، والطريقان. وتنص هذه الوقفية أيضا على وقف آخر «مطابق للشـــرع» وهو دكان (بقالة) معروف الحدود في وسط سوق المدينة المذكورة والذي اشتراه الواقف من شخص يدعى سليمان بيشة وهو مؤجر بإيجار شهري (٦٠) آقجة. تذكر هذه الوقفية دكانًا آخر لصانع السرج في السوق الأعلى بإيجار سنوي (٣٠) آقجة، إضافة إلى وقف ٢٠٠ من الغنم الحلابة[٤].

وحدد الواقف كيفية إدارة و صرف ريع الوقف على النحو الآتي: المخصص اليومي لشـــيخ الزاويـــة (٥) آقجات، والمخصص اليومي لمتولي الوقـــف (٢) أقجة، أما الذي يبقى من ريع الوقف يجمع لدى المتولي ويصرفه هو حسب الحاجة[٥]. وحدد الواقف

(١) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٢) الكسندر ماتكوفسكي وكمال آروتشي «بعض الوثائق الوقفية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتي»، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٣) الكسندر ماتكوفسكي وكمال آروتشي «بعض الوثائق الوقفية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتي»، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.

صرف جزء من ريع الوقف لإطعام فقراء الدراويش الذين يردون على الزاوية، وأن لا يتوقف طبخ الطعام، كما حدد بأنه سيقوم بإدارة الوقف ما دام حيًا ثم يرثه على هذا المنصب أبناؤه وأبناء أبنائه جيلًا بعد جيل إلى ما بقي لهم أثر، ويوصيهم بأن يستمروا في إطعام الدراويش والفقراء[١].

إن مرسوم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) المؤرخ بـ٢٢ مايو لعام ١٧٩٩م يشهد لأنشطة التكية في غوستيفار التي كانت مركزًا مهمًا للصوفية، ولا سيما الطريقة الخلوتية[٢] منهم كما تثبت ذلك الزوايا والتكايا الخلوتية الموجودة. أما مدينة تتوفا فهي تختلف عن غوستفار بسبب كونها مركزًا للبكتاشية[٣].

ونجد في هذا المرسوم[٤] النص الآتي: مشيخة زاوية مدينة غوستيفار في قضاء تتوفا وولاية روملي بمخصص يومي (٥) آقجات من ريع الوقف المكون من تكية ودكاكين وأغنام لواقفه شيخ أفندي زادة واسمه الشيخ نوح أفندي من محسني حي يوري. وسجلت هذه الوقفية لأول مرة في السجل الصغير واشترط فيها الواقف أن يعيش في التكية وأن يديرها بنفسه (كالشيخ)[٥].

ويؤكد المرسوم السلطاني باعتباره سلطة عليا في آخره أن للشيخ الحق في أن يستمر في إدارة الزاوية وفق ما اشترطه في الوقفية، وله أن يأخذ من يد المتولي مخصصه اليومي وقدره (٥) آقجات، وله أن يمتلكه ويصرفه كما يريد[٦].

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦.

(٢) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.

(٣) المصدر السابق ص٢٨٦-٣٠٠.

(٤) الكسندر ماتكوفسكي وكمال آروتشي «بعض الوثائق الوقفية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتي»، إسكوبيا ١٩٧٩م.

(٥) المصدر السابق ص ٦١.

(٦) المصدر السابق ص ٦٤.

ومضمون وقفية أخرى مؤرخة بـ١٠ فبراير لعام ١٨٠٥م يوضح لنا أن نفس الواقف وقف لزاويته ما يلي: خاناً مغطى بلوائح من الخزف، ثلاث غرفٍ، ومربضًا، وساحة هذا الخان والتي كانت ملكه الخاص في قرية غوستيفار[١]. ويصرف ريع هذا الوقف المكون من الخان والمباني المرفقة به في الأعمال الخيرية، إضافة إلى ما نصّت عليه الوقفية من تخصيص الإيجار لترميم وصيانة الزاوية. ويستفاد من بقية الكسب في إطعام المساكين، والدراويش الذين يزورون هذه الزاوية[٢]. وتتحدث الوثائق الأخرى عن وجود الأوقاف في قضاء مدينة تتوفا مثل الأوقاف التي يصرف ريعها لتشغيل ورعاية الجامع «كارا مصطفى» في قرية فرابجيشت الذي تم بناؤه في العام ١٦٤٤م ورمم بعد أربعين عامًا من قبل الحاج صالح أفندي[٣].

إن المرسوم السلطاني المؤرخ بـ١٣ أكتوبر ١٨٥٥م الذي أصدره السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) يبين لنا أن الجامع المذكور لم يكن تحت إدارة وزارة الأوقاف ليعود إلى حاضنتها بمرسوم سلطاني جديد بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٠٩م أثناء تعيين الإمام والخطيب ومرتبيهما الشهري في الجامع الذي بناه المحسن «كارا مصطفى» في قرية فرابجيشت بقضاء تتوفا. ويذكر المرسوم أن هذا الجامع يضم عدة منشآت وقفية[٤].

خلافًا للمعلومات المذكورة فيما سبق حول الأوقاف في غوستيفار، هناك وثائق التسجيل تعود لعام ١٧٢٩م تتكلم عن وجود جامع الساعة الذي بناه كارا مصطفى[٥].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) «صحيفة المشيخة العليا»، سراييفو ١٩٥٢م.
(٤) الكسندر ماتكوفسكي وكمال آروتشي «بعض الوثائق الوقفية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتي»، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٥) «صحيفة المشيخة العليا»، سراييفو ١٩٥٢م.

ويذكر دفتر التسجيل لمنطقة تتوفا لعام ١٧٢٨/١٧٢٩م جامعًا في غوستيفار مسجلًا باسم كارا مصطفى زادة أبو بك الذي لا يمكننا الحصول على معلومات إضافية حوله. وبنيت بقرب جامع الساعة المدرسة التي كانت جزءًا من هذا المجمع الوقفي[١].

كان لمدينة تتوفا دور كبير في هذه المنطقة بعد توسيع السيطرة العثمانية عليها، إذ كانت مركزًا إداريًا في ولاية روملي. وهذه المكانة التي حظيت بها مدينة تتوفا تسببت في إنشاء أوقاف كثيرة، تقوم بأدوارها الدينية، والثقافية، والتعليمية. ويذكر الكتاب السنوي (صلنامه) لعام ١٨٩٨م هذه التفاصيل عن مدينة تتوفا:

يوجد في المدينة ١٢ جامعًا، ٤ مدارس، تكية واحدة، ٩ كتاتيب، حمّامان، ١٠ خانات، ١٠٠ نافورة مياه الشرب، مكتبة واحدة، وخمسة جسور[٢].

والمنشأ الوقفي الأكثر شهرة في تتوفا هو الجامع ألاجا (مزخرف برسوم كثيرة) الذي بني من قبل ابنتي أحد البشوات الأثرياء (خورشيدة ومنوّرة). وقامت منوّرة أيضا بوقف حمّام في تتوفا[٣]. وجامع عائشة خاتون الذي وقفته حفيدة عيسى بك المحسن المعروف من إسكوبيا شهير أيضًا[٤]. ومن الأوقاف المعروفة الجامع في سوق المدينة، وتحته عدة دكاكين ريعها لرعاية المسجد[٥].

كما بني في مدينة تتوفا عدد من المدارس والكتاتيب ومن أشهرها: مكتبة الحاج علي العيسى، ومكتبة الغازي سنان، ومدرسة في السوق الأعلى من المدينة، ومدارس في أحياء أخرى. ويذكر الكتاب السنوي أيضا الأوقاف الآتية:

---

(١) أكرم حقي آيفردي «المعمار العثماني في يوغسلافيا»، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٢) المصدر السابق ص ٧٥.
(٣) المصدر السابق ص ٧٦-٧٧.
(٤) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية....».
(٥) أكرم حقي آيفردي «المعمار العثماني في يوغسلافيا»، إسطنبول ١٩٨٢م.

- حمامًا مزدوجا للرجال والإناث (بمدخلين منفصلين).
- حمامًا معروفا باسم المنصورة الذي رمّم فيما بعد من قبل عبد الرحمن باشا.
- الخانات والمكتبات المسجلة في الوثيقة نفسها[١].

وقد بنيت في تتوفا و ضواحيها عدة زوايا قامت على إدارتها طرق صوفية مختلفة. ومن أشهر تلك الزوايا:

- زاوية جوجو محمد أفندي وروادها من الطريقة الخلوتية.
- زاوية آراباتي بابا البكتاشية التي أسسها في عام ١٥٣٨م «سرسم علي بابا» من أقرباء السلطان سليمان القانوني (حكم في الفترة بين ١٥٢٠م إلى ١٥٦٦م). لقد استمر بناء هذه التكية من عام ١٥٤٨م إلى عام ١٥٥١م. وقام برعاية وترميم هذه التكية اثنان من بشوات تتوفا المشهورين وهما عبدالرحمن وحوزي باشا. وبقية الدعم لرعاية هذه التكية كان من تبرعات الطريقة البكتاشية[٢].

إن الاهتمام بالمؤسسات الوقفية في مدينة تتوفا يظهر أيضًا من أمر أحد السلاطين بترميم «جامع عيسى بك» في تتوفا. وأمر السلطان في هذا المرسوم بترميم الجامع من ريع الوقف، وفي حالة العجز المادي ترمم الأجزاء الضرورية لأداء الدور الأساسي للمسجد، وأن ترمم بقية الأجزاء بعد أن تجمع التبرعات[٣]. وتعتبر وقفية إسماعيل إدريس خطيب في المحلة الجديدة في تتوفا المسجلة بتاريخ ١٥ يونيو

(١) المصدر السابق.
(٢) بيلمن أولو نادي "تيتوفا أمس واليوم"، ٤٩-٥٣، إسطنبول، ١٩٧٥م.
(٣) فوند "السلطان يوافق على ترميم مسجد عيسى بيك في تيتوفا".

١٨٤٤م والتـــي بموجبهـــا تم وقف المطحنة المائية مصدرًا آخـــرًا ثريًا بالمعلومات عن أوقاف تتوفا. وعيّنَ المذكور أعلاه المدعو محمَد أفندي ناظرا للوقف حسب الشروط الأخرى المذكورة في الوقفية[١].

وسنقدم فيما يلي معلومات مهمة عن الأوقاف والمنشآت الوقفية في مدينة كرشوفا (KËRÇOVA) وضواحيها التي كانت آنذاك تحت إدارة ســـنجق (لواء) إسكوبيا. لقد أنشـــئت في هـــذه المدينة كثير من أنـــواع الأوقاف المختلفة وأكثرهـــا جوامع وتكايا، وأشهر هذه المؤسسات الدينية جامع وتكية جولو بابا. ولا نملك اليوم تفاصيل دقيقة عن هذا المنشـــأ كما لا نعلم اســـمه الأول. والوثائق التي بين أيدينا تفيدنا بأن هذا الوقف قام على أيدي الدراويش التابعين للطريقة الخلوتية[٢].

إن من أوقاف منطقة كرشوفا تكية بنيت على الطريق الموصل بين مدينتي بريليب (PRILEP) وكرشـــوفا بقرب من قصبة اسمها ماكيدونسكي برود (MAKEDONSKI BROD)[٣]. ونجد لهذه التكية ذكرًا في الوثائق الرســـمية والدراسات الخاصة بالعهد الأول من الحكم العثماني. ويتناول سجل سندات الملكية لعام ١٥٤٤م الذي ينقل عنه الباحث ستويانوسكي عن تكية خضر بابا والمعروفة أيضا باسم نيقولاس بابا أنه قامت ببنائها طريقة صوفية يرأســـها خضر بابا بقرب مـــن قرية برود. وخصص جزء من هذه التكية لاستضافة وتكريم المسافرين. وينص المرسوم القديم الملكي على منع أخذ العشر والضرائب الأخرى من أملاك الزاوية وهي: المزارع، وحقول العنب، والغابات، والمطحنة المائية، والمرعى[٤]. ويؤكد النقش الملكي الجديد منع أخذ العشر والضرائب

(١) أرشيف مقدونيا.
(٢) الكسندر ماتكوفسكي "النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني"، إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٣) الكسندر ستويانوفسكي "أمر مؤكد ..."، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) المصدر السابق ص٥٤.

الأخرى من الزاوية ومن روادها، وبخاصة من يقومون على خدمة المسافرين والسكان حـول الزاوية. وضم هذا الوقف -الذي ريعه لإطعام وإيواء المسـافرين-ما يأتي من الأمـلاك: مزارع (العدد غير معروف)، مرعـىً (العدد واحد)، مطحنة مائية (العدد واحد)، غابة اسمها ميلينا بقرب الزاوية[١].

وتُذكر الزاوية ذاتها في دفتر التسجيل الإحصائي الخاص بسنجق إسكوبيا لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م وذلك في الجزء المخصص لناحية كرشـوفا. وهذه الزاوية مسـجلة باسم خضر بابا[٢]، وتتكون من نفس الأجزاء المذكورة في تسجيل عام ١٥٤٤م[٣]. ففي حين أن النقش الملكي القديم يعفي هذه الزاوية من العشـر وضرائب المزارع وحقول العنب والغابات والمطحنة المائية والمرعى، يذكر النقش الجديد إعفاء أملاك الزاوية من العشر والضرائب[٤].

الأوقاف الأخرى في كرشوفا:

- جامع توتي هانم الصغير والبسيط.
- تكية وجامع حياتي بابا أسسـا حسب الوثائق في القرن الثامن عشر الميلادي مـن رواد التكية المذكورة من الطريقة الخلوتيـة، وبقربهما ثلاثة قبور أحدها للشيخ علي أفندي.
- نافورة المياه يعلوها لوحة منقوشة بناها إبراهيم أفندي في العام ١٨٢٩م[٥].
- جامع السلطان با يزيد الثاني والذي لا تعلم سنة بنائه ثم تم ترميمه فيما بعد.

(١) المصدر السابق ص٥٥.
(٢) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٣) الكسندر ستويانوفسكي، «أمر مؤكد ...» إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) «الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة سكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م.
(٥) أكرم حقي آيفردي «المعمار العثماني في يوغسلافيا»، إسطنبول ١٩٨٢م.

- برج ساعة في مدينة كرشوفا[١].

مدينة إسكوبيا وضواحيها:

إن ظهور الأوقاف في هذه المدينة له صلة بسقوط هذه المدينة في أيدي العثمانيين نهاية سنة ١٣٩١م أو بداية السنة التي تليها على خلاف في ذلك[٢]. إن تسجيل الأوقاف الأولى في إسكوبيا بدأ بقدوم الفاتحين الأوائل لهذه المدينة «يغيت بك» ومورثيه «إسحاق بك وعيسى بك»[٣]. وتثبت هذه الإفادة بدليل أن هؤلاء الثلاثة وهم: الباشا يغيت بك فاتح إسكوبيا، وابنه إسحاق بك، وحفيده عيسى بك قادة عسكريون في إقليم إسكوبيا[٤]. ويتضح للمتأمل دورهم وتأثيرهم أيضا لأنهم ذوو مناصب اجتماعية وسياسية إذ كانوا حاكمي المنطقة وموظفي الدولة (سياسيين وعسكريين) وممثلي السلالة الحاكمة. وسنعرض أوقافهم حسب تاريخ تأسيسهم.

يعتبر السجل الإحصائي الموسع لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م من أقدم المصادر للمعلومات عن أوقاف يغيت باشا في مدينة إسكوبيا[٥]. وجزء من هذا السجل الذي بعنوان "أوقاف يغيت باشا في مدينة إسكوبيا" يثبت لنا - كما يحلل ذلك الباحث غليشا أليزوفيتش - بأن المنشأ الأول الذي تم وقفه من قبل يغيت باشا هو مسجده[٦]. ولا نجد اليوم التفاصيل الدقيقة التاريخية عن بناء هذا المسجد[٧] الذي وقف معه من أملاك وأموال أخرى، ولكننا نملك معلومات تفيد بأن هذا الوقف كان يضم في العام ١٤٥٣م المنشآت الآتية:

---

(١) المصدر السابق ص ٨٤.
(٢) الكسندر ستويانوفسكي «مدن مقدونيا من نهاية القرن ١٤ إلى القرن ١٧»، إسكوبيا ١٩٨١م.
(٣) م. سوكولوفسكي "إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) غليشا إيليزوفيتش "آل إسحاق من إسكوبيا والباشا يغيت بك"، إسكوبيا ١٩٣٢م.
(٥) غ. إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٦) غ. إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٧) م. سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياته في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥ "، إسكوبيا ١٩٧٧م.

- عددًا واحدًا باشـــخانة (دكان يبيع رؤوس الغنم والبقر والمعز)، ودخله السنوي المقرر (٣٧٠٠) آقجة.
- ٢٥ دكانًا، ودخلها السنوي (٥٠٠٠) آقجة.
- ٣ حقول للعنب، ودخلها الســـنوي (٥٠٠) آقجة. وبذلك يكون الدخل الســـنوي العام لهذه المنشآت الوقفية (٩٢٠٠) آقجة[١].

ويرى أليزوفيتش أن هذه الأوقاف من أقدم الأوقاف في هذه المنطقة، واستمر بقاؤها إلى النصف الثاني من القرن التاســـع عشـــر الميلادي، ويدلل على ذلك بثلاثة مراسيم ســـلطانية (برات) وجدت لدى موظفي مســـجد يغيت باشـــا في إسكوبيا الأول بتاريخ ١٨٢٢م، والثاني بتاريخ ١١ نوفمبر ١٨٦٠م، والثالث بتاريخ ٢٩ أبريل ١٨٦٢م[٢].

وبالمقارنة بين أوقاف يغيت باشا وأوقاف ابنه إسحاق بك الذي ورث أباه فى حكم إمارة سنجق إسكوبيا نجد أن أوقاف الثاني أكثر عددًا وأهمية. والمعلومات الأساسية عن أوقاف إســـحاق بك متوافرة في الســـجلات الإحصائية فـــي القرنين الخامس عشر والسادس عشـــر الميلاديين. وهذه الأوقاف نفسها مسجلة في هذه السجلات الإحصائية الموســـعة لعام ١٤١٨م[٣] تحت العناوين التالية: «أوقاف المرحوم إســـحاق بك»[٤]، «المنشـــآت الوقفية لدى عمارة ومدرسة إســـحاق بك في مدينة إسكوبيا»[٥]، «أوقاف جامع إســـحاق بك». وأما ســـجلات القرن السادس عشر فهي تذكر «أوقافًا لدى عمارة و مدرسة المرحوم إسحاق بك»[٦].

(١) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٢) غليشا إيليزوفيتش "آل إسحاق من إسكوبيا والباشا يغيت بك"، إسكوبيا ١٩٣٢م.
(٣) م.سوكولوفسكي "إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٥) المصدر السابق.
(٦) م.سوكولوفسكي "إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا ١٩٧٩م.

ومن اللوحة المنقوشة[١] عند مدخل جامع إسحاق بك (يسمى أيضًا الجامع العتيق، وألاجا جامع، وهو من أقدم جوامع إسكوبيا بعد مسجد مداح الذي بناه الباشا يغيت بك)[٢] نعرف أن إسحاق بك وقف في العام ١٤٣٨م مطبخًا عامًا مفتوحا للجميع، كما أنه بنى ووقف في نفس الوقت جامع ألاجا و مدرسته الخاصة[٣].

والوثيقة التي تعطي لنا أدق المعلومات عن أوقاف إسحاق بك هي الوقفية المسجلة بتاريخ ١٨ فبراير ١٤٤٥م بعد وفاة إسحاق بك. وتذكر الوقفية في بدايتها قضية التحاكم لدى القاضي بين أبناء المرحوم وهما مصطفى بك و عيسى بك حول تقسيم تركة والديهما. وتنص الوقفية في بدايتها على أن الأحكام المذكورة فيها هي أحكام قضائية شرعية[٤]. وطلب مصطفى بك من القاضي الشرعي أن يحكم بالعدل في تقسيم تركة والده إسحاق بك بينه وبين أخويه عيسى بك و باشا بك، وأن يقرر بأن ملكية العمارة والمدرسة والحمَّامين (للذكور والإناث) والقرى والمكتب المسمّى كتَّابًا والمباني المضبوطة بالوصف والمزارع والحدائق وجميع ما كان يملكه والده انتقل إلى ورثته، ولذا على القاضي أن يقسم هذه التركة وفقًا للشريعة[٥]. والمدعى عليه عيسى بك صرح أمام القاضي بأن والده وهو صحيح التصرف قانونيًا وقف جميع ما ذكر وما هو مسجل في هذا الكتاب لأغراض خيرية، وأنه عيّنه وأمره بأن يتولى إدارة ورعاية هذه الأوقاف (يعني المدعى عليه عيسى بك)[٦].

---

(١) غ. إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٢) حسن كاليشي "أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٣) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٤) حسن كاليشي "أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٥) المصدر السابق ص ١٠٣.
(٦) المصدر السابق.

وقد اشتملت هذه الوقفية على المحضر القضائي حول المحاكمة، ثم بينت ما وقفه المرحوم إسحاق بك من ملكه الصحيح وفقًا للشريعة ولأغراض خيرية: تم وقف العمارة والمدرسة اللتين بنيتا من قبله في مدينة إسكوبيا[١]، وتم تخصيص دخل و جزية القريتين بانياني (BANJANI) ومركوفس (MIRKOVC) لصيانة ما وقفه[٢]، وسبع مزارع بالقرب من إسكوبيا وبالتحديد بين النهرين فاردار (VARDAR) وليبنس (LEPENC)، وحمّامين في المدينة (للذكور والإناث)، وخانين، و١٠٢ دكانًا، وبيتًا للمدرس في إسكوبيا، و٢٣ كتابًا دينيًا[٣].

ورد في دفتر التسجيل الإحصائي لعامي ١٤٥٣/١٤٥٤م ذكر ما وقفه إسحاق بك وهو كما يأتي:

القرى: بانياني ومركوفس وكريفينيك (KREVENIK) وما يجمع منهم من الضرائب والواجبات الإقطاعية، وهي في أغلب الأحوال: الجزية، والإسبنجة، وعشر الحبوب بقيمتها نقودًا، وعشر العنب، وضريبة الغنم، و عشر الفواكه و المطاحن[٤]. وقدّر سوكولوفسكي الإيرادات السنوية لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م بمبلغ (٢٩٢٤٦) آقجة[٥].

كما جُمِعَ في المدة نفسها (٢٥٣١٦) آقجة من الأملاك الوقفية التابعة لعمارة ومدرسة إسحاق بك في إسكوبيا، و تفاصيل ذلك كما يأتي:

- حمّام، وريعه السنوي المقدر (١٠٠٠٠) آقجة.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥ "، إسكوبيا ١٩٧٧م.

(٣) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥ "، إسكوبيا ١٩٧٧م". وحسن كاليشي «أقدم الأراشيف الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.

(٤) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف و ملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥ «، إسكوبيا ١٩٧٧م». و«الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا» من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».

(٥) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

- محطتان لاستراحة القوافل (خانان)، والريع السنوي المقدر (٧٠٠٠) آقجة.
- ٨٨ دكانًا، والسوق المسقوف بداخله ٤٨ صندوقًا لإيداع الأشياء، والريع السنوي المقدر (٨٣١٦) آقجة.

وبلغ الريع الإجمالي من أوقاف إسحاق بك لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م (٥٤٥٦٢) آقجة[١].

ويلاحظ ارتفاع الدخل السنوي وقدره (٢٣٩٦٩) آقجة مقارنة بعام ١٤٦٨م(السنة التي تم فيها تسجيل الوقف). وجاء هذا الارتفاع من ريع الدكاكين والسوق المسقوف (بزيستن) مع نقص قدره (٧٤٧٥) آقجة في الإيرادات كانت تأتي من القرى الثلاث المذكورة[٢].

ومن اللطائف التي نقلت إلينا في الوثائق والمتعلقة بإيرادات هذه الأوقاف ما نجده مسطورا في سجلات العام ١٤٨٠م حيث بلغت إيرادات تلك السنة (١١٧٢٧٥) آقجة[٣].

والبك الثالث بالتسلسل القائد العسكري في مدينة إسكوبيا هو عيسى بك الذي ورث أباه إسحاق بك على هذا المنصب. ويرى سوكولوفسكي بأن عيسى بك حكم منطقة واسعة تضم إسكوبيا وضواحيها، وتتوفا وضواحيها، وغوستيفار وضواحيها، ومنطقة كاتشانيك، و مدينة بريزرن (PRIZREN)، ومناطق من كوسوفا، وحظي بصلاحيات كثيرة باعتباره وكيل السلطان[٤] مكنته من وقف كثير مما كان يديره باسم السلطان من أراضي الدولة وما كان من أملاكه الخاصة. وأول ما بدأ به هو بناء الجامع والمدرسة والعمارة (منشأ لإطعام الواردين) في أسكوب ووقف لرعايتها أملاكًا في أسكوب وما حولها كما عيّن أيضا من سيقوم على خدمة هذه الأوقاف.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص٣٩.

(٣) المصدر السابق ص٤٠.

(٤) م.سوكولوفسكي «إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦»، إسكوبيا ١٩٧٩م. وميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.

ووفقًا للمعلومات المسجلة على اللوحة المنقوشة والمعلقة على الباب والتي تم ترجمتها وطباعتها من قبل غليشا أليزوفتش[١] تقلد هذا البك الثالث (عيسى بك) منصب سنجق بك البوسنة الذي بنى في إسكوبيا، وبجانب مدرسته، مكتبة تضم ٢٣٠ كتابًا و٣٢٠ مخطوطة في مواضيع مختلفة[٢]. ونجد في التراث التاريخي وقفيتين عن الأوقاف والمنشآت الوقفية التي وقفها عيسى بك في إسكوبيا وفي سراييفو (SARAJEVO)[٣]. ونجد في وقفية مدينة أسكوب تفاصيل ما وقفه عيسى بك من الأموال و المنشآت التي كانت أجزاء من الوقف، والمدرسة والعمارة في إسكوبيا. وتذكر الوقفية ثلاثين قطعةً من الأرض أشتري منها عشرون وتقع جميعها داخل المدينة وفي مناطق حولها، وبالتحديد في منطقة القلعة القديمة (أسكي حصار) على شاطئ نهر ليبنس، في موقع معروفٍ باسم حاجت تيبة (HAXHET TEPE)، في القريتين كوشفيشت (KUÇEVISHT) ودراتشيفو (DRAÇEVO).[٤] وتذكر الوقفية نفسها عددًا كبيرًا من الدكاكين، ومحطات الاستراحة، وحمامًا للذكور والإناث في تتوفا، وخانًا يضم ١٥ غرفة، ومجمَعًا زراعيًا (تشيفليغ) في قرية رالتس (RALICË)، و١١ مطحنة مائية، ومزارع وحقول عنب ومراعي، و٥٠٠ كتابٍ غالبيتها دينية ومنها ما تتعلق بالطب، والنظافة، وعلم الفلك، والنحو، والصرف، والأدب، والرياضيات[٥].

إن الذي يريد أن تتضح لديه صورة الحجم الحقيقي للأموال والأملاك التي كانت جزءًا مما وقفه-باعتباره ممثلًا نموذجيًا للطبقة الإقطاعية العثمانية في هذه المرحلة من التاريخ- عليه أن يراجع دفاتر التسجيل مثل دفتر التسجيل لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م الذي وفر لنا هذه التفاصيل عن الدخل السنوي:

(١) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية في إسكوبيا ...»، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٢) المصدر السابق ص ٩٨-١٠٧.
(٣) المصدر السابق ص ٧٩-١٠٦.
(٤) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٥) المصدر السابق ص ٤٦-٤٧.

- الدخل السنوي من أوقاف قرية كوشفيشت (إسبنجة، العشر والضرائب الأخرى) (١٠٨٥٤) آقجة.
- إيرادات الحمَّام السنوية (٢٠٠٠٠) آقجة.
- إيجار دكاكين وعددها ٦٨ دكانًا، إيجار الواحد منها (٨) آقجات شهريًا بإجمالي مبلغ (٦٥٢٨) آقجة.
- دخل الخان اليومي (١٠) آقجات، أو (٣٦٠٠) آقجة سنويًا.
- دخل ثلاث مطاحن من قرية سوبوتنيتس (SOPOTNICË) (١٥٠٠) آقجة.
- وبذلك يبلغ الدخل السنوي الإجمالي (٣١٦٨٨) آقجة[١].

إن البحوث التي قام بها سوكولوفسكي حول أوقاف المدرسة والعمارة في إسكوبيا للواقف عيسى بك المذكورة فيما سبق تفيدنا بأنه في عام ١٤٦٨م ضم إليها قرى: دراتشيفو وليبوفشت (LIPOVISHTË) وبرفنيتسا (BRVENICA)، وقناة للأرز، ومجمعًا زراعيًا في قرية ينيتسا (JENICË). وبلغ الدخل السنوي للمنشآت الوقفية المذكورة (الدكاكين والحمام والخان والقرى...الخ) في عام ١٤٦٨م مبلغًا قدره (٧١٨٥٠) آقجة. وكان إجمالي الدخل السنوي للعام ١٤٨١م هو (٧٥٠٧٧) آقجة[٢].

ويلاحظ التطور والتوسع في الوقف المذكور في السجل الإحصائي لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م تحت عنوان: أوقاف المرحوم عيسى بك ابن إسحاق بك. وأمر السلطان مراد الثاني رحمه الله بتمليك إسحاق بك[٣] قريةَ كوشفيشت بدخلها وحدودها كما ملّكه أيضًا ما يأتي من تلك

(١) المصدر السابق ص٤٧-٤٨.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي»الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م. وم.سوكولوفسكي «إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦»، إسكوبيا ١٩٧٩م.

(٣) «الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».

القريـــة من الإيرادات المتمثلة في الضرائب المختلفة (الخراج، والإســـبنجة، وضريبة الغنم). وقد أهدى إســـحاق بك قبل وفاته وبوثيقة قضائية هذه القرية إلى ابن يسى بك الـــذي وقف القرية وريعها لرعاية و صيانة العمارة والمدرســـة اللتين بناهما في إســـكوبيا[١]. ونجد في محتوى الســـجل نفســـه أختامًا مزخرفة (الطغراء) لعدد من السلاطين العثمانيين وهم السلطان محمد الثاني الفاتح(١٤٥١م-١٤٨١م)، والسلطان با يزيد الثاني (١٤٨١م-١٥١٢م)، والسلطان سليم الأول (١٥١٢م-١٥٢٠م)، والسلطان سليمان القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م)[٢].

وتفاصيل الدخل الســـنوي (الأعشار، والإسبنجة، والضرائب الأخرى) من أملاك وقف عيسى بك حسب السجل لعام ١٥٦٨-١٥٦٩م كما يأتي:

- قريـــة كوشفيشـــت ومحلتـــي شيبكوفيتســـا (SHIPKOVICA) وبوشـــنياق (BOSHNJAK) (٣٦٨٥١) آقجة[٣].
- قرية دراتشيفو (٣٤٩٠٩) آقجة[٤].
- قريـــة بانيان والمحلات شوشـــر (ÇUÇER) ونيكيتا (NIKITA) واســـباس (SPAS) وبوكوروفا (BUKUROVA) ودوفتشة (DUVÇE) (٢٩٢٨٥) آقجة[٥].
- قرية مركوفس والمحلات غلوفتشة (GLUVÇE) وبرازدا (BRAZDA) وأورزارة وتوبخانة (TOPHANE) (٤٤٣١٥) آقجة[٦].

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص٣٥٦.
(٣) المصدر السابق ص٣٥٩.
(٤) المصدر السابق ص٣٦١-٣٦٢.
(٥) المصدر السابق ص٣٦٢-٣٦٥.
(٦) المصدر السابق ص٣٦٦-٣٦٩.

وهناك وقفية يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي عن أوقاف أحد أبناء عيسى بك هو «محمد بك» الذي قام بوقف عدد من القرى، والمزارع، والمراعي، وحقول العنب، والبيوت والمطاحن ضمّها إلى أوقافه في أدرنة، (EDRENE) وإسكوبيا، وتتوفا[١].

وتذكر المصادر التاريخية أوقاف الحاجة عائشة وهي حفيدة عيسى بك التي وقفت في نهاية القرن السادس عشر الميلادي ملكها على أن يصرف العائد منه «للتكية والمسجد المقدس» اللتين بنتهما، ويقوم عليهما رجال من الطريقة الخلوتية[٢]. وخصص العائد من أملاك الحاجة عائشة لترميم وصيانة التكية والمسجد[٣]. ويتكوّن الملك الموقوف مما يأتي: ٧ دكاكين بالقرب من جامع آلاجا في إسكوبيا، ٤٠ دونمًا (ديكارًا)من الأرض ورثتها من أبيها محمد أفندي، بيتين في حي خاتون جكلر، مزرعة في محلة يغيت باشا، مطحنة مائية ذات ٦ أحجار على نهر بتشينيا (PÇINJA) في قرية اسمها بهادير (BEHADIR)، ١٤٠٠٠ آسبرة (دراهم فضية) من مالها وتحت تصرفها.

وقد اشترطت الواقفة هذه الشروط: على المتولي أن يجمع ريع الوقف من الدكاكين والبيوت والمزارع والمطاحن وبقية الأملاك غير المنقولة. أما المال فللمتولي أن يؤجره بضمانات قوية و يزاد في كل عشر آسبرات آسبرة واحدة عند الرد. ولا يؤجر هذا المال للمدينين ولا للجنود من الطبقة الإسباهية، وأن لها الحق أن تستقل بامتلاك الفائدة ما دامت حية[٤].

---

(١) أ.م.فوند «وثائق وقفية، وقفية محمد بك من ١٤٦٣/٥/٢٠م».
(٢) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني»، إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٣) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية في إسكوبيا...»، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٤) المصدر السابق.

إن مصطفى باشـــا حامل لقب «ســـنجق بك» في البوسنة وموريا (MOREJA) وفلورا (VLORË) ودورس وأوهريد (OHRID) هو ممثل آخر من مجموعة مشـــاهير الواقفين، وهو صاحب مرتبـــة عالية في الطبقة العثمانية الإقطاعية، وقد وقف الجزء الأكبر من ملكه في إسكوبيا وضواحيها. ووصل مصطفى باشا إلى منصب الوزير في الإمبراطورية العثمانية[١]، وبنى مســـجدًا جميلًا في إسكوبيا خلال ســـنتي ١٤٩٢-١٤٩٣م[٢]. وعمارة (منشأ إطعام)[٣]. يقدم لنا مضمون الوثائق صورة واضحة عن حجم الوقف في إسكوبيا وضواحيها وعن مراحل تأسيســـه. والوثيقة الأولى هي «حدودنامة»(وثيقة رســـمية عن حدود القرية أو المدينة) المأذونة بها قانونية بتاريخ ٧ نيسان ١٥١٣م[٤]. وهذه الوثيقة وهي عبارة عن حكم قضائي شرعي يثبت ويوضح الحدود بين قرى سريشفو (CRESHEVO) وبولاتشان (BULAÇAN) وهراشـــكوفو (HRASHKOVO) وباطنسة (BATINCE)، وبين المزرعتين برازدا (المهداة) وديكوفو (DIKOVO). ولقد تمت كتابة هذه الـ«حدودنامة» بأمر الســـلطان سليم الأول ياووس (١٥١٢م-١٥٢٠م) الذي طلب تحديد الحدود وفقا للحدود المعترف بها في الوقت الذي تم تأجير هذه القرى والمزرعتين للجنود الإســـباهيين والتي صارت ملـــكًا خاصًا فيما بعد[٥]. وأمر قضاة فيليس (VELES) وكراتوفو (KRATOVO) بالتحقيق في هذا الأمر حيث أعيد تســـجيل القـــرى والمزرعتين على الحالة التي كانت عليها أول الأمر، وحررت هذه الوثيقة الســـلطانية ليســـتفاد منها كدليل/إفادة في حالة عدم وضوح الأمر[٦].

---

(١) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٢) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية في إسكوبيا...»، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٣) م. سوكولوفسكي «إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦»، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٤) غ.إليزوفيتش «الآثار التركية في إسكوبيا...»، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٥) المصدر السابق ص٦٥٤-٦٦٧.
(٦) المصدر السابق ص٦٧٥-٦٧٦.

وتوفر لنا «الوقفية» التي حررت بتاريخ ١٦ فبراير ١٥١٤م معلومات عن بناء جامع ومسجد وعمارة في إسكوبيا. وتثبت هذه الوقفية وقف محطتي استراحة للقوافل وعدد كبير من الدكاكين حولهما، وقرى سريشفو وبولاتشان و هراشكوفو وباطنسة وإستاب (STAB) ومزارع برزنيتسا (BREZNICA) وغبري إرافشت (GABERI I RAFSHTË) وأرمودلوك (ARMUDLUK) وديكوفو، ثم قرى فرابجيشت وتومجويشت ومزارع ليزان وفورينو في قضاء تتوفا ومحطة استراحة للقوافل في ستروغا والدكاكين التي حوله[١].

لقد أسس مصطفى باشا لأبنائه وقفًا عائليًا في مدينة تتوفا ضم إليه عددًا من البيوت، وحقول العنب، والمزارع، والمطاحن، وحمَّامًا، والمراعي، ومزارع بقر جبال شارا بالقرب من قرى رتشيتسا وبرفنيتسا وبوغوفينة، ومجمعًا زراعيًا اسمه راتاية، وأملاكًا منقولة وثابتة في قرية غلوموفو (GLLUMOVO)[٢].

إن التحليل الدقيق لأوقاف مصطفى باشا الذي قام به سوكولوفسكي يظهر لنا حجم ثروة مصطفى باشا المتمثلة فيما يجلب من القرويين المقدونيين. وعلى سبيل المثال بلغت عائدات مصطفى باشا من قرى: برزنيتسا وأرمودلوك وديكوفو وغرادوفسي (GRADOVCI) وإستاب وغبري إرافشت وباطنسة وسريشفو وبولاتشان وهراشكوفو في قضاء إسكوبيا، وقرى: فرابجيشت وتومجويشت بقضاء تتوفا عام ١٥٢٨م (٩٧٦٥٩) آقجة، وعام ١٥٤٥م (٧٧٩٧٨) آقجة، وعام ١٥٦٨م (١٠٠٨٣٠) آقجة[٣].

---

(١) المصدر السابق ص ٧١٣-٨١٣.

(٢) المصدر السابق ص ٧٥٨.

(٣) ميتوديا سوكولوفسكي، «الأوقاف و ملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م، و«الوثائق التركية ..دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».

وهناك أيضًا معلومات عن أوقاف مصطفى باشا في سنجق هرسك حيث وقف فيها مجمعًا زراعيًا ريعه لصيانة الجسر الذي بناه في مدينة موستار (MOSTAR)[١].

وأما الأوقاف في الولايات الأخرى فهي كما يأتي: في قضاء فوجا (FOÇA) في البوسنة وقف إحدى عشرة مطحنة، وفي الولاية الألبانية وبالتحديد في قضاء بيرات (BERAT) وقف مصطفى باشا مجمّعين زراعيين، و٣ مطاحن ذات ٩ أحجار في قضاء فلورا، إضافة إلى حقل للفواكه، وأرض زراعية، ومرعى ودكاكين في دلفينة (DELVINË). وريع هذه الأوقاف لصيانة الجسر في الولاية الألبانية[٢]. وفي قضاء هلومتشين (HLUMÇINË) في سنجق (اللواء) مورة وقف فيها مطاحن على نهر غاستون والأراضي الزراعية بقربها، كما نصب على النهر نفسه جسرًا، وصيانة هذا الجسر من ريع الوقف. وفي قضاء بلوفديف(PLOVDIV) وقف فيه مطحنتين ذات حجرين وآلتين لتقشير الأرز[٣].

إن ما يثبت ملكية مصطفى باشا لهذه الأوقاف مرسوم السلطان سليم الثاني (١٥٦٦م - ١٥٧٤م) و المؤرخ بـ١٢ يناير لعام ١٥٦٧م الذي يقرر العائدات المالية على النحو التالي: من قرية بولاتشان (٦٢٧٠) آسبرة، وقرية سريشفو (٦٨٠٧) آسبرات، وقرية هراشكوفو (١٨٣٥) آسبرة، وقرية باطنسة (٨٣٢) آسبرة، ومن مزرعة برزنيتسا (١٥٠) آسبرة، ومزرعة غبري إرافشت (٥٠) آسبرة، ومزرعة أرمودلوك (١٣٠) آسبرة، ومزرعة ديكوفو (٦٠) آسبرة، وذلك بإجمالي قدره (١٦٦٧٤) آسبرة. ويوصي هذا المرسوم بأن تعامل هذه القرى والمزارع معاملتها إلى ذلك الوقت يعني معاملة الوقف[٤]. إن نتائج جمع المعلومات المتعلقة بالأوقاف والمنشآت

(١) ميتوديا سوكولوفسكي، «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥» إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) غ. إليزوفيتش «الآثار التركية في إسكوبيا ...»، إسكوبيا ١٩٢٥م وميتوديا سوكولوفسكي، «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.

الوقفية لصاحبها مصطفى باشا من الوثائق الرسمية تعود للقرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، والمعلومات المكتوبة على اللوحة المعلقة عند مدخل جامعه المبني في عام ١٤٩٢م في إسكوبيا[١]. ومن «الحدودنامة» المؤرخة بـ٧ نيسان ١٥١٣م[٢]، ومن الوقفية المؤرخة بـ٢٦ فبراير ١٥١٤م[٣]، ومن اللوحة عند مدخل الضريح المبني عام ١٥١٩م[٤]، ومن وثيقة التمليك المؤرخة بـ١٢ يناير ١٥٦٧م[٥]، ومن السجلات الإحصائية العامة للأعوام ١٥٢٨م و١٥٤٥م[٦]، و١٥٦٨م[٧]. تبرز لنا صورة إقطاعي عثماني كبير صاحب ثروة كبيرة قام بوقف ما منح له من قبل الدولة وما اشتراه بماله الخاص، وأغلب ما وقفه ريع لمسجده في إسكوبيا، كما أسس وقفًا عائليًا كبيرًا في ناحية تتوفا[٨]. ويجدر أيضًا الاهتمام بأوقاف هماة خاتون، زوجة مصطفى باشا وإحدى ست بنات السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) والمعروفة أيضًا باسم شاهزادة خاتون[٩]. ووفقا لسجل الإحصاء الخاص بسنجق أسكوب يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر الميلادي نفهم بأن هماة خاتون وقفت القرى الآتية: شيشفو (SHISHEVË) ونوفوسل (NOVOSELLË) وسالاريف (SALLAREVË) وكالوجيرتس (KALLUGJERICË)[١٠]. وسجلت الوثيقة نفسها

(١) المصدر السابق ص٢٦١.
(٢) المصدر السابق ص.٦٥٣-٦٥٤.
(٣) المصدر السابق ص٧١٣-٨١٣.
(٤) المصدر السابق ص ١٠٨٨.
(٥) المصدر السابق ص١٠٨٨-١٠٨٩.
(٦) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٧) «الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».
(٨) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف و ملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٩) م.سوكولوفسكي «إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦»، إسكوبيا ١٩٧٩م. وأ.هـ.آيفيردي «التاريخ العثماني»، أنقرة ١٩٧٥م.
(١٠) م.سوكولوفسكي «إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦»، إسكوبيا ١٩٧٩م.

فيما بعد إضافة قريتي كوندوفا (KONDOVA) وميروفتس إلى الوقف المذكور[١]. ويعطينا السجل الإحصائي لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م تأريخًا دقيقًا عن عملية الوقف، ويذكر بأن هماة خاتون قامت بوقف ما ذكر لدوافع كثيرة ولكن أهمها الدافع الديني والدافع الإنساني. إن جزء السجل الذي يتكلم عن قرية شيشفو يذكر أن القرية بعينها أهديت ملكًا لهماة خاتون من قبل السلطان با يزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م)[٢]. وقد أمرت المرحومة هماة خاتون بصرف ريع القرية المذكورة على التكية المبنية بالقرب من الجسر الحجري في إسكوبيا وعلى ضريحها في مدينة بورصة[٣]. وأمرت سكان قرية شيشفو بصيانة الجسر الحجري في إسكوبيا، وفي المقابل تم إعفاؤهم من العديد من الضرائب (سغبان، آزاب، ألاك، شهرى، جراحور ينيتشر...الخ) ومن الأعمال البنائية الأخرى ومن الضرائب الاستثنائية والعرفية. ونظم وضع هؤلاء السكان بوثيقة قانونية شرعية[٤]. وبلغ الدخل السنوي من القرية المذكورة لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م (١٠٣٨٩) آقجة. وقد أجبر سكان هذه القرية على دفع هذه الضرائب: إسبنجة و ضرائب المزروعات المختلفة و العشر وضريبة الغنم[٥].

وكانت المحلة تودور زَمين (TODOR ZEMIN)، وتعرف أيضًا باسم نوفوسل[٦]، جزءًا من القرية الوقفية شيشفو بمحلتيها كالوجيروفتس وميروفتس[٧]. إن إيرادات الحيّ

(١) المصدر السابق.
(٢) «الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».
(٣) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٤) «الوثائق التركية ... دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».
(٥) المصدر السابق ص ٣٥٠.
(٦) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م. وم.سوكولوفسكي "إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا ١٩٧٩م.
(٧) «الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م».

نوفوسل السنوية لعام ١٥٤٥م وصلت إلى مبلغ قدره (٤٠٠) آقجة[١]. والسجل العام الإحصائي لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م يذكر مغادرة السكان لهذا الحي ولكنهم ما زالوا ملزمين بدفع الإسبنجة والعشر والضرائب الأخرى لصالح الوقف لكونهم داخل حدود القرية الوقفية[٢]. وتم إعفاء سكان هذه القرية من الضرائب الاستثنائية والمتطلبات المالية المعتادة مقابل قيامهم بصيانة الجسر المذكور آنفًا المنصوب على النهر فاردار[٣]. وسنعرض الآن تفاصيل إيرادات المحلة نوفوسل ريعا للوقف لعامَيْ ١٥٦٨م و ١٥٦٩م: ضريبة الإسبنجة لتسعة أفراد (٢٢٥) آقجة، القمح ٩ أحمال قيمتها (٣٢٤) آقجة، الحبوب المختلطة ٥ أحمال قيمتها (١٨٠) آقجة، ضريبة الغنم والماعز (٥٣) آقجة، ضريبة تربية الخنازير وعيد ميلاد المسيح (١٥) آقجة، ضرائب الزفاف والنيابة وحراسة المزارع وإخراج إثباتات الملكية (٣٠) آقجة. وبذلك يكون المبلغ الإجمالي (٧٢٥) آقجة[٤].

إن محلة كالوجيروفتس صارت موطنًا عمّره القرويون المقدونيون بأمر قانوني شرعي من هماة خاتون. وهذه الوثيقة القانونية تؤكد أن هذه المحلة وقفت وَقْفا للسجل الإحصائي القديم، وسيستمر كونها وقفًا في السجل الجديد أيضًا[٥]. وكان العمل الرئيسي لسكان هذه المحلة جمع خشب التدفئة من الغابات الجبلية، وكانوا ملزمين بدفع ضريبة الإسبنجة وقدرها (١٥) آقجة وعوضًا لحِمل من القمح. إن صيانة الجسر في إسكوبيا كان عملهم الثاني، وفي مقابل هذه الخدمة أعفوا من الضرائب الاستثنائية والمتطلبات المالية المعتادة (العرفية)[٦]. لقد بلغ دخل القرية في السنة المذكورة (٣٠٧) آقجات. وكانت خدمة وصيانة الجسر الحجري في إسكوبيا

(١) ميتوديا سوكولوفسكي «الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥»، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٢) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر نفسه ص ٣٥١.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

من مجموع واجبات سكان محلة ميروفتس داخل حدود قرية شيشفو، وفي المقابل أعفوا أيضًا -كبقية القائمين على هذا العمل- من الضرائب الاستثنائية والمتطلبات المالية المعتادة (العرفية)[١].

نفهم من البحوث التي قام بها سوكولوفسكي أن قرية غلوموفو منحت ملكًا لهماة خاتون من قبل السلطان با يزيد الثاني (١٤٨١م-١٥١٢م)، وهي قامت بوقف ريعها لزاويتها القديمة عند بداية الجسر في إسكوبيا ولضريحها في مدينة بورصة[٢]. وكان خراج هذه القرية من مستحقات السلطان، وتصرف بقية الإيرادات منه لصالح الوقف، وهو وقف هماة خاتون بالقرب من تكيتها القديمة. ونجد هذه المعلومات في السجل العام الإحصائي لسنجق إسكوبيا لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م[٣]. وتفاصيل العائد السنوي من هذه القرية كان كما يأتي:

عام ١٥٤٥م (٥٤٩٨) آقجة[٤]. وعام ١٥٦٨م (٨٧٢٤) آقجة (إسبنجة، وضريبة القمح والحبوب المختلطة، وضريبة النبيذ، وضريبة الغنم والماعز، وضريبة المزروعات السنوية والعشر، وضريبة تربية الخنازير والنيابة، وضريبة الزفاف، والمجّمع الزراعي «تشيفلغ» للمرحوم حسين شاه بك يلزم بدفع ضريبة مطحنة واحدة من ملك محمود بك وأربع مطاحن من ملك حسين بك)[٥]. والمصدر نفسه يفيدنا بنقص قدره (١٠٠) آقجة من المبلغ الإجمالي، وذلك بسبب الخطأ من الناسخ لضريبة النبيذ،وبسبب عدم وضوح سبب ارتفاع قيمة الإسبنجة[٦].

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٥٢.
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٣) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٤) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٥) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٦) المصدر السابق.

وهناك معلومات مشابهة عن قرية سالاريف التي تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة تتوفا[١]. وهذه الوثائق تذكر بدقة تفاصيل إيرادات هذه القرية لسنة ١٤٢٨م التي بلغت (١٥٢٩) آقجة، ولسنة ١٥٤٥م وقدرها (١٩٤٤) آقجة[٢]. والمعلومات المفصلة عن الدخل السنوي لعام ١٥٦٨م تبين لنا أن المبلغ الإجمالي (٢٠٥١) آقجة، وهذه تفاصيله: ضريبة الإسبنجة لـ٣٣ نسمة بمبلغ (٨٢٥) آقجة،القمح ٤حمولات بقيمة (١٤٤) آقجة، الحبوب المختلطة ٨ أحمال قيمتها (٢٥٦) آقجة، ضريبة الغنم والماعز (٦٠٠) آقجة، ضريبة (الباج) الخمر (٣٠) آقجة، العشـــر (٣٠) آقجة، ضريبة المزروعات البستانية (٢٤) آقجة، ضريبة تربية الخنازير وعيد ميلاد المسيح (٥٢) آقجة، ضرائب الزفاف والنيابة وحراسة المزارع وإخراج إثباتات الملكية (٩٠) آقجة[٣].

لقد تم ضم قرية كوندوفا غربي إســكوبيا[٤]. إلى وقف هماة خاتون زوجة مصطفى باشـــا في عـــام ١٥٤٥م، وكما ذكرنا آنفًـــا فإن ريع هذا الوقف مخصـــص للزاوية عند الجســـر في إســـكوبيا ولضريحها في مدينة بورصة[٥]. وقد سكنت هذه القرية في عام ١٥٢٨م أربع أســـر نصرانية وثماني أسر مســـلمة ملزمين بضرائب سنوية تصرف على الوقف وقدرها (٨٢٥) آقجة. وفي عام ١٥٤٥م بلغ عدد الأسر المسلمة ٦٦ أسرةً وعدد الأسر النصرانية ما زال أربعًا. والدفتر الإحصائي الموسع لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م لا يذكر اي أسرة نصرانية ويذكر سبع أسر مسلمة وظيفتها القيام بصيانة الجسر المذكور على نهر فاردار وأعفوا في مقابل ذلك «من الضرائب الاســـتثنائية والمتطلبات المالية المعتادة (العرفية)». إن الإلزامات المالية السنوية تجاه الوقف بلغ قدرها (١١٧٠) آقجة[٦].

---

(١) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٣) "الوثائق التركية ... دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٤) المصدر السابق ص٤٦١.
(٥) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٧) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".

تبين لنا المعطيات عن قرية شيكوفو (SHIKOVO) وتعرف أيضًا باسم ستينوفو أو ستينوفا (STENOVO-STENOVA)[١] – وفقًا للتحقيقات التي قام بها سوكولوفسكي – أن هذه القرية وقفت من قبل هماة خاتون ريعًا لزاويتها قبل عام ١٥٢٨م بعد صدور الأمر السلطاني. وكانت في هذه السنة بالذات على سكان هذه القرية (خمس أسر نصرانية) إلزامات مالية تجاه وقف هماة خاتون قدرها (٢٣٥٥) آقجة. ونلاحظ انخفاضًا في الإلزامات المالية مصرفها وقف هماة خاتون لعام ١٥٤٥م. كما طولبت ١٠ أسر نصرانية من هذه القرية بمبلغ (١٢١٤) آقجة[٢].

وحسب معطيات عام ١٥٦٩م نعلم أن سكان هذه القرية أيضًا كلِفوا بصيانة الجسر في إسكوبيا وأعفو في مقابل ذلك «من الضرائب الاستثنائية والمتطلبات المالية المعتادة (العرفية)». وعلى هذه إلزامات مالية سنوية قدرها (٢٣٥٥) آقجة[٣].

ولا يسعنا ونحن في معرض ذكر الأوقاف القديمة والمعروفة في إسكوبيا أن نغفل ذكر أوقاف يحيى باشا أحد رجال الدولة العثمانية المشهورين في هذه الحقبة من الزمن[٤]. ومن المناصب التي تقلدها منصب سنجق بك في البوسنة في عام ١٤٨٢م ليرتقي فيما بعد إلى منصب بك البكوات لمنطقة روملي بين عامي ١٤٨٤م و١٤٩٤م ليعود إلى منصبه سنجق بك في البوسنة. وتقلد منصب الوزير من السنة ١٥٠٥م إلى ١٥١٠م وهو معروف كصهر السلطان بايزيد الثاني (تزوج من ابنته) وشارك في الفتوحات العسكرية تحت قيادة السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠م)[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ص٧٣.

(٥) المصدر السابق.

إن التحقيقات التي أجريت حتى الآن أثبتت أن أوقاف يحيى باشا تذكر في فرمان السلطان با يزيد الأول المؤرخ بـ٣٠ أيلول ١٥٠٥م الذي أقر وسمح بتأسيس وقفه في مدينة إسكوبيا. ونجد في هذا الفرمان ذكر الأملاك غير المنقولة التي خصص ريعها للوقف المكون من العمارة (المطعم العام) والجامع والمدرسة والصنابير في إسكوبيا[١]. ووقف الباشا - الوزير حينذاك - ثمانية دكاكين حول المسجد وحمّامًا في حي الباشا و١٥ دكانا بقرب من الدكاكين المذكورة آنفًا وبيتًا موروثًا من العبد الذي أعتقه بقرب الحمّام وحقلا للعنب بالقرب من الحمام الذي اشتراه من علي البازرباش[٢]. إن المعطيات التي حصل عليها سكولوفسكي عن أملاك ومنشآت وقفها يحيى باشا في إسكوبيا وحولها تفيدنا بالتفصيل التالي: أكثر من ٤٦ دكانا، وستة بيوت، و١٤ غرفة صغيرة، خمس مطاحن، وقطعتان من الأرض البنائية، وحمام، وحقل للعنب، وخان، ومجمع زراعي، وقرية اسمها راديشان (RADISHAN)[٣]. وهناك أوقاف أخرى تنسب ليحيى باشا خارج إسكوبيا ومنها ١٥٨ دكانًا في مدينة صوفيا البلغارية وفي المدن التالية بلوفديف (PLOVDIV) ونيكوبول (NIKOPOL) وشومن (SHUMEN) وحراسوفو (HRSOVO) وإزدين (IZDIN) وإسطنبول. ونجد ضمن هذه الأوقاف: حدائقًا، وبيوتًا، ومطاحنًا، ومعاملًا لصنع البوزة (شراب خال من الكحول معروف في مناطق البلقان)[٤].

وعند إحصاء ما وقفه يحيى باشا نجد هذه الأرقام الخيالية: أكثر من ٣٦٠ دكانا، وأكثر من ثلاثين بيتا، وأربع قرى، وسبعة حمامات، و٣ أو ٤ محطات لاستراحة القوافل، و٣ مجمعات زراعية، وعشر مطاحن، وعددًا كبيرًا من الغرف، وقطع الأرض، وحقولًا للعنب، حدائقًا...الخ[٥].

(١) غليشا إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م. وغليشا إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٤) المصدر السابق ص٧٤-٧٥.
(٥) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م. وم.سوكولوفسكي "إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا ١٩٧٩م.

لقد وقف يحيى باشا قرية راديشان بالقرب من إسكوبيا ريعها لصيانة العمارة والجامع في إسكوبيا. ونجد هذه المعلومة في دفتر الإحصاء الموسع لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م وإضافة إلى ما يذكر فيه بأن الدخل السنوي من القرية المذكورة (٤٢٠٤) آقجات[١]. وتنص الوثائق على أن هذه القرية منحت ليحيى باشا وهو في منصب الوزير. وذكر المرسوم السلطاني بأنها ملك يحيى باشا بحدودها وما هو ملك القرية وهو الذي يتقاضى الأتاوى المختلفة المقررة بالقانون والأتاوى العرفية، مثل: إتاوة الأنعام المشردة، وإتاوة العبيد الآبقين، وهو الذي يرث التائهين ويملّك الأراضي التي لا صاحب لها وتدفع له الغرامات والعقوبات الأخرى...الخ[٢]. إن هذه القرية أهديت إلى يحيى باشا من قبل السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) وصارت ملكًا خاصًا له. وأمر السلطان بإعفاء الوزير من الأتاوى الإضافية ومن الإلزامات المالية الأخرى، ولا يسع المجال لذكرها، ومن يرد التوسع في هذا الباب فليراجع الدفتر الإحصائي الموسع لمنطقة إسكوبيا لعامي ١٥٦٨-١٥٦٩م.

وفيما يلي ذكر الإلزامات المالية لقرية راديشان لسنة ١٥٦٨م: إتاوة الأرض لأسرتين مسلمتين (٤٤) آقجة، ضريبة الإسبنجة لـ١٠٥ نصاري (٢٦٢٥) آقجة، إتاوة القمح عن كل ١٠٠ حمل (٣٦٠٠) آقجة، إتاوة الحبوب المختلطة (٧٨٨) آقجة لـ٣٤ حِملا، إتاوة حمل من الكرسنة (٣٦) آقجة، النبيذ (٣٤٢٣) آقجة عن ٤٨٩ آنية، ضريبة خلية النحل (٩٠) آقجة، عُشر الملفوف (٦٠٨) آقجة، عشر الكرز (٢٩٠) آقجة، عشر الكمثرى، عشر الكرز الحلو (٢٢٥) آقجة، عشر المنحلة (١٩٩) آقجة، عشر العشب (١٨٠) آقجة، عشر العدس (٢٠٠) آقجة، عشر القش (١٨٠) آقجة، عشر الغنم والماعز (٤٢٧) آقجة، إتاوة الخنازير (١٠٠) آقجة، النيابة ومكس الزفاف وحراسة المزارع وإثباتات الملكية (١٥٩) آقجة، ضريبة ١٠ مطاحن (٢٠٠) آقجة.

(١) "الوثائق التركية...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٢) المصدر السابق.

ويلزم على العاملين في مزرعة منطقة بوبوزية والمناطق حول قرية راديشان توفير مـــا يأتي: ثمانيـــة أحمال من القمح قيمتها (٢٨٨) آقجـــة، أربعة أحمال من الحبوب المختلطة قيمتها (١٤٤) آقجة.

أما المزرعة فـــي منطقة بورينارة (BURINARE) غير المســـكونة فعليها أن توفر: أربعـــة أحمال من القمح قيمتها (١٤٤) آقجة، خمســـة أحمال من الحبوب المختلطة قيمتها (١٦٠) آقجة. وبذلك يبلغ إجمالي تكاليف هذه القرية (١٤١٢٤) آقجة[١].

ومـــع نهاية هذا العرض المفصل عن الأوقاف والمنشـــآت الوقفية في إســـكوبيا وحولها والتي أسســـت أغلبها في العهد المبكر للدولة العثمانيـــة، وبالتحديد في القرنين الخامس عشـــر والسادس عشر الميلاديين يمكننا القول أن الواقفين الأوائل كانوا من ممثلي الطبقة الإقطاعية الغنية (لهم ثروة كبيرة ثابتة ومنقولة)[٢]. وذوي صلة وطيدة بالدولة. ومن ناحية أخـــرى هناك ارتباط وثيق بـــين ظهور هذه الأوقاف وتطور الصنعـــة اليدوية والتجارة في النواحي المختلفة من الإمبراطورية. ويتضح من ذلك أن أغلب ما تم وقفه منشآتٍ صناعية وتجارية: «دكاكين، ومعامل، ومحلات للبيع». وندلل على ذلك بمعطيات من الوثائق الرسمية عن الســـنوات الأولى من القرن الخامس عشـــر والتي تثبت بأن يغيت باشا كان مالكًا لـ٣٨ دكانا، ثم ابنه إسحاق بك الذي ملك ١٧٠ دكانًا (منها ٥٣ دكانًا حول السوق المسقوف الذي تم بناؤه في إسكوبيا). وشمل ملك عيسى بك بن إسحاق بك ١٤٥ دكانًا في إسكوبيا. وفي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين نجد معلومات عن أملاك مصطفى باشا ويحيى باشا التي تجاوزت في إسكوبيا فقط مائة دكانٍ. وبعبارة أخرى فإن حوالي ٩٠ ٪ من الدكاكين في إسكوبيا في تلك الفترة كانت أوقافًا[٣].

(١) "الوثائق التركية ...دفتر إحصاء موسع عن محافظة إسكوبيا من ١٥٦٨ إلى ١٥٦٩م".
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٣) المصدر السابق ص ٧٩-٨٠.

والتفاصيل عن الأوقاف في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي وعن التطور والتوسع اللاحق للأوقاف نجدها في عديد من الوقفيات التي لم تطبع. ونذكر على سبيل المثال وقفية سنان كوتكودة من أعيان مدينة إسكوبيا التي يعود تاريخها إلى سنة ١٥٧٤م وتقدم لنا معلومات عن وقف البيت والفرن والحديقة في محلة مصطفى فريد بك التي تم شراؤها بـ(٧٣٠٠) آقجة[١]. وشمل وقف سنان كوتكودة معملًا لصناعة الآجر(القرميد) ذي أربع مداخن اشتراه من محمد قارى مصطفى بثمن (٤٠٠٠) آقجة. إن موقع هذا المعمل بالقرب من مصنع آخر لصاحبه عيسى بك. وتذكر الوقفية أيضًا الأرض المهجورة والمباني والأملاك الأخرى التي تم وقفها[٢]. ووقفية أسعد الحاج محي الدين بن عبد الله الوهبي من سكان حي بن بايكو المكتوبة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٥٩٢م تذكر معلومات عن وقف دكان لبيع الفراء تحدّه البيوت المهدمة لوقف الغازي مصطفى باشا[٣]. ومن ضمن الشروط التي ذكرها الواقف في هذه الوقفية تعيين ولده على منصب ناظر الوقف وذلك بعد وفاته واشتراط وراثة هذا المنصب من ذريته جيلًا بعد جيل[٤].

ووقفية الحاجة عائشة خاتون بنت محمد أفندي ابن عيسى بك من إسكوبيا في يناير ١٥٩٦م[٥]، حيث وقفت هذه المحسنة سبعة دكاكين بقرب جامع آلاجا ورثتها من والدها ثم أرضًا زراعية مساحتها ٤٠ ديكارًا، وبيتين في حي خاتون جيكلير، وحديقة في حي يغيت باشا، ومطحنة ذات ٦ أحجار بالقرب من إسكوبيا، ومبلغًا من النقود قدره (١٤٠٠٠) آقجة[٦]. واشترطت الواقفة عائشة خاتون أن يتولى ابنها

(١) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية سنان كتكودا من وسط ١٥٧٤م".
(٢) المصدر السابق.
(٣) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية أسعد حاجي محيي الدين من ١٥٩٢/١١/١٦م".
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق السنة ١٥٩٦م.
(٦) المصدر السابق.

محمد الطاهر منصب ناظر الوقف بعد وفاتها وأن يورث هذا المنصب على ذريته جيلًا بعد جيلٍ[١]. وتعد كُتُب الرحالة الكبير «أولياء جلبي» من القرن السابع عشر الميلادي مصدرًا آخرًا ثريًا بالمعلومات عن نمو وانتشار الأوقاف في المراحل اللاحقة من الدولة العثمانية. ويصف هذا الرحالة الكبير مدينة إسكوبيا ويذكر فيها ١٢٠ محرابًا (مساجد صغيرة وكبيرة)[٢]، وأن أشهر جوامع أسكوب: جامع السلطان مراد (حنكار جامعي)، وجامع يحيى باشا، وجامع عيسى بك، وجامع إسحاق بك (ألاجا جامعي)، وجامع قوجة مصطفى باشا[٣]. وأشهر مساجد مدينة إسكوبيا: مسجد إسحاق بك، ومسجد عيسى بك، ومسجد الكبنجلر. وأن أشهر مدارس إسكوبيا: مدرسة السلطان مراد، ومدرسة يحيى باشا، ومدرسة إسحاق بك، ومدرسة عيسى بك، ومدرسة مصطفى باشا، ومدرسة كارلي زادة[٤]. وعدّ أولياء جلبي ٧٠ مدرسة ابتدائية في أسكوب، و٢٠ زاوية، و١١٠ صنابير، ومطاحن، وحمّامات، وخانات للمسافرين، وخانات عامة، وأسواقًا مسقوفة، وسوقًا فيه ٢١٥٠ دكانًا، وسبعة آلاف ديكار من حقول العنب، ونفس المساحة من حقول العنب الموقوفة[٥].

ومع ضعف الدولة العثمانية في القرون المتأخرة بدأ ركود عملية تأسيس الأوقاف، وبدأ إتلاف هذه الأوقاف والمنشآت الوقفية. وسبب هذا الضعف مقارنة بما تم وقفه بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر الميلاديين هو غياب الدعم المادي القوي الذي كان موجودًا لدى المحسنين الأوائل. وأوقاف هذه الفترة رمزية ومتواضعة، وهي:

---

(١) المصدر السابق.
(٢) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٣) المصدر السابق ص٢٨١-٢٨٢.
(٤) المصدر السابق ص٢٨٣.
(٥) المصدر السابق ص ٢٨٣-٢٨٦.

الوقفية الأولى: وقفية أمة الله بنت مصطفى الجلبي المؤرخة بـ١٠ نيسان ١٨٠١م تم بموجبها وقف دكان في سوق الحرير في إسكوبيا[١]. **والوقفية الثانية:** وقفية أم كلثوم خاتون بنت طاباق محمد المكتوبة بحضور القاضي والمؤرخة بـ٢٣ يوليو ١٨٩١م وتم بموجبها وقف بيتها في الحي جيلي آتلي، وتنص الوقفية على أن يبقى البيت في ملكها إلى وفاتها ثم أن يصرف دخله بعد وفاتها على الإمام الذي سيدعو لها في الجامع[٢]. **والوقفية الثالثة:** وقفية الحاج حسن رضا أفندي من أهالي مدينة كريفا بالانكا (KRIVA PALANKA) الساكن في إسكوبيا والمكتوبة بتاريخ ٣ مارس ١٨٩٤م، وتم بموجبها وقف حمّام وبيت[٣]. فإن عملية الوقف في هذه المرحلة كانت نادرة مقارنة بالعهود السابقة من تاريخ الوجود العثماني في مقدونيا.

والوقفيات التي تم بموجبها تأسيس الأوقاف في إسكوبيا وضواحيها في القرن العشرين:

الوقفية الأولى: وقف الشيخ نيازي مطحنته المائية وريعت لزاوية الطريقة المولوية الصوفية في إسكوبيا[٤]، وموضع هذه المطحنة في حي اليهود تحت قلعة إسكوبيا، وإيراداتها تصرف على الدراويش في الزاوية المذكورة[٥]. **والوقفية الثانية:** وقفية عارفة بنت عبد القادر من إسكوبيا التي وقفت بيتها في حي العتيق ومستلزماته أمام القاضي الشرعي بتاريخ ١٢ يناير ١٩٠٩م، وعيّنت الحاج أفندي بن كارى مصطفى ناظرًا للوقف (المتولي)[٦].

(١) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية يوسف أغا من ١٨٠١/٤/١٠م".
(٢) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية أم كلثوم حاتون من ١٨٩١/٧/٢٣م".
(٣) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية حاجي حسن رضا أفندي من ١٨٩٤/٣/٣م".
(٤) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية الشيخ علي من سنة ١٩٠٣م".
(٥) المصدر السابق.
(٦) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية عارفة بنت عبدالقادر من ١٩٠٩/١/١٢م".

إن النماذج المذكورة سابقًا تؤكد لنا أن الأوقاف والمنشآت الوقفية في إسكوبيا وضواحيها لم تكن في نفس الوضع عبر مراحل التاريخ. ونلاحظ تحولات كثيرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية التي أثرت على وضع المحسنين الذين قاموا بوقف ممتلكاتهم. وقد تميّزت بداية الحكم العثماني في المنطقة بإنشاء أوقاف هائلة، ولكنها تضاءلت وقل شأنها مع مرور الزمن. وهناك أوقاف لا تعد تذكر بسبب إتلافها وإهلاكها. والأوقاف التي أسست في المراحل المتأخرة تختلف عن سابقتها في الحجم والامكانيات المادية، ولذا يمكننا القول ببداية قوية لنشاط تأسيس الأوقاف تليها مرحلة إضعاف وانقضاء وإتلاف الأوقاف.

ويبين الجدول الآتي الأوقاف في مدينة إسكوبيا وضواحيها حسب الوثائق العثمانية والبحوث المطبوعة:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	١٣٠
٢	المدارس	١٣
٣	الكتاتيب	٧٧
٤	الزوايا و التكايا	٢١
٥	العمارات	٨
٦	الخانات	١٠
٧	الحمامات	١٢
٨	الأضرحة	٢٠
٩	أبراج الساعات	١
١٠	الجسور	٢
١١	صنابير المياه	١١٦

الأوقاف في جنوب غرب مقدونيا

مدينة بيتولا (BITOLA) وضواحيها:

باءت محاولة العثمانيين الأولى للسيطرة على مدينة بيتولا وفتحها بالفشل، لكنها سقطت في المحاولة الثانية عام ١٣٨٥م[١]. وسندرس إحدى أقدم الوقفيات في مقدونيا بصفة خاصة، وفي منطقة البلقان بصفة عامة، وهي وقفية سنغور تشاؤش بك بن عبدالله التي يعود تاريخها إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي[٢] والتي كتبت بين ٩ إلى ١٩ نيسان ١٤٣٥م. ونفهم من هذه الوقفية أنه وقف مبانٍ كثيرة كان يملكها ابتغاء مرضاة الله تعالى[٣]. وبعد أن بنى جامعًا في مدينة بيتولا وقف له خانًا بناه في بيتولا أيضًا. ولم تذكر حدود الخان بالتفصيل في الوقفية لكون الواقف من المشهورين في مدينة بيتولا[٤]. وقد ورد في الوقفية ذكر عشرة دكاكين متلاصقة في وسط سوق المدينة يحدها من الجهات الأربع الطريق العام، وذكر أربعة محال تجارية في بيتولا ملتصقة بأرض المحسن المذكور[٥]. كما وقف سنغور تشاؤش بك الحديقة التي أمام الجامع الذي بناه ويحدها السوق والطريق العام، ويصرف ريع هذه الحديقة على الجامع المذكور، كما أمر بصرف دخل المطحنتين اللتين اشتراهما من سنان على زاويته التي بناها. وموضع هاتين المطحنتين بالقرب من الينبوع المعروف باسم طابوق بونار[٦]. وهناك مطحنة ثالثة بالقرب من المطحنتين المذكورتين تعرف باسم «كيبة دغيرمني» في ناحية بيتولا المصونة. وإذا أضفنا إلى هذه المطاحن المطحنة في موقع ديلي شاهين، وأخرى بالقرب من المطحنتين الأوليين يصير عدد المطاحن الموقوفة خمسًا.

---

(١) الكسندر ستويانوفسكي «مدن مقدونيا من نهاية القرن ١٤ إلى القرن ١٧»، إسكوبيا ١٩٨١م.
(٢) نسب من أسلم من النصارى إلى عبدالله.
(٣) حسن كاليشي «أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٤) المصدر السابق ص٨١.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

ويضم وقف سنغور تشاؤش بك حديقة قريبة من الزاوية، وحقلًا للعنب، وعشرة دكاكين في منطقة بيتولا المصونة. وكل هذه الدكاكين على حدود خان المحسن المذكور، إضافة إلى دكان واحد ملتصق بخان المدينة المذكور[١]. وبالجملة فإن الوقفية تنص على وقف ما يأتي:

الجامع، والمدرسة، وقطعتين من أرض (أمام الجامع وأمام الزاوية)، وزاوية، وسبع مطاحن إحداها لغسيل البطانيات، وحقلٍ للعنب[٢].

واشترط الواقف أن خُمس إيرادات وقف الزاوية من مستحقات المتولي الذي يعيّن شيخًا للزاوية. أما رواتب الخدام فعلى الشيخ أن يوفرها لهم. وأربعة الأخماس الباقية تصرف لإطعام روّاد الزاوية من الفقراء والمساكين[٣]. والأوقاف الأخرى التي وقفها هذا المحسن بعينه هي: مسجد، و١١ دكانًا، و١٧ غرفة في مدينة أدرنة، ومسجد، و٢١ مطحنة في مدينة فيدين (VIDIN)، ومبلغ من النقود قدره (٣٠٠٠٠) درهم، وقرية بولوزان في ناحية فلورينا (FLORINË).

والدفتر الإحصائي لمدينة بيتولا وضواحيها المؤرخ بـ٢ مارس ١٤٨١م يذكر هذه التفاصيل عن إيرادات ومصاريف أوقاف سنغور تشاؤش بك: حيث بلغ دخل الحمّام في هذه السنة بالذات (٦٦٦٧) آقجة، ودخل الدكاكين وعددها ٤٤ منها ٢٥ داخل المدينة (٢٥٠٠) آقجة، والعائد من إيجار المطاحن الست لمدة سنتين (٢٣٦٨) آقجة، وإيجار الحديقة قدره (٤٥) آقجة وذلك لمدة سنة واحدة. فبذلك تكون العائدات الإجمالية من المنشآت الوقفية (١١٥٨٠) آقجة[٤].

(١) المصدر السابق.
(٢) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص ٦٨-٦٩.

لقد حددت الوقفية رواتب كل من الإمام والخطيب والمؤذن في الجامع القديم المعروف أيضاً بجامع تشاؤوش بك على النحو التالي: يتقاضى الإمام درهمين، والخطيب أربعة دراهم، والمؤذن درهمًا واحدًا[١].

وتعتبر وقفية إسحاق جلبي أيضًا إحدى أقدم الوقفيات التي تتكلم عن أوقاف مدينة بيتولا. وإسحاق جلبي هو من أهالي سلانيك وانتقل إلى مدينة بيتولا واختارها مسكنًا له. وتتحدث المصادر التاريخية عن أوقاف هذا الشخص بعينه في بيتولا وسلانيك وبلوفديف وتتار بازارجيك (TATAR PAZARXHIK)[٢].

ووقفيته المتعلقة بالمدينة والمكتوبة في الفترة من ١٠-١٩ يوليو ١٥٠٨م تفيدنا بهذه التفاصيل:

أنه بنى جامعًا في مدينة بيتولا بعد إذن من السلطان بـا يزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) ابن السلطان محمَد الثاني الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م) ابن السلطان مراد خان الثاني (١٤٢١-١٤٥١م)[٣]. وتذكر الوقفية أن الواقف وقف جامعًا من ماله الصحيح الذي يملكه ملكًا تامًا وهو صحيح التصرف عقليًا وصحيح جسديًا وتخلى عن كل ما كان يملكه وهو بداخل الجامع الذي صار بيتًا لله ومصلى لعباد الله وليس لأحد ملك ولا سيادة عليه سوى الله تبارك وتعالى[٤].

وبنى إسحاق جلبي مدرسة ملتصقة بساحة الجامع محاطة بالجدران ومؤلفة من عشر غرف يسكن فيها المدرس والطلبة. ودرس طلاب هذه المدرسة المواد التقليدية

(١) الكسندر ستويانوفسكي «مدن مقدونيا من نهاية القرن ١٤ إلى القرن ١٧»، إسكوبيا ١٩٨١م.
(٢) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٣) المصدر السابق ص ١٨٨-١٨٩.
(٤) المصدر السابق ص ١٨٩.

الدينية[١].وبنى الواقف نفسه زاوية منفصلة بالقرب من المدرسة اشتملت على بيتين خصصا لإيواء المسافرين ورواد الزاوية. وضم إلى هذا المجمع التعليمي كتّابًا بناه إسحاق جلبي لتعليم أطفال المسلمين القرآن الكريم[٢].

وإضافة إلى ما سبق ذكره قام إسحاق جلبي بوقف: ١٠٥ دكاكين، و٤ غرف، و٢٠ مطحنة مائية، وحديقة، وكتب كثيرة لمكتبة المدرسة، ومبلغ من النقود قدره (٣٠٠٠٠٠) درهم[٣].

إن أغنى المصادر بالمعطيات عن أوقاف مدينة بيتولا هي سجلات قضاة المدينة التي ترجم و طبع جزء منها[٤]. وتعتبر هذه السجلات شهادات مكتوبة عن عدد كبير من الأوقاف التي أسست في مدينة بيتولا وضواحيها طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وأشهر وأهم الأوقاف، هي:

وقف مصلح الدين خوجة، وقف محمود آغا، وقف أحمد باشا، وقف بيزيرجان أرسلان، وقف قر بك، وقف بالي فويفودا، وقف تشاؤش بك، وقف إمحان وفاطمة خاتون، وقف محمد فويفودا، وقف كوبكجي الحاج مصطفى، وقف أغري كوش أفندي، وقف حيدار أفندي، وقف محمود بك، وقف مصطفى سوباشي، وقف سنان جلبي...الخ[٥].

أما أشهر الأوقاف في القرى فهي على النحو الآتي:

- في قرية بوقوفا: وقف درويش افندي، وقف الحاج محمود بك.
- في قرية دوبكا (DUPKA): وقف خسرُ كتخودة.

(١) المصدر السابق ص١٨٩-١٩٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص ١٤٨ و١٩٠-١٩٤.
(٤) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلدات الأول والثاني والثالث والرابع ٧٩/١١-١٢، ٩٨، ٩٩، ١٠١-١٠٥.
(٥) سجلات مناستير رقم: ٧٩/١١-١٢، ٩٨، ٩٩، ١٠١-١٠٥.

- في قرية لاحتسي (LAHCI): وقف حيدر القاضي.
- في قرية ستروغوفو (STRUGOVO): وقف محمَد أفندي.
- في قرية بولوزان: وقف سنغور تشاؤش.
- في قرية أوبتيشاري (OPTIÇARI): وقف كفير خاتون.
- في قرية كريمنيتسا (KREMENICA): وقف سويلمز أحمد تشاؤوش[١].

وبناءً على ما سبق، يمكننا أن نقرر بأن عددًا كبيرًا من الأوقاف والمنشآت الوقفية أسست في مدينة بيتولا وضواحيها. ويؤيد ذلك ما سطّره الرحالة الكبير أولياء جلبي في مذكرات رحلته التي يذكر فيها ٧٠ مسجدًا (أشهرها جامع غازي حيدر باشا، وجامع الحاج بك، وجامع تشاؤش بالقرب من السوق المسقوف الذى يعد من أكثر الجوامع روادًا [٢])، ٩ مدارس (أكبرها مدرسة القاضي دولبن)، أكثر من سوق، و٩٠٠ دكان، و٤٠ مقهى في مدينة بيتولا في عام ١٦٦١م. ويذكر غيره من الرحالين الذين زاروا بيتولا ٦ كتاتيب، و١٤ خانًا، و٧ حمامات، وبرج ساعة، و١٥ مسجدًا، و٦ زوايا.

وهذه معطيات عن المساجد والمنشآت الأخرى في ولاية بيتولا: ١١١٣ مسجدًا ومدرسة، ٩٤ زاوية، ٩١٧ خانًا، ٣٠ حمامًا، ٩ دورٍ للشفاء[٣].

وكانت الأملاك الوقفية حسب معلومات دفتر تسجيل إيرادات ومصروفات الأوقاف في بيتولا لعامي ١٨٣٧م و١٨٣٨م في بيتولا على النحو الآتي: ٩٢١ دكانًا، و٥٦ بيتًا، و٢٨ غرفة، و١٦ مقهى، و١٠ خانات، و١٠ أفران، و٤ حمَّامات، ومزرعتان، وقطعتان من الأرض، و٣ ساحات، ومرعى، ومصنع للآجر.

(١) المصدر السابق الرقم: ١١-١٢.
(٢) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٣) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

وضـــم وقف الجامع الإســـحاقي وهو أكبر الأوقاف الأمـــلاك الآتية: ١٤٨ دكانًا، ومقهيـــين، وفرنًـــا واحدًا، وخانًا واحـــدًا وأربع مطاحن. وملك هـــذا الوقف حظيرة بالقرب من ســـوق الزيت عاد منها على الوقف (٢١٠٠) قرش لمدة سبع سنوات (بين عامي ١٨٣١-١٨٣٨م).

أمـــا ثاني الأوقاف حجما فهـــو وقف الجامع الجديد (يعرف أيضًا باســـم جامع القاضي أفندي) الذي ضم هذه المنشـــآت: ١٢٣ دكانًـــا، ومقهيين، وخانًا، وفرنًا، و٤ غرف، وساحة اليهود أمام محل الجزارين.

وثالث الأوقاف حجمًا هو وقف سنغور تشاؤش بك الذي وقف قرية بولوزان ناحية فلورينا، و١٠٠ دكان، و١٠ مطاحن، ومقهى، وخانًا، وحمامًا، وســـاحة مفتوحة للتجار في سوق الفواكه.

ورابع الأوقاف حجمًا هو وقف عزيز داود باشا الذي وقف ٩٠ دكانًا منها ٢٧ تبيع الحرير في الســـوق المسقوف، وأربعة مطاعم، وبيتًا واحدًا، وفرنًا، ومطحنة، وغرفة، وساحة مفتوحة للتجارة[١].

وتبرز لنا المعطيات عن العصور المتأخرة من حكم العثمانيين بهذه المنطقة (نصف القرن التاسع عشر الميلادي) صورة عن تناقص الأوقاف والمنشآت الوقفية في منطقة بيتولا كمًّا وحجمًا وتأثيرًا ودورًا اقتصاديًا، وكل ذلك مقارنة بمرحلة دخول العثمانيين فـــي المنطقة. ويظهر ذلك من حجم الممتلـــكات التي تم وقفها في تلك المرحلة، فعلى سبيل المثال وقف أحمد شريف بك من بيتولا ١٢ مطحنة في قرية توبولشان بالقرب من مدينة بريلب في عام ١٨٤٨م[٢].

(١) أرشيف الرئاسة، إسطنبول، قرم ١٩٣٤٩.
(٢) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية أحمد شريف بك من سنة ١٨٤٨م".

ويبين الجدول الآتي الأوقاف في العهد العثماني في منطقة بيتولا من حيث النوع والعدد:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	٧٢
٢	المدارس	١٤
٣	الكتاتيب	٩
٤	الزوايا و التكايا	٨
٥	الخانات	٢
٦	الحمامات	٤
٧	برج الساعة	١
٨	الجسور	١

وتتميز بيتولا بأوقاف أسسها أفراد من الرعية النصرانية، فعلى سبيل المثال: وقفت ديسبينا بنت سافو من بيتولا بيتها في حي دمشقي بك، ومعملًا للتبغ بالقرب من جامع الحجا بك في بيتولا والمسجل بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٦٨م. وحدّدت الوقفية أن يصرف ما بقي من عائدات الوقف بعد شراء وترميم الدكان على المرضى في مستشفى المدينة وعلى من يقوم على قناديل كنيسة القديس ديميتريوس في بيتولا[١].

والمثال الثاني: وقف الحاج ديمتري بن نديلكو، يوناني القومية المسجل بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٨٧٤م الذي وقف: بيتًا مكونًا من غرفتين في الدور العلوي من القبو، وغرفتين في الدور السفلي، وساحة فيها منهل في حي كارا طبق أو بابًا طبان، ودكانًا بالقرب من جامع الحاج بك، وأربعة دكاكين في سوق الصباغين. وحدد الواقف صرف

(١) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية ديسبينا بنت سافو من بيتولا من ١٨٦٨/١/٣٠م".

ما يبقى من إيجار الدكاكين وبعد ترميم الدكاكين على كنيسة القديس ديمتري، وعيّن نفسه ناظرًا على الوقف مدة حياته، وعيّن ميخائل بن كير يانو خلفًا له على هذا المنصب بعد وفاته، ويخلف الثاني من يؤمر متوليًا للكنيسة المذكورة في بيتولا[١].

مدينة بريليب (PRILEP) وضواحيها:

إن أقدم الوثائق عن وجود الأوقاف والأملاك الوقفية في هذه المنطقة هي وقفية إسحاق جلبي من بيتولا المكتوبة بين ١٠ و١٩ يوليو ١٥٠٨م في مدينة بيتولا[٢]. وتذكر هذه الوقفية إضافة إلى ما قام به المذكور من وقف الأملاك في مدينتي بيتولا وسلانيك ثماني مطاحن على النهر الأسود في وسط قرية بوتشين في قضاء بريليب[٣].

ونقرأ في الوثائق الأخرى عن تأسيس الوقف من قبل عبدي آغا زادة محمد آغا في مارس ١٦٣٤م الذي عيّن الحاج مصطفى من بريليب ناظرًا لوقفه[٤]. ووقف المحسن المذكور (٢٠٠٠٠) آسبرة نقودًا هدية لأئمة جامع حمزة في بريليب، وحدد راتبًا يوميًا لناظر الوقف قدره (١) آقجة[٥].

ويذكر الرحالة الكبير أولياء جلبي هذه الأوقاف في مدينة بريليب على النحو الآتي: جامع آلاي بك في السوق، وجامع أرسلان بك، وعددًا من المساجد الصغيرة في أحياء المدينة المختلفة، والمدارس، والكتاتيب، والزوايا الصوفية، وخانًا، وحمَامًا، و٢٠٠ دكانًا، ومنشأ عامًا وقفه قوجة أرسلان باشا معاصرًا الرحالة أولياء جلبي[٦].

---

(١) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية حاجي ديميتري بن نيديلكو بيتولا من ١٨٧٤/١٢/١٤م".
(٢) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٣) المصدر السابق ص١٩٧.
(٤) سجلات مناستير رقم ٢٨/٣.
(٥) المصدر السابق.
(٦) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.

ومن المعلومات عن الأوقاف في المرحلة المتأخرة نجد مرســومًا سلطانيًا (برات) أصدره السلطان محمود خان الثاني العدلي (١٨٠٨-١٨٣٩م) في بداية عام ١٨٢٠م. وينص هذا المرســوم على تعيين المدعو خفاء حســن خليفة مدرسًا في مدرسة كوثر سلطان في حي الجامع القديم في بريليب[١].

ويوضح الجدول الآتي الأوقاف والمنشــآت الوقفية في العهد العثماني في مدينة بريليب حسب الوثائق العثمانية-التركية[٢]:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	١٩
٢	المدارس	٥
٣	الكتاتيب	١
٤	الزوايا و التكايا	٣
٥	الخانات	٢
٦	الحمامات	٢
٧	برج الساعة	١
٨	الجسور	١
٩	الحصون	١
١٠	صنابير مياه	١

مدينة أوهريد (OHRID) وضواحيها:

إن أقدم الوثائق التي بين أيدينا عن الأوقاف في مدينة أوهريد هي وقفية يوسف الجلبي التي اشــتهرت بوقفية ســنان جلبي أوهري زادة المكتوبة بتاريخ ٢٩ يونيو و٨

(١) أ.م.فوند "مراسيم، مرسوم محمود خان من ٢ إلى ٩ يناير ١٨٢٠م".
(٢) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

يوليو ١٤٩١م[١]. وبنى الواقف المذكور ابتداءً جامعًا سمّاه عمارت جامعي، وبنى بقربه مدرسة وزاوية ومجمعا مكونًا من مخزن ومطبخ وإسطبل وبيت[٢].

وقام هذا الواقف أيضًا بوقف الممتلكات الآتية: قريتين هما فرانيشت (VRANISHT) ولاجان (LAZHAN) بالقرب من مدينة ستروغا وبما يأتي منهما من إيرادات وبأنعامهما وآلاتهما الزراعية... إلخ، وست مطاحن بالقرب من قرية مشائشت (MESHEISHTE)، و١٦ دكانًا في مدينة أوهريد، وحقل للعنب في قرية تشاكوشتين (ÇAKOSHTIN) بالقرب من أوهريد، وأرض مهجورة بالقرب من أوهريد، وخان في مدينة فودن، ومحل لتربية الأسماك بالقرب من أوهريد، ومبلغ من النقود قدره (١٠٠٠٠) درهم فضة[٣].

وثاني الأوقاف حجمًا بعد وقف يوسف الجلبي هو وقف سليمان بك الذي احتوى ما يأتي: قطعتين من أرض زراعية بعائدات سنوية قدرها (٥١٦٦) آقجة، و٢٣ دكانا في أوهريد، ومدرسة في نفس المدينة، واشترط الواقف أن يصير ريع الوقف على المدرسة والمدرسين فيها[٤].

والوقف الثالث حجمًا هو وقف إسكندر بك الذي بنى مسجدًا ووقف له من أملاكه الموجودة في باشا سنجق وفي سنجق مدينة أوهريد. و قد احتوى وقف إسكندر بك مزارع وحدائق وقطع أرض ومطاحن... الخ[٥].

---

(١) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م. و"أوهريد وضواحيها عبر التاريخ".

(٢) «أوهريد وضواحيها عبر التاريخ».

(٣) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.

(٤) ميتوديا سوكولوفسكي "أوهريد وضواحيها في القرن السادس عشر"، إسكوبيا ١٩٧١م.

(٥) "أوهريد وضواحيها عبر التاريخ".

ونجد في دفتر التسجيل لعام ١٥٨٢م أدلة على وجود مسجدين في منطقة أوهريد (بناهما إسكندر بك وحمزة آغا)، وعن وجود مدرستين (مُعَلّم خانة) بناهما سليمان بك وعلي الجلبي، وعن وجود زاوية بناها قوجة خضر بك[١].

إن الرحالة الكبير أولياء جلبي سجل في كتابه هذه المعلومات عن مدينة أوهريد: في المدينة ١٧ جامعًا، و١٧ مسجدًا، ومدرستان كبيرتان، وعدد من المدارس الصغيرة، وخانات، وحمَامان أشهرهما حمَّام أوهري زادة، و٧٥ حمَّامًا خاصًا في محطات استراحة القوافل والبيوت[٢]. وليس في المدينة سوق مسقوف، ويضيف جلبي ويتكلم عن العدد الكبير للمحلات التجارية (نحو ١٥٠ دكانا)[٣] أغلبها كانت ضمن الأوقاف المذكورة[٤].

العدد الإجمالي للأوقاف و المنشآت الوقفية في مدينة أوهريد وضواحيها حسب الوثائق العثمانية التي جمعها أكرم حقي آيفردي[٥] على النحو الآتي:

المساجد والجوامع	المدارس	الكتاتيب	الزوايا	الحمَّامات	برج ساعة	الحصون	صنابير المياه
٣٢	٥	٦	٣	٣	١	٢	١

مدينة ستروغا (STRUGË) وضواحيها:

إن الدراسات العلمية عن الأوقاف في مقدونيا توفر لنا معلومات عن وقف مصطفى جلبي الذي اشتهر بلقبه أوهري زادة والذي بنى ووقف جامعًا في ستروغا[٦]. وأنشأ مصطفى جلبي هذا الوقف وضم إليه ١٥ دكانًا، وحمامًا، ومزارع

(١) "أوهريد وضواحيها عبر التاريخ".
(٢) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٣) المصدر السابق ص٥٥٩-٥٦٠.
(٤) ميتوديا سوكولوفسكي "أوهريد وضواحيها في القرن السادس عشر"، إسكوبيا ١٩٧١م.
(٥) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٦) ميتوديا سوكولوفسكي "أوهريد و ضواحيها في القرن السادس عشر"، إسكوبيا ١٩٧١م.

في أوهريد، ومطاحن ومزارع في قريتي ميسليشيفو (MISLESHEVË) ودراسلائتسا (DRASLAICA)، ونقودًا قدرها (١١٠٠٠) آقجة[١].

والواقف الثاني المشـــهور في مدينة ســـتروغا وضواحيها هو مولانا أحمد مصلح الدين الذي اشـــتهر أيضًا بلقب «أوهري زادة». وقد أنشـــأ أحمد مصلح الدين وقفًا وضـــم إليه أراضى ورثهـــا في قرية فولينو ومجمعه الزراعـــي المكون من ٣٠ مزرعة مســـاحتها ٨٦ محراثًا، وحديقة مســـاحتها ٦ ديكارات، وثـــلاث مطاحن في القرية المذكورة، وحقلًا للعنب مساحته ١٣ ديكارًا في مدينة أوهريد[٢].

ويليهما الواقف الثالث الشيخ محمد أوهريزادة الذي أضاف إلى الأملاك الوقفية أرضًا زراعية مساحتها ١٠١ محراث داخل حدود قرية تريبنيشتة.

والواقف الرابع المشـــهور هو محمود جلبي بن الحاج تورغت الذي ســـجل باسمه وقفين. الوقف الأول بالقرب من الجامع والمدرســـة ومبلغًا من النقود قدره (١٠٠٠٠) آقجـــة بفائدة ســـنوية (١٥٠٠) آقجة[٣]. اشـــتمل هذا الوقف علـــى دكانين، وثلاث مطاحن، وســـت مزارع بمساحة عامة ٨٠ محراثًا. والوقف الثاني ريع للمسجد الذي بناه فيما بعد ووقفه مبلغًا من النقود قدره (٢٠٠٠) آقجة، وثلاثة دكاكين، ومطحنتين مائيتين، ومزرعة[٤].

والواقف الخامس المشـــهور في مدينة ستروغا هو الشـــيخ شجاح بن براق الذي وقف مبلغًا من النقود قدره (٢٤٠٠٠) آقجة بفائدة سنوية (٣٤٠٠) آقجة، وعددًا من المزارع، وحقلًا من العنب، وحديقة.

---

(١) إلكسندر ستويانوفسكي "المزيد من الأشياء لإنتاج أوهري زادة"، ١٠٠-١٠١.
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "أوهريد وضواحيها في القرن السادس عشر"، إسكوبيا ١٩٧١م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

ومن الأوقاف النقدية وقف علي جلبي بن حمزة الذي بنى مدرسة في أوهريد ووقف لها مبلغًا من النقود قدره (٣٢٠٠٠) آقجة بفائدة سنوية (٤٨٠٠) آقجة، ووقف مسجدًا ومدرسة يونس فويفودا ونقودًا قدرها (١٢٥٠٠) آقجة بفائدة سنوية (١٨٧٥) آقجة. واحتوى هذ الوقف أيضًا ١٧ دكانًا، وخمس مطاحن في مدينتي أوهريد وستروغا[١].

ويذكر الرحالة أولياء جلبي هذه الأوقاف المشهورة في مدينة ستروغا: الجامع المقدس، و٣ مساجد أخرى، و٥ خانات للمبيت (ما بين كبير وصغير)، والمدرسة التي بنيت في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ووقفت في بداية القرن السادس عشر الميلادي من قبل مصطفى جلبي أوهريزادة الذي وقف خانًا وعمارة، وحمامًا، ومدرسة أخرى[٢]. ويضيف آيفردي وجود محطة استراحة للقوافل في ستروغا وجامعًا وزاوية روّادها من الطريقة الخلوتية الصوفية[٣].

إن المرحلة المتأخرة من الحكم العثماني في مدينة ستروغا قد وفرت لنا هذه المعلومات عن الأوقاف.

ونجد في وثيقة يعود تاريخها إلى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر الميلاديين تتضمن تعيين متولي وقف عائشة خاتون في مدينة ستروغا[٤]، وفي أخرى تعيين قيّم في جامع مصطفى الجلبي براتب يومي قدره (٢,٥) آقجة[٥].

والمرسوم السلطاني عام ١٨١١م ينص على تعيين الخطيب في جامع مصطفى الجلبي، ويحدد راتبه اليومي بـ(١٥) آقجة[٦].

---

(١) المصدر السابق ص ٣٣-٣٤.
(٢) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٣) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٤) أ.م.فوند "مراسيم، مرسوم السلطان محمود خان من ١٧٥٣/٦/٢٤".
(٥) أ.م.فوند "مراسيم، مرسوم السلطان عثمان خان من ٣ إلى ١٠ يونيو ١٧٥٥م".
(٦) أ.م.فوند "مراسيم، مرسوم السلطان محمود خان من ٢ إلى ٢٧ أبريل ١٨١١م".

إن العـــدد الإجمالي للأوقاف والمنشـــآت الوقفية في مدينة ســـتروغا وضواحيها حسب الوثائق العثمانية التي جمعها أكرم حقي آيفردي[1] الذي زار المنطقة في رحلة تقصى الحقائق على النحو الآتي: المســـاجد والجوامع: ٤،المدارس: ١، العمارات: ١، الزوايا: ١، الخانات: ٤، الحمَّامات: ٢، صنابير المياه: ١.

مدينة ديبرا (DIBRA):

يـــرد في الوثائق عـــن مدينة ديبرا أثنـــاء الحكم العثماني ذكر ٩ مســـاجد، و١٠ مـــدارس، و٥ زوايا، و١٢ كتّابًا أوقافًا في تلك المدينـــة[2]، فإذا أجملنا المعلومات التي توصل إليها الباحث الشهير التركي أكرم حقي آيفردي يمكننا إظهار ذلك في الجدول الآتي الموضح للأوقاف والمنشآت الوقفية في مدينة ديبرا[3]:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	١٣
٢	المدارس	١٠
٣	الكتاتيب	١٢
٤	العمارات	٥
٥	الخانات	١١
٦	الأضرحة	٢
٧	الجسور	١
٨	التكايا	٥
٩	الحمامات	٢

(١) أكرم حقي آيفردي، "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٢) المصدر السابق ص٢٩-٣٠.
(٣) المصدر السابق.

وأشـــهر الأوقاف في مدينة ديبرا هي: جامع الفاتح، وجامع محمد خان الذى تم ترميمـــه عدة مرات وهو لا يزال قائمًا يســـتقبل المصلين إلـــى وقتنا الحاضر، جامع التكيـــة، الحمام القديم الذي يفترض أنه بني ووقف من قبل مصطفى باشـــا، كتّاب محمد باشا من مدينة كاتشانيك[١].

ونجـــد في الوثائق عن المرحلة المبكرة معلومات عن بناء الســـلطان محمد الثاني الفاتح جامعًا لدرويش مصطفى ســـنة ١٤٥١م[٢]. ويتناقل سكان ديبرا جيلًا بعد جيلٍ أن جامع بيرام بك باعتباره أقدم الجوامع في ديبرا قد بني في مكان كنيســـة، ولكن المســـلمين يرفضون ذلك ويقولون أنه بني في موضع مسجد قديم كان معروفا باسم حسن جامع[٣].

مدينة بريسبا (PRESPA):

الأوقاف في هذه المدينة وفقا لما نقله إلينا الرحالة أولياء جلبي: جامع رمضان بك من مدينة بيتولا في سوق المدينة وبداخل ساحة الجامع مدرسة، جامع الحاج مراد، مدرسة، زاوية يرتادها الدراويش، حمام وقفه ساروزادة، خان، ٢٠ دكانًا صغيرًا[٤].

ويفصـــل الجدول الآتي الأوقاف والمنشـــآت الوقفية في مدينة بريســـبا حســـب آيفردي[٥]:

(١) المصدر السابق ص٣٠-٣١.
(٢) يوفان حاجي وإسيليفيتش "مدينة ديبرا عند تحريرها سنة ١٩١٢م" بلغراد.
(٣) المصدر السابق.
(٤) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٥) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	٢
٢	المدارس	١
٣	الزوايا	١
٤	الخانات	١
٥	الأضرحة	١

مدينة دمير حصار (DEMIR HISAR):

إن أشـــهر الأوقـــاف في هذه المدينة: جامع حســـن بك الـــذي وقفت له أم جولســـون هانم بيتًا و(٣٠٠٠) قرش؛ جامع عيسى ديرة في حي العريق الذي بنـــاه «أولاد الفاتحـــين» (الأتراك الذيـــن جاؤوا إلى مقدونيا مـــن الأناضول)؛ مدرســـة عبدالله بن أمين آغا بداخل زاوية كندكاري تكسي التي ضمت أيضا زاوية شيت أفندي[1].

(١) المصدر السابق المجلد ٤ ص ٢٩٠.

الأوقاف في مقدونيا الشرقية

مدينة فيليس (VELES) وضواحيها:

يخبرنا الرحالة الكبير أولياء جلبي أنه يوجد في مدينة فيليس أكثر من جامع ومسجد ومدرسة ومدرسة ابتدائية وخان صغير وخمسون دكانًا[١].

ويعطينا مصدر آخر هذه التفاصيل عن الآثار العثمانية والأوقاف في مدينة فيليس على النحو الآتي: ٩ جوامع، ومسجدان، وكتَّابان، و٣٢ خانًا[٢].

وأشهر المساجد: جامع سعيد بك، وجامع الحاج إبراهيم بك. أما من المدارس فمدرسة الحاج محمد، وكتاتيب أحمد آغا وخوجة خسرف[٣].

مدينة كوتشان (KOÇAN):

والأوقاف في مدينة كوتشان حسب الرحالة الكبير أولياء جلبي: جامع واحد، ومسجد واحد، ونحو ١٥ دكانًا[٤].

أما أكرم حقي آيفردي الذي تقصى الوثائق العثمانية والتركية عن العصر العثماني فيعطي لنا هذه التفاصيل: توجد في المدينة ٤ جوامع ومساجد، ومدرسة واحدة، وبرج ساعة، وعدد من البيوت والدكاكين الوقفية ريعها لدعم المنشآت الدينية[٥].

مدينة كراتوفا (KRATOVË):

تذكر وثيقة قديمة يعود تاريخها إلى العهد العثماني إنشاء وقف في قرية ريتشيتسا قرب مدينة كراتوفا من قبل إقطاعي تابع للطريقة البكتاشية[٦].

---

(١) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٢) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٥) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٦) آ. أو إيني فوند، م د ١/١٤.

ويقول جلبي عند وصف هذه المدينة التي زارها أن فيها عشـــرين جامعًا أشهرها الجامع الذي في الســـوق ومدرســـة وزاوية وأكثر من مدرســـة ابتدائيـــة وعددًا من الصنابير والنافورات لشـــرب المياه[١]. ويذكر جلبي أيضًـــا حمامين، ويفرد أحدهما بالذكر لجماله قائلا: «لم أر مثله في ولاية روملي بكاملها». وتميز سوق المدينة بعدد كبير من الدكاكين (نحو ٣٥٠ دكانًا). ويوجد في المدينة جميع أنواع الصناعات[٢].

وأشهر الأوقاف في هذه المدينة: جامع الفتح، وجامع قوجة كمال، وجامع مصطفى بك، وجامع كاراجوز بك، وجامع خســـرف كتحـــودة، وجامع محمد الصوفي، وجامع الســـلطان مراد. أما أشـــهر مدارس المدينة: مدرسة محمد باشـــا الصوفي. وتذكر المصادر أيضا حمّامين، وخانًا، وعددًا من الجسور في المدينة[٣].

وفي المرحلة المتأخرة من الحكم العثماني نجد وقفية الحاج حسن بك المكتوبة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٠٨م والذي وقف أرضًا مهجورة في حي السلطان مراد في كراتوفا.

ويفصـــل الجدول الآتـــي الأوقاف والمنشـــآت الوقفية في مدينة كراتوفا حســـب آيفردي[٤].

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	٧
٢	المدارس	١
٣	الخانات	٢
٤	الحمَّامات	٢
٥	الجسور	٤

(١) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٢) المصدر السابق ص ٢٩٣.
(٣) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٤) أكرم حقي آيفردي «الإعمار العثماني في يوغسلافيا»، إسطنبول ١٩٨٢م.

مدينة كريفا بالانكا (KRIVA PALANKË):

نجد لهذه المدينة الصغيرة ذكرًا في كتاب أولياء جلبي الذي ذكر فيها وقف بيرام باشا[١].

وقد وفرت لنا الوقفية المسجلة عام ١٧٤٦م معلومات عن جامع في هذه المدينة وتفاصيل أخرى عن متولي الجامع وعن الإمام والخطيب والمؤذن حيث خصص لكل واحد من هؤلاء الثلاثة مرتب يومي قدره (٤) آقجات. وإضافة إلى جامع بيرام باشا هناك معلومات عن ٣ مساجد أخرى، وعن زاوية صوفية روادها من الطريقة النقشبندية[٢]، وعن خان، وحمّام[٣].

مدينة كومانوفا (KUMANOVË):

هذه تفاصيل أوقاف مدينة كومانوفا حسب أولياء جلبي:

جامع جميل في سوق المدينة، ومدرسة، وتكية، وخان، وحمام، وعدد من الدكاكين والمطاحن[٤].

وأما الوثائق الأرشيفية العثمانية فتذكر هذه الأوقاف في كومانوفا في العهد العثماني على النحو الآتي:

٣جوامع ومساجد، ومدرسة واحدة، وتكية واحدة، ومنشأ لإطعام الفقراء (عمارت)، وعدد من الدكاكين، ومطحنة مائية[٥].

---

(١) أولياء جلبي «الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية»، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٢) الكسندر ماتكوفسكي «النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني» إسكوبيا ١٩٨٣م.
(٣) أكرم حقي آيفردي «الإعمار العثماني في يوغسلافيا»، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٤) أولياء جلبي «الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية»، سراييفو، ١٩٦٧م. والكسندر ستويانوفسكي، «كومانوفو».
(٥) أكرم حقي آيفردي، "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

منطقة أوفتشة بولي (OVÇE POLE):

يذكر أولياء جلبي وجود جامعٍ في هذه القرية اسمه جامع أورتا وحمام. واسم متولي هذا الجامع قوجة سردارزادة أحمد آغا من إسكوبيا، وأضيفت إلى هذا الوقف قريتا كارا عثمانلي وخضار فاقالي، وبني في الأخيرة منهما جامع وخان[1].

ويفصل الجدول الآتي الأوقاف في منطقة أوفتشة بولي وفقًا لآيفردي الذي قام بدراسة شاملة للوثائق من الأرشيفات التركية:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	١١
٢	المدارس	١
٣	الخانات	١٠
٤	الحمَّامات	١٠

مدينة رادوفيش (RADOVISH):

ويفصل الرحالة التركي الكبير أولياء جلبي الآثار العثمانية في مدينة رادوفيش على النحو الآتي:

الجوامع: ٥، المساجد: ٢، مدرسة واحدة حولها غرف للطلاب وكتَاب صغير، وزاوية للدراويش، وحمام صغير، و٣ خانات صغيرة، و ١٥٠ دكانًا ما بين صغير وكبير[2].

وتضع المصادر الأخرى بين أيدينا هذه التفاصيل عن الآثار العثمانية في مدينة رادوفيش على النحو الآتي:

(١) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.
(٢) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو، ١٩٦٧م.

ستة جوامع، ومدرسة واحدة، وضريح واحد، ومكتبة واحدة، و٤ كتاتيب، وسبعة خانات. أما أشهر الجوامع جامع أحمد أفندي الذي بناه الوزير عبدالله باشا وقفًا عن أبيه، ووقف بقربه تربته و كتاتيب ومنشآت وقفية أخرى[١].

وآخر المعلومات عن أوقاف هذه المدينة وقفيات يعود تاريخها لأواخر الحكم العثماني في هذه المنطقة، منها وقفية ليس فيها ذكر الواقف ولا تاريخ إنشاء الوقف عن بيت وقف في حي الجامع الكبير[٢].

والوقفية الثانية المؤرخة بـ٢٥ يوليو ١٨٠٠م تثبت وقف حديقة وزاوية جديدة فيها من قبل أبو بشير أفندي من مدينة رادوفيش[٣]. والوقفية الثالثة والأخيرة والمكتوبة بشهر يونيو لعام ١٨٥٥م باسم الواقف أسيد حفص إبراهيم ذكرها الباحثون ولم نجد لها أثرًا ضمن الوثائق العثمانية في أرشيف جمهورية مقدونيا[٤].

مدينة سترومیتسا (STRUMICË):

المصدر الأول عن الأوقاف في هذه المدينة هو الدفتر الإحصائي عن سنجق كوستنديل (KJUSTENDIL) من القرن السادس عشر الميلادي لأن مدينة سترومیتسا كانت جزءًا منه في تلك الفترة. ونجد في هذا الدفتر وقف أفرينوس بك الذي وقف قرية أغرينفو وألزم رعاياها بدفع مبلغ قدره (٢٤٠١) آقجة سنويًا لصالح الوقف[٥].

(١) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.
(٢) أ.م.فوند "وثائق وقفية، سجل الوقفيات المتضررة".
(٣) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية أبي بشير من ١٨٠٠/٧/٢٥م".
(٤) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية أسيد إبراهيم من يونيو ١٨٥٥م".
(٥) م.سوكولوفسكي "سترومیتسا وقادوفيتشا في القرن السادس عشر"، إسكوبيا ١٩٧٨م.

وتذكـــر المعطيات الأخرى عن هذه المدينة حي الجامع، والجامع مؤسســـة وقفية بني فيها عام ١٥١٩م. كما يذكر الدفتر الموسع الإحصائي عن سنجق كوستنديل عام ١٥٧٠م الجامع الجديد[١] الذي كان معروفًا فيما ســـبق باســـم جامع السلطان مراد القديم[٢]. ونجد في هذا الدفتر ذكر جامعين جامع أحمد جلبي الذي اشـــتهر باسم ســـاروجي زادة، وجامع محْمَد بك[٣]. وأشهر المســـاجد في هذه المدينة هي: مسجد بيرام زادة ســـنان، ومسجد قاسم باشا، ومسجد إبراهيم جلبي، ومسجد يني جلبي، ومسجد فيروس بك، ومسجد الحاج رمضان، ومسجد الحاج حسن، ومسجد عيسى دريس، ومسجد مراد خليفة[٤].

وتذكر المصادر أيضًا وجود زاويتين هما: زاوية الحاج شـــمس الدين الذي اشـــتهر أيضًا باسم بحجلي أحمد، وزاوية الميمي. كما تذكر منشآت أخرى تعود لطرق صوفية مختلفة.

ويذكر السجل الإحصائي لعام ١٥٧٠م هذه التفاصيل عن مدينة سترومیتسا:

ست مدارس دينية، ووقف قوجة مصطفى باشا الذي وقف حمّامين ومسلخًا و١٨ دكانًا، ثم وقف ســـعيد إبراهيم جلبي الذي بنى حمَّامًا وأوصل المياه من نهر تراكانيا إلـــى صنبورين في المدينة، ثـــم وقف محمد جلبي بن أفرينـــوس الذي وقف معدات وآلات لصيانة الآبار والجسور والحمامات، كما أنشأ مدرسة ابتدائية، ثم وقف الحاج حسن الذي بنى جسرًا على نهر ستروما، وأوقاف دبّاغ حسين الذي انشأ المعمل الأول لدبغ الجلود في المدينة، ووقف بالي باشا الذي احتوى في عام ١٥٧٠م على ٩٥ دكانًا منها ١١ في حالة انهدام[٥].

(١) "الوثائق التركية دفتر الإحصاء العام عن محافظة كيوستينديل"، إسكوبيا ١٩٨٢م.
(٢) الكسندر ستويانوفسكي "مدينة سترومیتسا في القرن السادس عشر"، سرتوميتسا ١٩٨٩م.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص١٤٠.
(٥) المصدر السابق ص١٤١.

وتذكـــر الوثائق أوقافًا نصرانية و بالتحديـــد صومعة القديس نيقولا التي وقفتها أسرة الراهب دوبري في عام ١٥٧٣م وعين وارثيه نظراء على الوقف إلى أن ينقطع بهم النسب ثم ينتقل هذا المنصب إلى اثنين من الرهبان المعروفين في تلك المنطقة[١].

والوقف التالي الذي نود ذكره هو وقف رستم باشا الذي وقف أملاكًا له في قرية دولياني. وبين أيدينا مرسوم سلطاني يطلب من قاضي سترومیتسا أن يقوم بالحفاظ عليـــه من الانهـــدام، وأمر بصرف عائدات المعرض الذي كان يقـــام في دولياني على الوقف المذكور أي على وقف رستم باشا[٢]. ويأمر السلطان -وهو أعلى سلطة مركزية وأمره نافذ-أمير منطقة ستروغا أن لا يمنع جمع وصرف إيرادات المعرض المذكور على وقف رستم باشـــا وأن يترك الوضع كما كان سابقًا[٣]. ويبرز لنا المرسوم السلطاني[٤] الذي يأمر بدعم واســـتمرارية المعرض الوقفي في قرية دولياني معلومات عن أشـــهر وأكبر المعارض في مقدونيا بين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[٥].

ويعـــد المؤرخ التركي أكرم قي آيفردي ١٧ جامعًا في مدينة سترومیتســـا كل منها مســـجل بوقفية منفصلـــة، كما يفترض وجـــود كتاتيب وزوايا وعمـــارات وحمامات ومنشآت وقفية في كل حي من أحياء المدينة.

وأشـــهر جوامع مدينة سترومیتســـا: جامع دوراق أفندي الذي تم بناؤه في عامي ١٦٠٦-١٦٠٧م، ثم مجمع جامع قوجة مصطفى باشا الذي ضم عمارة، وتكية، وكتَّاب جعفر خوجة ومنشآت أخرى وقفية[٦].

---

(١) الكسندر ماتكوفسكي "سترومیتسا وضواحيها من القرن الـ١٤ إلى القرن الـ٢٠"، سترومیتسا ١٩٨٩م.
(٢) آ. أو إيني، فوند، م د ٣٤/٨٠.
(٣) المصدر السابق ١١/٨٥ و ١٧/٨٥.
(٤) المصدر السابق ٦/٩١.
(٥) الكسندر ماتكوفسكي "سترومیتسا وضواحيها من القرن الـ١٤ إلى القرن الـ٢٠"، سترومیتسا ١٩٨٩م.
(٦) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

ويعتبر كتَابُ الرحالة أولياء جلبي مصدرًا مهما فيما يتعلق بالأوقاف والمنشآت الوقفية في مدينة سترومیتسا. ويذكر جلبي عددًا من الجوامع والمساجد ومدرسة وحمَّامات وتكية للدراويش و٦ مدارس أخرى و٥٠٠ دكان و١٢ صنبورًا وسبع خانات للتجار[١].

منطقة تيكفيش (TIKVESH):

هذه معلومات عن هذه المنطقة وفقًا لما ورد في كتاب أولياء جلبي. إن في المدينة خمسة مصليات منها ثلاثة جوامع أشهرها جامع السوق المسقوفة بالآجرّ ومنارته مبنية بالأحجار، يليه الجامع الذي يكثر فيه المصلون، ثم مسجدان في حيّين من أحياء المدينة. وفي المدينة مدرسة بجانبها محل لإيواء الطلاب، وكتّاب واحد، وتكية صوفية روادها من دراويش طريقة خاني حاج، وحمَّام، وخانان لاستضافة التجار، ونحو سبعين دكانًا[٢].

ويبين الجدول الآتي المعطيات عن هذه المنطقة وفقا للدراسة الميدانية التي أجراها أكرم حقي آيفردي بتكليف من إدارة أرشيفات الجمهورية التركية:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	٤
٢	المدارس	٢
٣	الكتَّاب	١
٤	الزوايا	١
٥	الخانات	٢
٦	الأضرحة	١

(١) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو ١٩٦٧م.
(٢) المصدر السابق ص٥٧٠.

أما عن مدينة فالاندوفا (VALLANDOVË) فالرحالة الشهير أولياء جلبي يعرض لنـــا هذه المعلومات: في المدينة جامع كبير، ومســـجد صغير، وحمَّام، وخانان، ونحو خمســـين دكانًا، وعدد من حقول العنب والحدائق. وليـــس لدينا معلومات قيمة عن وجود مدرسة أو كتّاب أو زاوية[1].

مدينة اشتيب (SHTIP) و ضواحيها:

إن أقدم مصدر عن إنشاء الأوقاف والمنشآت الوقفية في مدينة اشتيب (SHTIP) وضواحيها هو الدفتر الإحصائي عن سنجق كوستنديل (KJUSTENDIL) لعام ١٥٧٠م وبالتحديد الجزء المتعلق بناحية المدينة المذكورة. وقام الباحث المقدوني ستويانوسكي بدراسة هذا الدفتر، و توصل إلى هذه المعلومات عن أوقاف مدينة اشتيب وضواحيها على النحو الآتي[2]:

مسجد مولانا إبراهيم في قرية بوجيشت أبرم، زاوية و مسجد الحاج مراد داخل حدود مدينة اشـــتيب، مســـجد يغين زادة في اشـــتيب الذي أنشـــأ له عدد كبير من المسلمين أوقافًا، مسجد حمزة جريباشي،مسجد إبراهيم بك، مسجد وزاوية عثمان الديرة، مســـجد الشـــيخ أيوب الذي أنشـــأ له عدد كبير من المسلمين أوقافًا،مسجد دوغنجي عيني بك، مســـجد خسرف خليفة، مدرسة (معلِّم خانة) عثمان الابتدائية، مســـجد سنان بك الذي أنشـــأ له عددًا كبيرًا من المســـلمين أوقافًا ، مسجد وزاوية حصام كتحودة، مدرسة دينية ومعلِّم خانة وصنبور بير علي جريباشي، صنبور ناصح بك، مســـجد محمَد جلبي، معلِّم خانة كارا قاضي، جامع المرحوم مراد خان، مسجد حمزة فقيه، جامع كيليســـة بالقرب من حيز مدينة اشـــتيب الذي وقف له السلطان مراد خان قرية آك غيريك وضم إليها الحي شـــوكتلو الذي اشـــتهر باســـم بير علي

(١) المصدر السابق ص٥٧٢.
(٢) "اشتيب وضواحيها عبر القرون"، اشتيب ١٩٨٦م.

عباسي، ومسجد، ومعلم خانة مصطفى بك الذي أنشأ لهما عدد من المسلمين أوقافًا، زاوية جامع حصام باشا في اشتيب[١].

ومع هذه الأوقاف المذكورة فإن هناك معلومات عن أوقافٍ أخرى أسرية في مدينة اشتيب احتوت في غالب الأحيان على دكاكين، وقطع أرض مخصصة لبناء الدكاكين وبالتحديد في سوق المدينة[٢].

إن أولياء جلبي يذكر ٢٤ جامعًا ومسجدًا. وأشهر الجوامع: جامع فتحية، وجامع مراد خان الفاتح المشهور باسم جامع أرتا، وجامع حصام باشا، وجامع داخل مجمع التكية السفلى، وجامع عدلي أفندي، وجامع أحمد باشا، جامع شهر قاصدي، وجامع أم السيدة[٣]. وأما المساجد فأشهرها: مسجد آراستا في السوق ويكثر فيه المصلون، ومسجد الدباغين، ومسجد خانيج، والمسجد المتوسط، ومسجد سجاق، ومسجد كارا قاضي، ومسجد سنان بك.

وأشهر المدارس المدرسة المرادية مقرها أمام جامع الغازي مراد هدى وردي الذي فتح هذه المدينة[٤].

وفي المدينة مدارس لتحفيظ القرآن، و١١ كتَّابًا، و٧ زوايا للدراويش، ومحطة استراحة لمبيت المسافرين بالمجان، و٧خانات، وحمّامان، و٤٥٠ معملًا للصناعات المختلفة، ومسبحًا من النهر الجاري في وسط المدينة، وسوقا مسقوفًا بالرصاص، ومقهى. وكلها تعود لوقف أمير أفندي[٥].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) أولياء جلبي "الرحلات، مقاطع عن الأراضي اليوغوسلافية"، سراييفو ١٩٦٧م .
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق ص٣٤٢-٣٤٣.

ولقد فقدت هذه الأوقاف مكانتها وتأثيرها في مدينة اشتيب أواخر حكم العثماني في المنطقة. وهذا ما تثبته لنا الوثائق الرسمية التي يعود تاريخها إلى تلك الفترة. مثال ذلك إحدى الوقفيات المسجلة في اشتيب في نهاية عام ١٩٠٠م عن البيت وما بداخله في حي سنان بك وقفه شكري بابا بن خليل آغا[١].

ويبين الجدول الآتي هذه المعلومات عن مدينة اشتيب وفقًا لأكرم حقي آيفردي[٢]:

م	نوع الوقف	العدد
١	المساجد و الجوامع	٢٤
٢	المدارس	٢
٣	دور القراء	٣
٤	الزوايا	١١
٥	الكتاتيب	١٠
٦	الخانات	١٧
٧	الحمَّامات	٣
٨	الأضرحة	٣
٩	الجسور	٢
١٠	صنابير المياه	١
١١	شبكة توصيل المياه	١

(١) أ.م.فوند "وثائق وقفية، وقفية شكري بابا من ١٩٠٠/٩/٩م".
(٢) أكرم حقي آيفردي "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

القسم الرابع

الدور الاجتماعي والاقتصادي وأهمية الأوقاف

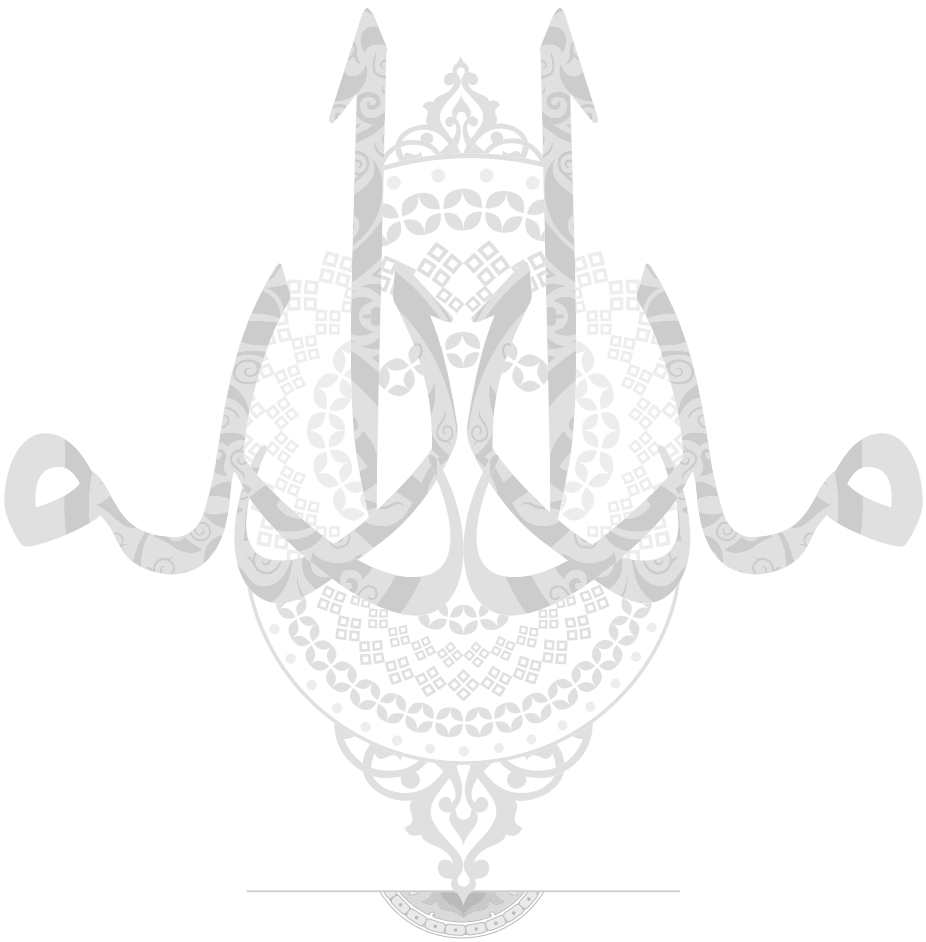

وضع الأوقاف المادي

فور فتح مقدونيا وشـــبه جزيرة البلقان أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديـــين بدأ العثمانيون في إنشـــاء الأملاك الإقطاعية علـــى المنوال الخاص بهم المســـمى بالنظام التماري الســـباهي. وقد مثل هذا النظام القوة الأساســـية للدولة العثمانية حديثة العهد بالتأســـيس والتوسع. والهدف الأساسي للدولة كان الحفاظ على المناطق التي فتحها وذلك بتأميم الأراضي المستولى عليها، ووضعها تحت إدارة مركزية وفقًا للشريعة الإسلامية واللوائح القانونية الأخرى للدولة العثمانية. ووضع لهذه الأراضي اسمًا خاصًا وهو «الأراضي الميرية» التي هي من ملك الدولة ولا يجوز بيعها من قبل أحد[١].

ومع مرور الزمان وعن طريق الوثائق والمراسيم الأخرى السلطانية بدأ توزيع هذه الأراضي على أشخاص أثبتوا أنفسهم على ساحات المعارك وأثناء نشر الإسلام. وتم بذلك انتقال ملكية هذه الأراضي إلى الوجهاء المشـــهورين وانفرادهم بالبيع والوراثة والإهداء. وبعبارة أخرى سمح لأصحاب هذه الأراضي أيضًا بجعلها رهنًا ووقفًا[٢].

إن ظهـــور الملكية الخاصة عـــن طريق منح الأراضي من قبل الســـلطان للأعيان والوجهاء مع بقاء حق ســـلب الملكية من قبل الســـلطان أدى إلى وضع لبنة أساســـية لإنشـــاء وتأســـيس الأوقاف في مقدونيا. وهذه الروابـــط الاجتماعية والاقتصادية ظهرت جلياً في المحاولات للبقاء على المناصب الإدارية بالأملاك الإقطاعية وضمان هذه الامتيازات لأخلافهم[٣].

---

(١) "مجموعة تتبع الملة"، الدفتر ١ رقم ١، ٥٤-٥٥.

(٢) "تاريخ الشعب المقدوني"، إسكوبيا ١٩٦٩م.

(٣) ميتوديا سوكولوفسكي "دراسة عن النظام الإقطاعي التركي العثماني والتركيز عليه في مقدونيا في القرنين ١٥ و١٦"، إسكوبيا.

وإضافة إلى هذه الأراضي التي صارت أملاكًا خاصة عن طريق الإهداء كان هناك نـوع آخر من الأملاك المتمثلة فـي الإيرادات والعائدات من المـدن و القرى والمناطق المعينة. مثال ذلك تفرد صاحب إقطاع معين بجمع الإيرادات من الرعايا مثل العشر من جميـع الإيرادات والمتطلبات الأخرى الحكومية ما بين ضرائب وإلزامات مادية أخرى. وأدى تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصناعية ووجود هذه الأملاك الكبيرة بإيراداتها المتنوعة إلى انتشـار عملية الوقف على نطاق واسـع فـي الدولة العثمانية حينذاك. ولكي يتم وقف ملك أو منشـأ معين قام الواقفون أولًا ببناء جامع أو مسجد أو تكية أوعمارة ثم وقفوا لها أملاكًا دعمًا لهذه المنشآت الثقافية والدينية[١].

ومما يجب تأكيده ونحن بصدد ذكر العوامل المساعدة لانتشار الأوقاف وتطورها المستمر هي الامتيازات الخاصة للقادة العسكريين المشهورين، ولحكام المناطق الذين حصلوا على الأراضي الكثيرة مقابل ولائهم للدين الإسلامي وللسلاطين العثمانيين. وهذه العمليـة كانت لازمة لأنها هدفت إلى تثبيت وتطوير الدولة العثمانية ونظامها الاجتماعي والاقتصادي وإن كانت في الأصل متناقضة مع بقاء الأراضي الميرية ملكا للدولة مع النظام التماري السباهي[٢].

ولا يسـعنا أيضًا ونحن نتكلم عن إنشاء وانتشار الأوقاف وعن تطورها التاريخي والمـادي أن نغفل الخصائـص العمرانية للمدن العثمانية المتمثلة في منشـآت كانت توقـف غالباً وهي: الجوامع والمدارس، ودور الشـفاء، والخانات، وشـبكات توصيل المياه، والطرق، والجسـور، والمنشآت الأخرى التي أسسـت، وبنيت، وطورت بدوافع دينية وإنسـانية[٣]. وقد كانت العلاقة وطيدة بين دور الأوقاف، والأهداف العسكرية،

(١) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٢) "تاريخ الشعب المقدوني"، إسكوبيا ١٩٦٩م.
(٣) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.

والسياسية، والاقتصادية العثمانية[١]. وقام الأتراك باستيطان عدد كبير من المدن في مقدونيا أثناء القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وأشهر تلك المدن إسكوبيا وبيتولا وسلانيك[٢]. وقد قام مؤسسو هذه المنشآت من أملاكهم الخاصة بتنظيم إدارتها على طريقة الأوقاف، وقامت الدولة بتسجيلها ومراقبتها، وإثبات وجودها. ومع ذلك احتفظت هذه الأوقاف بخصوصيتها باعتبارها أملاكًا حرة خاضعة لمراقبة الدولة، ومثلت نوعًا من المؤسسات المالية المستقلة[٣]. وأدى توسع أملاك السلاطين، والوزراء الكبار، والأمراء الآخرين، والقادة العسكريين في المدن الكبيرة أولاً ثم في المدن الصغيرة إضافة إلى بناء المساجد، والجوامع، والحمامات، ومحطات استراحة القوافل، والعمارات، والمدارس، والكتاتيب، والزوايا...الخ إلى ظهور الوجه الإسلامي والشرقي لمدن مقدونيا خاصة، والبلقان عامة[٤].

وهناك عوامل أخرى مهمة ساعدت في تأسيس وانتشار الأوقاف ونماء أملاكها، كتأسيس الأراضي الزراعية الواسعة، والمنشآت الاقتصادية والزراعية، وشركات حرفيين، ومجمعات تجارية وثقافية أغلبها بنيت في وسط المدن. ولا يتصور مدينة بلقانية فى تلك الفترة بدون جامع كبير، أو سوق مسقوف، أو أي منشآت أخرى لها علاقة بالثقافة الإسلامية.

إن ظهور الأوقاف باعتبارها منشآت اقتصادية واجتماعية عن طريق وقف الأملاك الخاصة في هذه المرحلة التاريخية كان بداية لتوسيعها، ونمائها فيما بعد، وإضافة مؤسسات أخرى مشابهة إليها.

---

(١) فيرى ب.موتافسيافا "الأغرارية...." صوفيا، ١٩٦٢م.

(٢) الكسندر ستويانوفسكي "مدن مقدونيا من نهاية القرن ١٤ إلى القرن ١٧"، إسكوبيا ١٩٨١م.

(٣) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.

(٤) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

وتنقسم هذه الأوقاف باعتبار حجمها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الأوقاف السلطانية الكبيرة،وريعها السنوي يزيد على أكثر من (مليون) آقجة.

النوع الثاني: أوقاف الوزراء الكبار والرتب العليا الحاكمة والعسكرية (بيلر بكوات، وسنجق بكوات، والبشوات) ريعها السنوي بين (٥٠٠٠) و(٣٤٦٥٤١) آقجة.

النوع الثالث: أوقاف الوجهاء الإقطاعيين الصغار والعاملين في الدوائر السلطانية والأئمة. وريع هذه الأوقاف من الإلزامات المالية المحددة للقرى والمزارع والمجامع الزراعية وقدرها في بداية الحكم العثماني بين (١٠٠) إلى (١٤٤٨) آقجة[1].

(١) فيرى ب.موتافسيافا "الأغرارية...." صوفيا، ١٩٦٢م.

أوقاف السلاطين

تعتبر أوقاف السلاطين كما ذكرنا سابقًا أكبر أنواع الأوقاف في الإمبراطورية العثمانية. وتم إنشاء هذه الأوقاف مباشرة من غير أن تمر هذه الأراضي بمرحلة كونها «أراضي ميرية» (أراضي المملكة)، خلافًا للأراضي الأخرى الإقطاعية مثل الخاصات والزعامات والتمارات التي مرت بمرحلة كونها ملكًا خاصًا لأصحابها من الوجهاء والأعيان[1].

ووفقًا لمعطيات المؤرخ التركي خليل إنالجق قام السلطان الثاني العثماني أورخان غازي بإنشاء الوقف الأول في مدينة بورصة في العام ١٣٤٠م وهو عبارة عن سوق مسقوف استمر عمله مركزًا للتجارة إلى عصرنا هذا[2].

ويعتبر وقف سليمان باشا بن أورخان غازي الذي حكم الجزء الأوروبي من الإمبراطورية من أقدم الأوقاف. وقد احتوى الوقف المذكور على ما يأتي: جزءٍ من مدينة بولاير (٣ أحياء و١٧٥ أسرة بإيراداتها السنوية)، ومجموعة من الأراضي في صارومَاش (SARUMASH)، وقرية سيدي قاوق، والقرى الخمس المحيطة بها، و٢٩ قرية أخرى في مالاغرا(MALAGRA) عدد أسرها ١٣٢٨، وقريتين في جاليبول[3].

ومن السلاطين العثمانيين الذين حكموا ولاية روملي ومقدونيا السلطان الشهير مراد الأول خداوندكار (١٣٦٢-١٣٨٩م) الذي احتفظ بجزء كبير من الأراضي التي فتحها، وقسّم الأجزاء الأخرى بين القادة العسكريين ومن أشهرهم: لالا شاهين، وأفرنوس بك، ويغيت باشا، وبلابان باشاو، وغيرهم. ولم يقم السلطان مراد الأول

(١) المصدر السابق ص١٢٩.
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢.
(٣) المصدر السابق ص ١٣٠.

بإنشاء أي وقف، في حين أن ابنه با يزيد الأول يلدريم (١٣٨٩م-١٤٠٢م) وقف فقط عائدات ١٤ حيًا نصرانية في مدينة أدرنة (عدد أسرها ٢١٤) وقريتين في الناحية نفسها، وثلاث قرى في تسيرنومن (CERNOMEN)، لكن أوقاف السلاطين الذين أمسكوا بزمام الأمور بعدهم كانت أكثر عددًا وأكبر حجمًا[١]. فعلى سبيل المثال انتشرت أوقاف (عمائر و أسواق مسقوفة) السلطان مراد الثانث (١٤٢١-١٤٥١م) في منطقة تراقيا الشرقية طولًا وعرضًا. ومع عمارته الثالثة في مدينة أدرنة سبّل هذا السطان جميع إيرادات منجم في مدينة كراتوفا في مقدونيا قدرها (٣٦٣٦٢٦) آقجة تصرف على المنشآت الوقفية الجامع والمدرسة والكتّاب[٢]. واشتمل هذا الوقف على ثلاث مزارع في مدينة سلانيك وضواحيها وريعها لجامع سلانيك[٣].

إن المتأمل في تاريخ العثمانيين يلاحظ أهمية الأسواق المسقوفة التي بنيت في بلجراد وتتار بازارجيك وبلوفديف وصوفيا وإسكوبيا وبيتولا وتسير وسلانيك التي صارت مراكز للتجارة فيما بعد[٤]. فعلى سبيل المثال احتوى السوق الذي بناه السلطان محمد الثاني الفاتح (١٤٥١م-١٤٨١م) على ١١٨ مخزنًا و معملًا، ونحو ٩٨٤ دكانًا. وأمر هذا السلطان أيضًا ببناء جامع كبير في عاصمة الخلافة وببناء ثماني مدارس وكتّاب ومكتبات ودور للشفاء وخانين ومطبخ عام في الفترة من عام ١٤٦٣م إلى ١٤٧٠م، وحدد لها إيرادات ٣١٨ معملًا بنيت بالقرب منها[٥]. وأمر السلطان أيضا معاونيه من وجهاء الدولة بإنشاء العمارات. وقد تم في هذه المرحلة بناء عدد من المجامع الزراعية تضم ٧٨٣ معملًا، منها ٢٦٠ في حي غالاتا. ولا يشمل

(١) المصدر السابق.
(٢) غوكبيلين م.طيب "أدرنا وباشا ..."، إسطنبول ١٩٥٢م.
(٣) فيرى ب.موتافسيافا "الأغرارية...." صوفيا، ١٩٦٢م.
(٤) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.
(٥) المصدر السابق ص ٢٠٣.

هذا العدد الدكاكين في السوق المسقوفة، و١٣ حمّامًا، وعددًا من الدكاكين تتاجر في الأصباغ والشمع والزيوت، وعددًا من الأفران، و٥٤ مطحنة مائية. ويمكن تقويم قوتها الاقتصادية بالاطلاع على إيراداتها السنوية، فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات بعض الأوقاف (التي ريع جزء منها لصيانة ورعاية جامع آيا صوفيا) مبلغ قدره (١٣٠٠٠) دوقية ذهبية[١].

ويظهر لنا حسب المعطيات المتعلقة بفترة حكم هذا السلطان أنه ضم إلى عمارته ووقفه الكبير في إسطنبول الجزء الأغلب من الضرائب التي فرضها على رعيته من اليونانيين الذين سكنوا ثلاثة أحياء من إسطنبول، والضرائب التي فرضها على الأرمنيين الذين سكنوا سبع عشرة مدينة، وما يجمع من الجزية التي يدفعها اليهود الذين يعملون في صوفيا وأوهريد وسريز وبلغراد وفيدين وبلوفديف ويامبول (JAMBOL)، والعائدات السنوية من ست مدن، و٦٧ قرية، وسبع مزارع، و٢٨ مجمّعًا زراعيًا عدد عمالها ١٠٣٠٣، ويبلغ الدخل الإجمالي (مليون) آقجة[٢].

إن الحملات العسكرية المجيدة التي قادها السلطان محمد الفاتح أدت إلى مصادرة ٢٠٠٠٠ قرية وعدد كبير من المجامع الزراعية التي كانت أوقافًا قبل مصادرتها، ثم وزعت على فرسان الجيش العثماني (سباهيين)، ونتج عن هذا الفعل استياء الأسر العريقة وذات الشأن والعلماء ورؤساء القبائل والدراويش. إن الضغوط التي كانت تأتي من الجهات المختلفة أجبرت ابن السلطان محمد الفاتح السلطان با يزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) على إلغاء هذا القرار وإعادة هذه الأملاك إلى وضعها السابق أي إلى أوقاف أنشأها واقفوها[٣].

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٧.
(٢) فيرى ب. موتافسيافا "الأغرارية...." صوفيا، ١٩٦٢م.
(٣) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.

إن عملية تأسيس وتوسع الأوقاف وتقوية دورها الكبير الاجتماعي، والاقتصادي ودورهـــا في الدولة التركية العثمانية اســـتمرت في هذه الفترة، ويشـــهد لذلك هذا المؤشـــر: حســـب إحصاء عام ١٥٤٦م عدد الأوقاف التي أنشأها أشخاص ليس لهم علاقة مباشـــرة بالطبقة الحاكمة المسجلة في الدولة ٢٥١٧، وأضيف إلى هذا العدد ١٦٠٠ وقفًا جديدًا أثناء فترة نصف قرن[١].

وسنعرض معلومات عن تسجيل جباية الجزية في الفترة ما بين نهاية عام ١٦٤٠م وبدايـــة العام التالي لكي يتضح لنا حجم أوقاف الســـلطان بـــا يزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) وحجم أوقاف السلطان ســـليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) وجزء منها في مقدونيا واستمر وجودها إلى القرن السابع عشر الميلادي[٢].

وهذه معلومات عن أوقاف السلطان با يزيد الثاني في ولاية بريليب:

- جزيـــة ١٧٠٤ بيت نصراني قدرها (٢٢٥) آقجة، يضاف عليها الإتاوة الخاصة بمناسبة جلوس السلطان الجديد على كرسي الملك[٣].
- ضريبـــة التتمّة مـــن ١٦١٨ بيتًا نصرانيًا في مدينة أوهريـــد و الجزية قدرها (٢٢٥) آقجـــة التي أضيف إليها الإتاوة الخاصة بمناســـبة جلوس الســـلطان الجديد على كرسي الملك تؤخذ من ١٢٢٦ بيت.
- الإتاوة الخاصة بمناســـبة جلوس السلطان الجديد على كرسي الملك من ٣٢٨ أسرة معفاة من الضرائب.
- جزيـــة ٢٣٢٨ أســـرة نصرانية في مدينـــة فلورينا بإضافتهـــا الإتاوة الخاصة بمناسبة جلوس السلطان الجديد على كرسي الملك.

(١) المصدر السابق ص ٢٠٤.
(٢) "وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني" إسكوبيا ١٩٧٢م.
(٣) المصدر السابق ص٦٣.

- الإلزامات المالية السابقة الذكر لـ٣١٦٢ بيتًا نصرانيًا في مدينة كيشان (KESHAN).
- جزية ١١٩٢ بيت نصراني مسجل في دفتر مدينة فلستين (VELESTIN)، ويزاد عليها (٢٢٥) آقجة بمناسبة تتويج السلطان الجديد.
- جزية ١١٤٣ بيت قدرها (٢٥٥) آقجة، والإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد من ٥٠ بيتاً قد أُعفيت من بعض الضرائب[١].
- جزية ٢٩٨٠ بيتًا نصرانيًا في مدينة سترومتسا .
- جزية قدرها (٢٧٥) آقجة بما أضيف عليها من الإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد من ٢٥٥٠ بيتًا.
- جزية قدرها (٣٠٧) آقجة بما أضيف عليها من الإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد من ٢٥٦ بيتاً قد أعفيت من بعض الضرائب.
- جزية ٢٧٨٦ بيتًا نصرانيًا من مدينة أدرنة لصالح وقف السلطان با يزيد الثاني.
- جزية ١٢٠٨ بيوت قد أُعفيت من بعض الضرائب بما أضيف عليها من الإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد قدر كل واحدة منها (٢٢٥) آقجة[٢].

إن المعلومات المعروضة فيما سبق تعلمنا أن جزية النصارى المحددة بـ(٢٢٥) آقجة جعل ريعها لأوقاف السلطان في بريليب وفلورينا وكيشان وفلستين وأدرنة.

ولا نملك معلومات دقيقة عن قدر الجزية المحدد في مدينتي سترومتسا وأوهريد حيث لم تلزم كل المدن بأنواع الضرائب الثلاث على نفس المنوال. كما هو الحال من

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص٦٤.

(٢٥٥) آقجة للجزية مضافا إليها الإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد، إلا في سترروميتسا حيث كانت الجزية (٢٧٥) آقجة، وإضافة الإتاوة الخاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد (٣٠٧) آقجة للطائفة التي أعفيت من بعض الضرائب في مدينة سترروميتسا، وإتاوة خاصة بمناسبة تتويج السلطان الجديد (٢٥٥) آقجة للطائفة التي أعفيت من بعض الضرائب في المدن الآتية: أوهريد و فلستين و أدرنة[1].

والمعلومات المختلفة عن مستويات هذه الضرائب نجدها في الوثائق عن أوقاف السلطان سليمان القانوني أيضا. وسبب عدم التطابق بين هذه الإلزامات المالية يعود إلى عدم التطابق بين المناطق والمدن والأحياء في المستوى الاقتصادي. وبلغ الارتفاع المتوسط في الإلزامات المالية التي جعل ريعها للأوقاف (٥٠) آقجة. والأمثلة الآتية توضح ذلك:

- جزية الأسر النصرانية و عددها ١٠٤٩ في منطقة مارييوفا المحددة بـ(٢٢٥) آقجة (تشمل إتاوة التتويج).
- جزية الأسر النصرانية و عددها ١٠٧٩ في سرفيجة المحددة بـ(٢٢٥) آقجة (تشمل إتاوة التتويج) جعل ريعها لأوقاف السلطان في سرفيجة.
- جزية ١٦٠٩ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر دراما وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٤٤ بيتا بـ(٢٦٣) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٥٦٥ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٩٣) آقجة.
- جزية ٣٣٩٣ بيت نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة زحنة، وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٥٧٥ بيت بـ(٢٨٠) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٨١٨ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٣١٠) آقجة.

(١) المصدر السابق ص ٦٣-٦٤.

- جزية ٤٣٩٣ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة سرز، وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٢٨١٨ بيت بـ(٢٦٨) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٥٧٥ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٩٨) آقجة.
- جزية ٣٨٨٠ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر قرية خروبيشتا و تتمتها، وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٨٦٧ بيت بـ(٢٤٩) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج و الزيادة الجديدة لـ٢٠١٣ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٨١) آقجة[1].
- جزية ٢٦٧٩ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة دمير حصار حددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج السلطان الجديد لـ٧٠٢ بيت بـ(٢٦٦) آقجة، والمستوى الثاني حددت بـ(٢٧٨) آقجة جزية، وزيادة الجلوس لـ٤٣٩ بيت، والمستوى الثالث الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٤٩٠ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٩٦) آقجة.
- جزية ٣١٩٣ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر قضاء اشتيب، وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٢٠٤٣ بيت بـ(٢٣٩) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١١٥٠ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٦٩) آقجة.
- جزية ٦٦٥ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة ملنيك (MELNIK)، وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٦٣٧ بيت بـ(٣٩١) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٢٨ بيتا أعفيت من بعض الضرائب بـ(٤٢١) آقجة
- جزية ٢٥٤٧ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة بتريتش (PETRIÇ) وحددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٢٣٧ بيت حسب الإحصاء الجديد بـ(٣٠٠) آقجة، ولـ١٠٧٥ بيت بـ(٢٤٨) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٢٣٥ بيت أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٧٨) آقجة.

(١) المصدر السابق ص ٦٤.

- جزية ١٩٢٤ بيتًا نصرانيًا مسجل في دفتر مدينة بيتولا حددت الجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ١٨٨٣ بيت بـ(٢٣٧) آقجة، والجزية التي تشمل إتاوة التتويج لـ٤١ بيتا أعفيت من بعض الضرائب بـ(٢٦٧) آقجة.
- تتمة دفتر الإحصاء في مدينة بيتولا تنص على تحديد (٢٣٧) آقجة جزية الأسر النصرانية مع زيادة الجلوس يلزم بها ٢٥٠٤ بيت نصراني في قضاء بيتولا[١].

إضافة إلى الضرائب المذكورة التي أجبر عليها النصارى العاملون في الأوقاف والمنشآت الوقفية التي أسسها السلاطين كانت هناك إلزامات أخرى مالية تفرض على النصارى على النحو الآتي:

(٤٠) آقجة من ضريبة اسمها غلامية، وضريبة أخرى قدرها (٣٥) آقجة تؤخذ من كل بيت، ويسلم منها جابي هذه الضريبة (٢٠) آقجة للدولة ويمتلك لنفسه (١٥) آقجة مرتبا للعمل الذي قام به[٢].

إن التقويم المتجرد لوضع الأوقاف السلطانية ولتوسعها ليؤكد ويثبت لنا الأهمية والدور الأساسي الذي لعبته هذه الأوقاف في التقدم والتطور الشامل في النظام الاقتصادي والاجتماعي الإقطاعي العثماني. لقد شاركت هذه الأوقاف في بداية الأمر في الجانب الديني والاقتصادي، ليشمل نشاطها فيما بعد الجوانب الثقافية، والتعليمية، والإدارية والقضائية، وجميع جوانب الحياة الإسلامية المنتظمة. ولعبت هذه الأوقاف دورًا ضابطًا اجتماعيًا بين الطبقة الإقطاعية الحاكمة، والرعية (المزارعون وعمالة الأرض).

(١) المصدر السابق ص ٦٥.
(٢) المصدر السابق.

أوقاف كبار الإقطاعيين

هناك عدد كبير من هذا النوع من الأوقاف، أنشأها كبار الإقطاعيين، وهي أصغر حجمًا ودخلًا من أوقاف السلاطين في مقدونيا. أما المصادر الأولى للمعلومات عن هذه الأوقاف فهي دراسة الوقفيات والدراسات الأخرى التي قام بها الباحث غليشا أليزوفيتش[١]. وتليها الوقفيات المترجمة المنشورة من قبل الباحث متوديا سوكولوفسكي[٢]. والباحثين الآخرين[٣]. ثم الدفاتر المترجمة من اللغة العثمانية إلى اللغة المقدونية (لا سيما دفاتر وسجلات الإحصاء)[٤]. ثم الفرمانات والمراسم السلطانية، واللوحات المختلفة المنقوشة والمعلقة في الجوامع، والعمائر، والأسواق المسقوفة، والأضرحة، والتكايا، والمساجد، والمدارس، والجسور، والصنابير، ومحطات استراحة القوافل...الخ.

إن القادة العسكريين الذين شاركوا في فتح ولاية روملي والمناطق الأخرى في شبه جزيرة البلقان هم أول الإقطاعيين الذين تم تمليك الأراضي لهم من قبل السلاطين العثمانيين. وقد أثبت هؤلاء القادة أنفسهم في ساحات الجهاد، وكان دافعهم الأساسي دينيًا، لذا تم تعيينهم حكاما للمناطق المفتوحة، وسموا بلقب الشرف «أج بك» (حاكم منطقة عسكرية)[٥]. إن من الأوائل الذين بلغوا هذه المرتبة

---

(١) غليشا إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م. وميتوديا سوكولوفسكي "دراسة عن الأوقاف والأموال الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين الـ١٥ والـ١٦"، إسكوبيا.

(٣) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.

(٤) «وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني» إسكوبيا ١٩٧٢م.

(٥) ميتوديا سوكولوفسكي "دراسة عن الأوقاف والأموال الوقفية في ناحية تيتوفا في القرنين الـ١٥ والـ١٦"، إسكوبيا.

أفرنوس بك الذي فتح الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من مقدونيا بمشـــاركة لالا شـــاهين و ديلي بلابان[١]. ومن القادة المشـــهورين أيضًا الباشا يغيت بك فاتح إسكوبيا، وابنه إسحاق بك، وحفيده عيسى بك[٢].

بمقارنـــة الوقفيات التي يعود تاريخها إلى تلك الفترة المكتوبة باللغة العربية[٣]. نجد أن أقدمها وقفية سنغور تشاؤش بك من مدينة بيتولا المكتوبة سنة ١٤٣٤م[٤]. ويتضح من مضمون هذ الوقفية أن ســـنغور تشـــاؤش بك وقف جامعًا في مدينة بيتولا، وخانًا، و٢٥ دكانًا، وقطعتين من الأرض إحداهما أمام الجامع والثانية أمام الزاوية، وزاويـــة، و٧ مطاحن مائية، وحقلًا للعنب. وقد احتوى وقف البك المذكور فـــي مدينة أدرنة على ما يأتي: مســـجدًا، و١١ دكانًـــا، و١٧ غرفة. وأما في مدينة فيدين فقد وقف فيها: مسجدًا، و٢٠ دكانًا، ومطحنة[٥]. ويفيدنا الدفتر الإحصائي الذي سجل إيرادات هذا الوقف بتاريخ ٢ مارس١٤٨١م بالتفاصيل الآتية: إيرادات الحمام[٦] (٦٦٦٧) آقجة لســـنة واحدة، وإيرادات الدكاكين ومجموعها ٤٤ دكانًا[٧] (٢٥٠٠) آقجة لسنة واحدة، وإيرادات ست مطاحن مؤجرة لسنتين (٢٣٦٨) آقجة، وإيرادات حديقة لسنة واحدة (٤٥) آقجة. وبلغ مجموع العائدات من أوقاف سنغور تشاؤش بك سنة ١٤٨١م (١١٥٨٠) آقجة[٨].

---

(١) الكسندر ستويانوفسكي "مدن مقدونيا من نهاية القرن ١٤ إلى القرن ١٧"، إسكوبيا ١٩٨١م.
(٢) غليشا إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م.
(٣) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٤) المصدر السابق ص ٦٥-٦٦.
(٥) المصدر السابق ص ٦٦.
(٦) يلاحظ كالشي عدم ذكر الحمام في الوقفية، و لكنه مذكور بصفته وقف أنشأه سنغور تشاؤش بك في الدفتر الإحصاء لمكتب مسح الأراضي
(٧) تذكر الوقفية فقط خمسًا وعشرين دكانًا.
(٨) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.

إن من أقدم الأوقاف من هذا الصنف أيضًا أوقاف الحكام العسكريين لمنطقة أسكوب حاملي لقب «أج بك» وهم: الباشا يغيت بك فاتح إسكوبيا وابنه إسحاق بك وحفيده عيسى بك، ثم أوقاف مصطفى باشا وزوجته، وأوقاف يحيى باشا... الخ[1]. ووفقا للمعلومات التاريخية بنى الباشا يغيت بك جامعًا ووقفًا له سنة ١٤١٤م على حدود وقف ابنه إسحاق بك ونهر سيروفا[2].

ويذكر الباحث سكولوفسكي هذه المعلومات عن الأملاك الوقفية ليغيت بك وعن عائداتها لسنتي ١٤٥٣م-١٤٥٤م: محلًا لبيع البقر والغنم والماعز بعائدات سنوية (٣٧٠٠) آقجة، ٢٦ دكانًا بعائدات سنوية (٥٠٠٠) آقجة، ١٢ دكانًا آخر ومطحنة مائية بعائدات سنوية (٥٠٠٠) آقجة، ثلاثة حقول للعنب بعائدات سنوية تبلغ (٥٠٠) آقجة. وبذلك تبلغ مجموع عائدات أوقاف يغيت بك السنوية (١٤٢٠٠) آقجة[3].

ويجدر بنا أيضًا أن نذكر أوقاف إسحاق بك بن يغيت بك الذي وقف ما يلي من المنشآت وَفقًا لما جاء في الدفتر الإحصائي لعامي ١٤٣٨م و١٤٣٩م: مطبخًا عامًا أو ما يعرف في اصطلاح العثمانيين بالعمارت[4]. وحسب الوقفية المكتوبة بين ٩ و١٨ فبراير ١٤٤٥م وقف إسحاق بك هذه الأملاك والمنشآت: قريتي بانياني ومركوفتس في ناحية إسكوبيا، و١٠٢ دكانًا، وحمامين، وخانين، وبيتًا لسكنى المدرس، كلها في إسكوبيا. وفي هذا الوقف أيضًا سبعة مجامع زراعية خارج المدينة، منها مزارع وحدائق[5]. وأما المعلومات عن عائدات القرى الثلاث بانياني

(١) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٢) المصدر السابق ص ٣٢-٣٤.
(٣) "وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني" إسكوبيا ١٩٧٢م.
(٤) غليشا إليزوفيتش "الآثار التركية في إسكوبيا..."، إسكوبيا ١٩٢٥م. وحسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.
(٥) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.

مركوفتس و كرفانيك، من ضرائب وغيرها فنجدها في السجل لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م وبلغت هذه العائدات (٢٩٢٤٦) آقجة. ودخل في هذا المبلغ ما أخذ منهم جزية وضرائب بأنواعها كإسبنجة وعشر الحبوب وعشر العنب والفواكه وضرائب الغنم والمطاحن[١]. وبلغ الدخل السنوي من محطتي الاستراحة للقوافل ومن الحمام ومن ٨٨ دكانا ومن السوق المسقوف فيه ٤٨ خزانة مبلغًا قدره (٢٥٣١٦) آقجة، وأما الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات من العمارت ومن القرى الوقفية لعام ١٤٥١م فبلغت مبلغا قدره (١١٧٢٧٥) آقجة[٢].

إن الواقف الثالث المشهور من الواقفين في مدينة إسكوبيا هو عيسى بك بن إسحاق بك بن يغيت بك الذي ورث أوقاف أبيه ووسعها في المدن الآتية: تتوفا وضواحيها، وغوستيفار وضواحيها، وكاتشانيك وبريزرن في كوسوفا. وبلغت العائدات السنوية لهذه الأوقاف لعام ١٤٥٣م مبلغا قدره (٧٠٠٠٠٠) آقجة، وهذه تظهر لنا كبر حجم هذه الأوقاف والمكانة العليا التي بلغها هذا الواقف في الإمبراطورية العثمانية في هذه الفترة[٣]. ولقد بنى هذا الواقف جامعًا في إسكوبيا وعمارة ومدرسة، ثم بنى بقرب المدرسة مكتبة. واحتوى وقفه على ٣٠ قطعة من الأرض الزراعية وقريتي دراتشيفو وكوتشفيشت.

وتظهر لنا الوقفية الخاصة بإسكوبيا المعلومات عن العمارة والمدرسة اللتين وقفتا وضُمَّ إليهما عدد كبير من الدكاكين ومحطات استراحة القوافل والمجامع الزراعية وحقول العنب والحدائق والمراعي. وتفيدنا المعطيات من المسح لعامي ١٤٥٣-١٤٥٤م بأن عائدات تشيفتة حمام فقط بلغت (٢٠٠٠٠) آقجة لسنة واحدة،

(١) "وثائق تركية عن تاريخ الشعب المقدوني"، إسكوبيا ١٩٧٢م.
(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.
(٣) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

وتفيدنا بأن عائدات ٦٨ دكانًا (بإيجار شهري ٣ آقجات) بلغت (٦٥٨٨) آقجة لسنة واحـــدة، وإيجار محل لبيع البقـــر والغنم والماعز (١٠) آقجـــات يوميا أي (٣٦٠٠) آقجة لمدة ســـنة واحدة[١]. ووفقًا للمســـح العام الذي أجـــري عام ١٤٦٨م زاد عدد الدكاكين وبلغ ١٢٠ دكانًا، وضُم إلى الوقف قريتا ليبوفيشت (LIPOVISHT) وطبشي إســـحاقلي (TAPÇE ISAKLI). وبلغت الإيرادات السنوية من هذا الوقف (٧٥٠٠٠) آقجة. وبلغ عدد الدكاكين ســـنة ١٤٨١م ١٤٥ دكانًـــا، والعائدات من هذه الدكاكين (٢٤٤٦٠) آقجة[٢].

وتبع ذلك تلك الأوقاف التي أســـسها مصطفى باشـــا وزوجته هماة خاتون من معاصري الســـلطان ســـليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) والســـلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤). وقد زادت الإيرادات من أوقاف مصطفى باشا في الفترة الزمنية ما بين عام ١٥٢٨م إلى ١٥٦٨م من (٩٧٦٥٩) آقجة إلى (١٠٠٨٣٠) آقجة[٣] .

ومن الأوقاف المشهورة في مدينة إسكوبيا أوقاف يحيى باشا الذي أنشأ أوقافًا أخرى خارج مقدونيا. فقد بنى هذا المحسن عمارة وجامعًا وأربعة محلات لتقديم الوجبات بقرب جامعه، ومطبخًا، وفرنًا، وشـــونًا، وخانًا، ومدرســـة...الخ. ووفقا لمعطيـــات الإحصـــاءات من عام ١٥٤٥م إلـــى ١٥٦٨م يتبين لنـــا أن إيرادات قرية راديشـــان الســـنوية التي كانت ضمن أوقاف يحيى باشـــا بلغت (١٤١٢٤) آقجة. وأسس هذا المحســـن أيضًا أوقافًا مشهورة في صوفيا وضواحيها، وفي بلوفديف ونيقوبول وشومن وخراسوفا وإزدين وإسطنبول[٤].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

(٣) المصدر السابق ص ٧٤-٧٧.

(٤) حسن كاليشي "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا"، بريشتينا ١٩٧٢م.

ومن الأوقاف التي لا تقل أهمية أوقاف سنان الدين يوسف جلبي في مدينة أوهريد الذي بنى زاوية و وقف لها ملكه الذي يضم قريتي فرانيشتة وليشان بقرب ستروغا بأنعامها وآلاتها الزراعية وبعائداتها، وست مطاحن بقرب قرية مشئشتا، و١٦ دكانًا في أهريد، وحقلا للعنب وأرضًا مهجورة بقرب أوهريد، وخانًا في مدينة فودن، وبركة لتربية الأسماك، و(١٠٠٠٠) آقجة نقدًا[١].

وأما يوسف جلبي الذي اشتهر بلقبه أوهريزادة فقد وقف في بداية القرن السادس عشر الميلادي جامعا في بتولا، ومدرسة، وزاوية، وكتّابًا، و١٠٥ دكاكين، و٤ غرف، و٢٠ مطحنة مائية، وحديقة، وكتبا للمدرسة، و(٣٠٠٠٠٠) درهم[٢]. ووقف المذكور أيضًا ٦ مآوٍ للفقراء أحدها مكون من ٥٤ غرفة، و٢٢ دكانًا، وبيتًا، و ١٥ مخزنًا، وملجأ مكونًا من بيتين في مدينة سلانيك. ووقف في مدينة تتار بازارجيك جامعا، و١٨ بيتًا، وحظيرة، وزاوية، و٨ دكاكين، ومأوى مكونًا من بيتين. وأما في بلوفديف فقد وقف فيها ١٥ دكانًا، وغرفة، وحظيرة، وقطعة من الأرض[٣].

ومن الأوقاف الجديرة بالذكر أوقاف مصلح الدين المعدني الذي بنى قرشملي خان المشهور في إسكوبيا في أواسط القرن السادس عشر الميلادي والذي وقف خانًا، وحمّامًا، وشبكة لتوصيل المياه، وبيتين، و٢٦ دكانًا، ومخزنًا واحدًا، وعددًا غير معلوم من المباني المرفقة للخان وملكه وبيته في المدينة. وفي مدينة يني بازار (NOVI PAZAR) وضواحيها ومتروفيتسا وقف مصلح الدين بيتًا، وحمّامًا، وخانًا، و٢٨ دكانًا، و٨ مطاحن مائية. ووقف في قرية تربتشا (TREPÇA) جامعًا، وخانًا، وعددًا من الدكاكين تحت الخان ولا يعلم عددها بالدقة[٤].

(١) المصدر السابق ص١٤٧-١٤٨.
(٢) المصدر السابق ص ١٤٨.
(٣) المصدر السابق ص ٢٢٤.
(٤) ميتوديا سوكولوفسكي "الأوقاف وملكياتها في إسكوبيا وضواحيها في القرنين ١٤ و١٥"، إسكوبيا ١٩٧٧م.

إن الدور الذي لعبته هذه الأوقاف كانت توازي دور الأوقاف السلطانية ولا سيما مع تطورها وتوسعها نتيجة للتطور في آلات الإنتاج والظروف الاقتصادية. وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي بدأ تحويل هذه الأوقاف إلى مؤسسات مالية بدأت بعضها بتقديم القروض الربوية. وأدت هذه التغييرات إلى تمركز قوة مالية كبيرة في هذه الأوقاف التي بدأت بصرف قروض ربوية. ومع بداية هذه القروض بدأ يشتد التضييق والضغط على القرويين الذين اضطروا إلى أخذ القروض من هذه المؤسسات المالية والدخول في شراك الربا الذي يلزمهم بفوائد كبيرة ومدة قصيرة لرد القرض[1].

إن هذه الظاهرة تسببت تدريجيًا إلى فقد الأموال المنقولة وغير المنقولة لأنها كانت تقدم رهنا عند تَسَلُّم القرض. وبعد بلوغ هذه المرحلة من الفقر والمسكنة في نهاية القرن السادس عشر وأثناء القرن السابع عشر الميلاديين بدأ ظهور مجموعات أولى إجرامية من قطاع الطرق. وأما الآخرون الذين لم يسلكوا طريق الإجرام فقد اضطروا إلى التوظيف لدى الإقطاعيين في مجامعهم الزراعية[2].

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.

أوقاف عامة المسلمين

إن الصنف الثالث من الأوقاف والمنشآت الوقفية الذي كان أكثر عددًا وأقل إيرادات هو أوقاف عامة المسلمين. ويدخل في هذا الصنف من الأوقاف القطع الصغيرة من الأراضي الموقوفة والقرى والمزارع والمطاحن المالية والمساجد الصغيرة، والخانات، والحمامات، والمكتبات والمدارس، والصالات للقراءة، والمعارض، والدكاكين، والمخازن، والرفارف، والغرف...الخ. والعائدات الأساسية التي تعود على هذه الأوقاف هي من نشاطها الأساسي، إضافة إلى رسومات مختلفة لعقود البيع، والطوابع، ورد الدين، و القروض، و القروض الربوية، والإيجار، والتأجير... الخ. ويتبين للمتأمل في هذه الأوقاف ونشاطها الاقتصادي أهميتها في تطور المجتمع العثماني التركي الإقطاعي في مقدونيا.

سنركز فيما يأتي على الأنشطة الاقتصادية-الاجتماعية العامة، والخاصة، والفردية للأوقاف و ذلك عن طريق تعداد وتحليل الأنشطة الأساسية للأوقاف. فعلى سبيل المثال أمرت السلطة المركزية بترميم وصيانة الجسر الوقفي ضمن المجمع الوقفي الذي وقفه الوزير الكبير محمد باشا في قيزيل آغاج الذي تضرر في العام ١٦٠٤م، وذلك فور تَسَلُّم الأمر ومن عائدات الوقف نفسه إذا لم يترتب على ذلك تضرر النشاط الأساسي للوقف[١].

وفي عام ١٦٢٣م أمر السلطان بمصادرة وقف أحمد باشا في ستروغا بالقرب من سوق الحيوانات، و السوق نفسه الذي كان محلًا لإقامة المعارض الذي استولى عليه المدعو ح.إبراهيم واستفاد منه ومن عائداته شخصيًا لمدة سنتين[٢].

(١) قسم الأرشيف من معهد التاريخ القومي في إسكوبيا، مختزن دفاتر المهمات الرقم ٧٥١٨.
(٢) المصدر السابق ٩/٨٠.

ومـــن الجدير بالاهتمـــام المعطيات عن أثمـــان الإيجارات للمنشـــآت الوقفية المختلفة. فعلى ســـبيل المثال كان الإيجار اليومي لبناية ضمن وقف ناصوح كتهودة الذي اســـتعمله اليهود في مدينة بيتولا كنيسًـــا لهم (٣) آقجـــات[١]. وكان الإيجار اليومـــي للحمام ضمن وقف محمـــود آغا في المدينة نفســـها (٧) آقجات[٢]. وقد شـــمل ثمن الإيجار رواتب القائمين بأعمال مختلفة في المنشآت الوقفية المختلفة مثل راتب المنظف والمُوَقِّت[٣] وقدره (٥) آقجات في محل قراءة القرآن ضمن وقف خســـرف كتهودة فـــي بيتولا[٤]، أما نائب المتولي الذي كلـــف بصيانة صنابير وقف أحمد آغا في المدينة نفسها فيتقاضى راتبًا قدره (١) آقجة يوميًا[٥].

ومن خصائص الأنشـــطة الاقتصادية لهذه الأوقاف كيفية تعريف هذه الأوقاف والمنشـــآت الوقفية وذلك وفقًـــا للروابط الاقتصادية والاجتماعيـــة وعامل الربح المـــادي. ونجد هذه الخصائص في طيات عقود البيع والشـــراء، وفي عقود ترميم الجوامع وعقود صيانة وإيجار المنشآت الوقفية.

مثـــال آخر: هو وقف دوراق بك الذي وقف مطحنتـــه المائية ومصرف العائد من عملها لصالح جامع علي تشاؤوش من بيتولا. وقال الواقف: وقفت هذه المطحنة ذات حجرين تحت سقف واحد، واشترط أن يصرف العائد من المطحنة على إمام الجامع المذكور بشـــرط أن يقرأ كل ليلة بعد صلاة المغرب ســـورة النبأ. و يبقى هذا الشرط للأئمة الذين سيأتون فيما بعد ولهم أن يقبضوا العائد من المطحنة و كل إمام للجامع هو بالذات متولي الوقف[٦].

---

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني ص٤١.
(٢) المصدر السابق ص٤٢.
(٣) الشخص الذي يقوم بضبط أوقات الصلوات.
(٤) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني ص٧.
(٥) المصدر السابق ص١٠٠.
(٦) المصدر السابق المجلد الثاني ص ٨٠-٨١.

ومــع ذكر صور وحاجات وقــف الممتلكات المختلفة الكائنة بين المســتويين الثاني والثالث هناك معطيات عن وقف البيوت...وقفت ملكي الشرعي وما يلحق به في حي قرا طبغ أحد أحياء المدينة المذكورة وتحده بيوت خليل أفندي القاضي وأحمد أفندي بن يحيى بال وأحمد سوباشــي المشــهور باللقب قزلباش ورضوان الحلاق. ويحتوي هذا الوقف على بيوت وغرف كثيرة وساحة وحديقة[١].

لقــد جعل الواقف هذا البيت مســكنًا للعبيد الذين أعتقهم وهم مبرة وملك ســيما وسليمان – والذي تحت ولايتي – وفاطمة، ونص أنه سكن لأولادهم جيلًا بعد جيل. لهم أن يعيشوا فيه و أن يعمروه و أن يرمموه معًا. وقفت أيضا مرجلًا وأواني أخرى[٢].

وبالاطلاع على وقفية عائشــة بنت يوســف تشاؤوش من ســكان بيتولا نجد أنها وقفــت في شــهر نوفمبر عام ١٦٣٤م مبلــغ (١٠٠٠) آقجة لترميم ورعاية الجســر المنصــوب على نهر دراغور ولترميــم ورعاية بيتها المذكور فــي الوقفية، ومبلغًا من (٦٠٠٠) آقجة ســلمته للمتولي. ومع هذا وقفت المحســنة المذكورة حقلًا للعنب في قريــة بوكوفو وما يلحــق به ويصرف العائد منه على العبيــد الذين أعتقوا وتم ذكر أسمائهم في بداية الوثيقة[٣].

وفــي الوثائق المتعلقة بالمجموعة الثالثة من الأوقاف والأملاك الوقفية تجد مثال ســهل قرية بوكوفو بالقرب من مدينة بيتولا الذي وقفه أحد الغزاة الســابقين الحاج بك ريعا للجامع والمدرســة والصنابير والمنشــآت الأخرى الخيريــة وللصيانة المادية لوقفه في مدينة بيتولا[٤].

---

(١) المصدر السابق المجلد الثاني ص ١٠٤-١٠٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص١٠٦.
(٤) المصدر السابق ص ١٥٠-١٥١.

إن التدقيــق في الوثائق عن تطويــر الأوقاف في مقدونيا فــي المرحلة المتأخرة يطلعنــا علــى أمر أصدره نائب الوالي بتاريخ ٦ يوليــو عام ١٨٣٦م ، يأمر فيه أمين الصندوق حســين آغا في مدينة بيتولا بإعفاء اليهود من بعض الضرائب التي كانت تصرف للأوقاف منها ضريبة استعمال القنطار و بعض معارض الوقفية.

والعائــد علــى الأوقاف من هذه الضرائب إلى شــهر يوليو موضــح في القائمة الآتية[١]:

نوع الخدمة	العائد(بالقرش)
وزن الحبوب	٦٠٠
بيع الكستناء	٤٨٠
بيع الأسماك	٢٤٠
وزن و عرض الملح	٤٥٠
وزن و عرض الصابون	٤٨٠
ضريبة سوق الزيوت	٢١٠
ضريبة بائعي الخبز والكعك	٣٠٠
المعارض	٤٨٠
الدكاكين المؤجرة	٤٢٠
المجموع	**٣٦٦٠**

ونجــد معلومات عن تبادل لأرض وقفية مســاحتها ٣,٥ فدّان وريعها للحرمين الشــريفين في مكة المكرمة و المدينة المنورة بأرض يملكها الذمي قســطنطين بن ميلو، وبني على هذه الأرض معسكر للجيش العثماني في مدينة بيتولا[٢].

(١) "الوثائق التركية عن تاريخ مقدونيا بين عامي ١٨٢٧-١٨٣٨م"، المجلد الخامس، إسكوبيا، ١٩٥٣م ص ٩٣-٩٤.
(٢) المصدر السابق ص ١٤٧.

ونجد في الوثائق ذكر الأوقاف النصرانية التابعة لمقر الكنيسة الأرثودوكسية في مدينتي بريليب وبيتولا، وذلك بعد إصدار المرسوم السلطاني بداية سنة ١٦٣٥ م الذي يسمح بتأسيس الأوقاف التابعة للكنيسة ومنها حقول العنب والحدائق والأماكن للمعارض والمطاحن والمجمعات الزراعية. وكان على النصارى أن يعرفوا الأملاك الملحقة بالكنائس[١]. وهنالك معلومات أخرى عن أوقاف الكنائس نجدها في الأمر السلطاني الذي أصدره السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) الذي أرسل في نهاية سنة ١٨٣٨م إلى أمير ولاية روملي زكريا باشا وإلى نائب مدينة بيتولا يمنع فيه وقف الرعايا أراضٍ حكومية دولية (ميرية) أوقافًا للكنائس، ولهم أن يوقفوا نقودًا ومباني وأراضي خاصة[٢].

والمعطيات المتعلقة بأوقاف «يني جامع» في بيتولا تبرز لنا الحقيقة المرة عن التغيرات الحاصلة في وضع الأوقاف، وعن تردي حالها في القرن ١٩ الميلادي مقارنة بالقرون السابقة (١٥ و١٦ و١٧ و١٨ الميلادية). وندرك من هذه المعطيات انخفاض الدور والتأثير الوقفي في الاقتصاد.

وتوضح لنا القائمة الآتية إيرادات أوقاف يني جامع في بيتولا وفقا للسجل المؤرخ بـ١١ أكتوبر ١٨٢٨م[٣]:

اسم المستفيد من الوقف	الإيجار المقرر (سنويًا)
١٨ دكانًا للخياطة في سوق معامل الأقمشة	كل دكان عليه ١٢٠ آقجة
٥ دكاكين لصناعة الأقمشة	كل دكان عليه ٧٢ آقجة
٧ دكاكين لبورتجي صالح	كل دكان عليه ١٧ آقجة

(١) المصدر السابق المجلد الثاني ص١٣١.
(٢) المصدر السابق المجلد الخامس ص١١٢.
(٣) المصدر السابق ص٤٤.

اسم المستفيد من الوقف	الإيجار المقرر (سنويًا)
خان نالباتي موسى	٢٨٠ آقجة
خان سولش	٢٠٠ آقجة
خان سيدة طاهرة	٢٤٠ آقجة
خان و مقهى الحاج أحمد	٢٢٠ آقجة
الكنيس اليهودي	٦٠٠٠ آقجة
دكانان لصانعي الرحال	كل دكان عليه ٧٢ آقجة
المجموع	٩٧١٦ آقجة

وتذكــر هذه الوثائق أيضا الإيجارات التــي تم جمعها من هذه الصناعات على النحو الآتي[1]:

اسم المستفيد من الوقف	الإيجار المقرر (سنويًا)
الدكان الجديد للنجارة	٣٠ آقجة
دكان لصناعة الطبول	٣٠ آقجة
دكان دبغ الجلود	٣٠ آقجة
دكان شريف لبيع التبغ	١٤ آقجة
المطعم	١٤ آقجة
٦ دكاكين للأعمال المختلفة بالحديد	كل دكان عليه ٦ آقجات
٤ دكاكين لبيع المنتجات الحديدية	كل دكان عليه ١٠ آقجات
دكان بيع يويا	١٠ آقجات
دكان بيع النثريات لصاحبه ملا عثمان	٢٠ آقجة

(١) المصدر السابق ص٤٤-٤٥.

اسم المستفيد من الوقف	الإيجار المقرر (سنويًا)
البقالة	١٢ آقجة
٢ دكان لبيع السكاكين	كل دكان عليه ١٠ آقجات
دكان صنع المربى لصاحبه الحاج	٨ آقجات
محل الحلاق إسماعيل	١٢ آقجة
محل الخياطة لصاحبه اليهودي	٤ آقجات
محل بيطار محمد	١٢ آقجة
محل الحلاق	٨ آقجات
محل بيسكاراجي نوري	٤ آقجات
محل دبغ الجلود	١٢ آقجة
محل صنع البوظة	١٢ آقجة
٣ بقالات للحاج أمين	كل بقالة عليها ١٠ آقجات
محل صنع و صيانة الأسلحة	٤ آقجات
بقالة لصالحبها كوتة	١٠ آقجات
محل العصيدة	٦ آقجات
مقهى ديلي محمد	١٠ آقجات
محل النجارة	٨ آقجات
إجمالي الإيرادات الشهرية	٤٦١٨ آقجة

إن تحليل البيانات المختلفة يطلعنا على الفروق بين الدور و التأثير الاقتصادي للأوقاف حسب المراحل التاريخية التي مر عليها، ولا سيما مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي والظروف التاريخية وأسباب إنشاء الأوقاف ابتداء. وهذه الوثائق تبرز لنا الأوضاع المختلفة في المراحل المختلفة.

القسم الخامس

الأنشطة الاقتصادية الأساسية للأوقاف

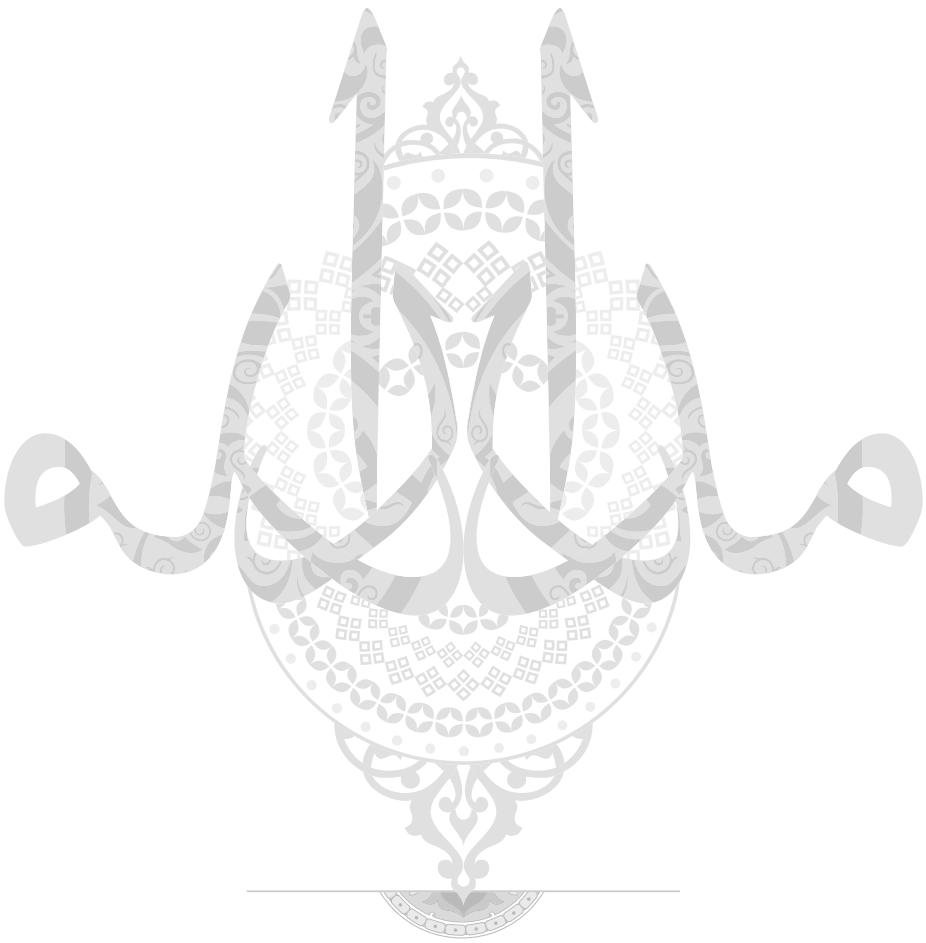

ظهور الإيجار والفوائد الربوية في الممتلكات الوقفية

إن الأحكام الشـــرعية هي التي ضبطت بها أشكال وكيفية الاستفادة من الأوقاف ومع طبيعة الملك الذي يوقف، ومجالات الاستفادة من الملك الموقوف. وتختلف قواعد التعامـــل مع الأوقاف الثابتـــة عن قواعد التعامل مع الأوقاف المنقولة. فعلى ســـبيل المثال: الاســـتفادة من الأراضي الزراعية الموقوفة كانت بإحدى طريقتين إما أن تزرع الأرض بعمال مؤجرين لقطعة معينة ولمدة معينة أو أن تؤجر الأرض بشروط معينة.

إن الأوقـــاف في تاريخها كانت مؤسســـات دينية وثقافية وتعليميـــة وأيضًا اجتماعية واقتصادية. وكانت الاســـتفادة من الأوقاف ذات الطابع الاقتصادي عن طريق الاستئجار كشكل واقعي للتعامل في تلك الفترة. ونتجت ظاهرة إيجار الأوقاف عن الحاجة الاقتصادية (لا ســـيما الحاجة إلـــى النقود بعد تطور العلاقة التبادلية بين الأمـــوال والنقود)، وظهور الفوائد في الامبراطورية العثمانية. وقد أثر هذان الأمران على تطور القوة الناتجة، وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى طريقة حياة المواطنين القرويين والمدنيين.

تم تأجير الأوقاف لمدة ســـنة وفقًا للضوابط، حيث كان الإيجار لمدة ســـنة أكثر وجودًا مقارنة بالإيجار لمدة تتجاوز السنة. وهذا مثبت في الوثائق العثمانية حيث إن الأوقاف كانت تقرض نقودًا بفوائد تصل إلى ١٥٪ سنويًا. وبدأ الانتشار الواسع لهذه الظاهرة في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي[١]. وسبق هذا الانتشار الواسع للفائدة الربوية تأسيس الإيجار المتوارث الذي كان يعرف بالمقاطعة الذي ظهر على الساحة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشـــر وبداية القرن الســـادس عشر الميلاديين، وذلك بعد حملة من قبل الحكومة المركزية للحد من سوء إدارة الأوقاف من قبل بعض القضاة وناظري الأوقاف[٢].

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، الوثائق التركية، السلسلة الثانية.
(٢) م.بيغوفيتش "الأوقاف..."

وظهر في هذه الفترة نوع من الإجارة المتوارثة وهي في الأصل عقد بين ناظر الوقف كمتصرف في شأن الوقف وصاحب صنعة أو تجارة. ويقدم في هذه الحالة مبلغًا من النقود مقدما لترميم المنشآت الوقفية وهو في نفس الوقت ثمن الإيجار السنوي، ويصرف هذا المبلغ لصيانة الحاجات الأساسية للوقف. ومع مرور الزمن تحول هؤلاء المؤجرون إلى نوع من الممولين مما ضمن لهم حق وراثة الإجارة وحق الاستفادة من الأوقاف لأهداف أخرى، لا سيما الاقتصادية منها. وشملت هذه الاستفادة المباني المرممة والمنشآت الأخرى التي ما زالت جزءًا من الوقف. واستقل هؤلاء الممولون للأوقاف بحقهم لوراثة الأوقاف وبيعها أو إهدائها بإذن من المتولي أو بدون إذن المتولي، لا سيما بعد وفاة المتولي. وتوارث ورثة هؤلاء الأشخاص حقهم جيلًا بعد جيل في أجزاء متساوية بدون فرق بين الذكور أو الإناث منهم[١] .

وقبل الانتقال إلى هذه الظاهرة، ونحن نقوم بتحليل دور وأهمية هذه المشكلة في مقدونيا علينا أن نذكر أمثلة واقعية ومشاكل تطبيق النظام الإقطاعي العثماني تجاه الرعايا في مقدونيا الذين وقعوا في فخ الإيجار ونتيجة للتطبيق واسع الانتشار للقروض الربوية الذي أدى إلى حالة الديون المتراكمة لدى القرويين تجاه الأوقاف والأموال التي قدمت ديونا بفائدة. والوثائق التي سنعرضها مليئة بأمثلة وشروط نتج عنها الاستقراض من الأوقاف بشكل واسع من قبل رعايا الدولة العثمانية المسلمين وغير المسلمين. والهدف النهائي من هذه القروض هو رد الديون بفوائد كبيرة على المدينين دفعها[٢].

إن هناك سجلات دقيقة عن أموال وقفية طائلة كانت تقدم ديونًا بشروط محددة بفائدة، ومنها سجل الأموال الوقفية المسجلة في مدينة بيتولا. وهذه هي المعطيات عن بداية القرن السابع عشر الميلادي، وسنقسمها إلى ثلاثة أقسام:

(١) المصدر السابق ص ٦٦.

(٢) كيرستي بيتاسكي "دراسة عن الربا في مقدونيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي"، ١١٥، إسكوبيا ١٩٧٠م.

القسم الأول: أوقاف لها رأس مال، وتقدم من هذه الأموال ديونًا ربوية.

القسم الثاني: أوقاف لها رأس مال، ولا يقدم الوقف ديونًا بفائدة.

القسم الثالث: أوقاف ليس لها رأس مالٍ.

ويتضح لنا من السجل المذكور أن مدينة بيتولا احتوت في تلك الفترة على ٨ من الأوقاف لها رأس مال وتقدم من هذه الأموال ديونًا بفائدة، و٢١ من الأوقاف لها رأس مال ولا يقدم الوقف ديونًا بفائدة، و١٠ من الأوقاف في حالة بائسة من الاستمرار في الوجود[١] .

لقد شمل القسم الأول من الأوقاف: وقف إبراهيم جلبي الذي سجل له رأس مال (١٠٠٠٠) آقجة ويقدم ديونًا بفائدة وبدون فائدة، ووقف السيدة فاطمة بنت قوجة قاضي سجل له رأس مال (١٢٨٧٠) آقجة وقدم أغلبه ديونا بفائدة وبدون فائدة، ووقف إسكندر بك سجل له رأس مال أساسي (٨٢٠٠) آقجة والإجمالي بفائدة (٤٤٠٠٠) آقجة، ووقف خوجة مصلح الدين برأس مال (٩٢٠٠٠) آقجة منه (٥٧٧٠٠) بفائدة و (٣٤٣٠٠) بدون فائدة، ووقف محمد فويفودا برأس مال ابتدائي (٨٦٥٠٠) آقجة تقدم ديونا بفائدة، ووقف كبكجي الحاج مصطفى برأس مال (١٢٠٠) آقجة بفائدة، ووقف إسحاق أفندي برأس مال (٧٠٠٠٠) آقجة وفائدة مسلمة (٤٠٠٠) آقجة[٢] .

القسم الثاني من الأوقاف:

وقف عزب بك برأس مال (١٤١٠٠) آقجة، ووقف حمزة بك برأس مال (٩٩١٠٠) آقجة، ووقف الحاج عبد الجبار أفندي برأس مال (١٥٠٠٠٠) آقجة، ووقف المرحوم أغري كاش أفندي برأس مال (١٥٠٠٠٠)، ووقف الحاج عمر الملحق بجامع جمزة بك ورأس ماله (١٢٠٠٠) آقجة، ووقف عرب زادة الملحق بجامع حمزة بك ورأس ماله (٢٤٠٠٠)

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى المجلد ٤، ص ٧-١٠.
(٢) المصدر السابق.

آقجة، ووقف محمود آغا برأس مال أساسي (٢٢٥٠٠٠) آقجة، ووقف تشاؤوش علي وأحمد أفندي برأس مال (٣٠٠٠) آقجة، ووقف حسين آغا برأس مال (٤٤٠٠٠) آقجة، ووقف سيلمز أحمد تشاؤوش من قرية كريمنتسا برأس مال أساسي (٢٨٠٠٠) آقجة، ووقف الممجي الحاج علي برأس مال أساسي (١٠٠٠٠) آقجة، ووقف حيدر أفندي برأس مال أساسي (٥٥٠٠٠) آقجة، ووقف الجامع برأس مال أساسي (٤٨٩٠) آقجة، ووقف كبك بك برأس مال أساسي (٢٠٠٠) آقجة، ووقف محمود بك برأس مال أساسي (٢٦٠٠٠٠) آقجة، ووقف محمد أفندي لدار القراء برأس مال أساسي (٤٠٠٠) آقجة، ووقف مصطفى سوباشي برأس مال أساسي (٤٢٠٠٠) آقجة، ووقف سنان جلبي برأس مال أساسي (٣٢٠٠٠) آقجة، ووقف كوش مميت برأس مال أساسي (١٢٠٠) آقجة، ووقف جامع حمزة بك برأس مال أساسي (١٠٠٠٠) آقجة، ووقف محمود بك برأس مال أساسي (٢٢٠٠) آقجة، ووقف تشاؤوش علي برأس مال أساسي (١٨٠٠٠) آقجة[١].

أوقاف القسم الثالث:

وقف يحيى القاضي، ووقف عرب بابا وهو جزء من جامع حمزة بك، ووقف بالي فويفودا[٢]، ووقف كاتب علي، ووقف ساري سنان الذي أعطي فائدة قدرها (٥٠) آقجة، ووقف حسين آغا، ووقف محمود آغا[٣]، ووقف الحاج خرم، ووقف السيدة فاضلة، ووقف محمود آغا[٤].

إن المعلومات المتعلقة بوقف جامع حمزة بك في ببتولا وهو عبارة عن تسجيل النقود بتاريخ ٦ أكتوبر ١٦٤١م يظهر لنا الارتفاع السريع في «رأس المال الوقفي». وقدم نفس الوقف في هذه المرحلة قروضًا بفائدة قدرها (٢٢٣٠٠) آقجة، وديونًا بدون فائدة قدرها

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى المجلد ٤ ص٩.
(٢) المصدر السابق المجلد ٤ ص٩.
(٣) المصدر السابق المجلد ٤ ص٩.
(٤) المصدر السابق المجلد ٤ ص٩.

(٥٠٠٠) آقجة[١]. والسجل المؤرخ بـ٣١ مارس ١٦٤٢م يفيد بأن رأس المال بلغ (٩٩١٠٠) آقجة[٢]. وهذا يدل على ارتفاع رأس المال الأساسي نتيجة للتعاملات المالية في الظروف الاقتصادية لتلك الفترة. وتحكمت هذه التغيرات في حالة رأس مال الأوقاف. وهناك معلومات مشابهة في دفتر تسجيل أموال سنان بك وخير الدين تشاؤوش وعيسى تشاؤوش التي جعل ريعها لجامع حمزة بك في بيتولا. ويفيدنا هذا الدفتر بمعلومات عن رأس المال الأساسي يمتلكه عدد كبير من الأوقاف في مقدونيا[٣] .

وقد حظيت العملية السريعة لتركيز رأس المال الأساسي الذي تمتلكه الأوقاف، وإعطائه قروضا بفائدة عن طريق الإيجارات المتوارثة بصيغة شرعية ومشروطة بمستوى تقدم معاملات التبادل بين الأموال والنقود، وبانتشار واسع في الإمبراطورية العثمانية. كما انتشرت أيضا ظاهرة استئجار الممتلكات الوقفية. وشهدت الساحة الاقتصادية إبقاء الأراضي ملكًا للأوقاف وامتلاك المباني والثمار للمستأجر[٤]. وحظي هذا النظام بشرعية من قبل الحكومة المركزية، وصار ظاهرة مشروعة في جميع المناطق التي يسكنها المسلمون. وكان الشرط الوحيد لاستئجار الممتلكات الوقفية إذن القاضي وإذن السلطان. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر حالة وقف المستأجر للبناية التي بناها على أرض وقفها رجل آخر. وفي هذه الحالة كانت البناية ملكًا لوقف آخر، و الأرض جزءًا من وقف آخر[٥] .

وكثيرا ما نجد معلومات عن أمثلة تأجير حق جمع الجزية المستحقة من النصارى للأوقاف المذكورة مثل أوقاف إلياس بك وغيره[٦]. و يسلم للمستأجر (مرسوم سام

(١) المصدر السابق ص٩٤.
(٢) المصدر السابق ص ٩١.
(٣) المصدر السابق ص ٨.
(٤) م. بيغوفيتش "الأوقاف....."
(٥) المصدر السابق.
(٦) الوثائق التركية، السلسلة الأولى المجلد ٤ ص٧.

سلطاني) ودفتر عليه طغراء سلطانية يعينه بجمع زيادة الجزية التي يجبر بها غير المسلمين لصالح الأوقاف المذكورة عام ١٦٤٠م، ويضاف عليها ضريبة جلوس السلطان على كرسي الملك قدرها (٥) آقجات. وكتب في طيات هذا الأمر السلطاني ملاحظة أن على كل واحد أن لا يعارض ولا يظهر عنادًا تجاه هذا الأمر المقدس[١].

إن المصادر غنية بمعلومات عن إيجار قرى كاملة من قبل الأوقاف. مثال على ذلك إيجار قرية اغري من قضاء بيتولا التي كان جزءًا من وقف داود باشا ومقرها سكوتاري. وعُيِّنَ «محْمَد سلاح دار» من قبل القصر السلطاني بجباية العائدات المختلفة عام ١٦٤٣م من هذه القرية التي كانت جزءًا من الوقف[٢]. ودفع «سلاح دار» المذكور أجرة قدرها (١٦٠٠٠) آقجة، والمبلغ المذكور أخذ و استلم من قبل الوقف[٣].

و تجدر الإشارة إلى أن استئجار المنشآت الوقفية لم يكن حكرًا على المسلمين وحدهم، بل كان يستأجرها النصارى و اليهود كذلك.

وفي نهاية عام ١٦٣٤م قام الذميان رايتشين نيكو (RAJCIN NIKO) ومتري يابلاني (MITRE JABLANI) من سكان قرية ليكوفتس من قضاء ماناستير باستئجار مطحنة ذات ثلاثة أحجار تحت سقف الواقف المرحوم أحمد آغا بإيجار سنوي ٣٠ حِملًا من القمح، منها عشرة أحمال من القمح الصافي وعشرون حملًا من الحبوب المختلطة. وكان كل واحد منهما ضامنًا للآخر بأنه سيدفع الإيجار المتفق عليه[٤]. ومثال آخر: إجارة مستمرة من قبل اليهود الساكنين في حي اليهود في بيتولا لجزء من وقف المرحوم مصطفى جلبي من مدينة أوهريد. و يتم دفع هذا الإيجار في

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق المجلد الثاني ص١١٨-١١٩.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

يــوم القديس ميترو كل ســنة[١]. ويمكننا أن نقرر أن تقســيم الممتلكات الوقفية كان مشروطا بصيغتها بطريقة شرعية، وكان نتيجة للتوسع في استعمال الإجارة المتوارثة المشهورة باســمها مقاطعة[٢] التي اقتحمت ودون حواجز أمامها جميع المناطق تحت الحكم العثماني بداية من القرن الخامس عشــر ثم الســادس عشر ثم السابع عشر الميلادي. وانفــردت الأوقاف بملكية الأرض، في حين انفرد المؤجرون بملكية المباني وثمــار الأراضي[٣]، وصورة ذلك إجــارة جزء من الأوقاف وتقديم رأس المال الذي تم جمعه من قبل ناظري الأوقاف قروضًا بفائدة، وبدأ بذلك دخول الربا على الســاحة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الحكم العثماني التركي في مقدونيا[٤] .

إن الدخول الســريع للمال الربوي في إطــار تبادل المال-النقود في الإمبراطورية العثمانية اســتعمل أيضًا من قبل الأوقاف. والوثائــق العثمانية التركية بداية القرن الســابع عشر الميلادي تشــهد بظهور اقتراض على نطاق واســع واستدانات كثيرة من قبل الرعية المســلمة والنصرانيــة في القرى. ونعلم من خــلال الوثائق أن أكثر الاستدانات على نطاق واسع شوهدت في القرى، وأغلب الحالات المسجلة في الوثائق هي حالات اســتدانة فردية، وهناك أيضًا أمثلة للاقتراض الجماعي لا ســيما لدى القرويين. وكان على المدين رد أصل القرض وما يســمى بفائدة «مشــروعة» نسبتها ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ ســنويًا. ومن الأمثلة المعروضة يتضح أن الدافع الرئيسي لهذا النــوع من الاقتراض كانت الحالة الاقتصادية الرديئة في قرى مقدونيا، كما نلاحظ أيضا ظاهرة تراكم الديون على القرى والمناطق المعينة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميلان ي. بيتشاناتس "دراسة عن الأوقاف....".

(٣) م. بيغوفيتش "الأوقاف...".

(٤) كيرستي بيتاسكي "دراسة عن الربا في مقدونيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي"، ١١٤-١١٥، إسكوبيا ١٩٧٠م.

أولًا: الاقتراض ورد القروض

توضح لنا الوثائق التركية هذه الظاهرة (الاقتراض بفائدة) بأمثلة معينة لقرويين (في غالب الأحيان) اقترضوا من الأوقاف وتمكن بعضهم من رد القرض إلى الوقف، في حين تعذر على البعض الآخر فعل ذلك وبقوا مدينين للأوقاف. وبعد تأمل دقيق في المعطيات عن تلك الفترة نحصل على نتيجة مفادها أن التحول من الاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد أصله تبادل النقود بالمال حصل في النظام الإقطاعي العثماني التركي، وبدأ استعمال النقود آلة للتسديد على نطاق واسع. إن دخول الأوقاف في نظام القروض وتمركز القوة المالية لدى الأوقاف جعله إلى حد ما المقرض الرئيسي في الإمبراطورية العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي، بل قبل تلك المرحلة[١]. وهذه بعض الأمثلة على الاستقراض من الأوقاف:

تذكر سجلات القضاة عام ١٦٢٢م القرض الذي أعطاه متولي وقف حسن تشاؤوش في بيتولا المدعو يوسف بن خليل لبولس بن نيقولا بضمان. ومبلغ القرض المقدم (٥٠٠) آقجة[٢].

وقبض المدعو أحمد ديدي من سكان حي «سحتا خوجة» في بيتولا دينا قدره (٥٠٠) آقجة بفائدة (٨٥) آقجة وضامنته زوجته. وتمت هذه الاستدانة بإذن المتولي. لقد سجلت هذه الحادثة في سجلات عام ١٦٣٨م[٣] . ووثيقة أخرى تتكلم عن اعتراف بالدين من قبل المدين وهو في هذه الحادثة يُوفى من قرية ريبارتسي (RIBARCI) من قضاء بيتولا الذي اعترف أنه استلم من جابي وقف أحمد باشا قرضًا قدره (٩٠٠) آقجة بـ"فائدة مشروعة"[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ١١٤.
(٢) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد ١، ص٧٧.
(٣) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ١٢٠.
(٤) المصدر السابق، المجلد ١، ص ٨٢ .

والمثال الثالث: استلم سيمو (SIMO) من قرية أغري كاش من جابي الوقف "أغري كاش" المدعو أحمد دينا قدره (٤٢٠) آقجة بفائدة مشروعة وذلك بإقرار منه[١].

وهناك أمثلة لحالات استقراض بدون فائدة أو ضمان، ومثاله: استقراض حسن آغا خادم الدولة من وقف حسين آغا قرضا قدره (١٠٠٠) آقجة بشرط أن يرد القرض في مدة ٢٠ يوما من تاريخ الوثيقة[٢].

ونجد في الوثائق أيضًا إفادات عن رد القروض من قبل المدين في الفترة المحددة مع زيادة فائدة مقررة لسنة أو أكثر من سنة: تسجل وثيقة يعود تاريخها إلى عام ١٦٢٢م تصريح ذي الفقار بك ومنصبه ناظر وقف محمد بك فويفودا في بيتولاو وبحضور بوشكو بن ستايكو من قرية راكوفا أن بوشكو رد القرض الذي استدانه من الوقف مع الفائدة المقررة قدرها (٧٥) آقجة[٣] .

وهناك تصريح آخر تمت كتابته من قبل المتعاقدين وبالتحديد بين أحمد جلبي متولي وقف سنان بك في بيتولا الذي أفاد أمام المحكمة وبحضور مدين علي بك من قرية ديلبغلي أنه وبصفته متولي الوقف استلم من المدين (٤٦٠٠) آقجة وهو رد القرض المستلم وفائدة قدرها (٦٩٠) آقجة[٤] .

ومضمون الوثائق يفيدنا أيضا بالقروض التي تم سدادها ولكن لم يبق منها شيء. وأفاد المستلف حسن بك متولي وقف فاضلة هاتون أمام المحكمة وبحضور الذمي بيقولا بن غرويو من قرية بروسنيك من قضاء بيتولا أنه قبض (١٢٠٠) آقجة قرضًا التي كانت دينا للوقف المذكور ولم يتبق شيء من القرض أو الفائدة[٥]. و يلحق بهذه

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ٤٧.
(٣) المصدر السابق، المجلد ١، ص ٧٦.
(٤) المصدر السابق، ص ٨١.
(٥) المصدر السابق ٢ ص ٨٤.

الحالات الوثيقة عن إقراض حسن بك غلام شاه من سكان بيتولا الذي أقر أمام المحكمة وبحضور الراهب دانيال وهو حامل الوثيقة أنه كان على دانيال دين تجاهي قدره (٢٠٠٠٠) آقجة وقد استلمت جميع المبلغ ولم يبق من الفائدة شيء[١].

وتصور لنا الأمثلة الآتية سداد القروض الربوية إلى الأوقاف من قبل المسلمين في الموعد المحدد:

في بداية سنة ١٦٢٣م سجلت لدى المحكمة الإفادة التي أدلى بها مصطفى خليفة ناظر وقف محمود أفندي ونصها: المدعو سنان وصفته الجابي قبض (٧٥٠) آقجة فائدة من القرض قدره (٥٠٠٠) آقجة كان على المدعو أتروجي كارا تجاه الوقف[٢]. وفي أمثلة أخرى نجد أن بعض المدينين كانوا يرهنون بيوتهم كضمان لتسديد القرض والفائدة المقررة في الموعد المتفق عليه. وتم توثيق هذه الظاهرة في المحكمة الشرعية في مدينة بيتولا وذلك بتصريح ذي الفقار بك وهو متولي وقف مَحْمد فويفودا، وهدف هذا التصريح تسوية القضية أمام المحكمة: المرحومة المذكورة فيما سبق كانت مَدِينَةً لدى الوقف بـ(٢٤٠٠) آقجة ورهنت بيتها في حي فيروز بك...ردت المرحومة وهي حية جزءًا من القرض قدره (٢٠٠٠) آقجة، وأنا الآن استلمت من المذكور أحمد (١٤٠٠) آقجة ولم يبق على المرحومة شيء وأنا أرد البيت المرهون إلى صاحبه[٣] .

مثال مشابه: هو إفادة متولي وقف «كوش ممي» التي أفادها في أغسطس عام ١٦٣٨م وهي مسجلة في سجلات مدينة بيتولا، وتتعلق بدين المرحوم محمد جلبي بن الحاج إلياس وكان من سكان المدينة على الوقف المذكور، وقدر الدين الأصلي

(١) المصدر السابق ص ١١٥.
(٢) المصدر السابق ص ١١٦.
(٣) المصدر السابق ص ٧٧.

(١٠٠٠) آقجة. يقول المتولي في إفادته أنه قبض هذا الدين من ميراث المرحوم محمد جلبي عن طريق أحمد ديدي وأكد أنه تم تسديد القرض الأصلي والفائدة المقررة إلى تاريخ تحرير هذه الإفادة[١] .

لقد كانت مسألة تسديد الديون من قبل المدينين الذين لم يكن بإمكانهم تسديد الدين في الوقت المحدد سببًا في التحاكم بين طرفي النزاع أمام المحاكم الشرعية وبكثرة، ونجد لذلك أمثلة للمسلمين ولغير المسلمين. ومن تلك القضايا التي تم رفعها إلى المحكمة قضية مؤرخة في ٥ يونيو ١٦٢٢م و هي دعوى رفعها الدائن ويدعى أحمد وهو جابي وقف محمود آغا في بيتولا ضد المدين ستويان من قرية دوبروميير بسبب دين قدره (٣٠٠٠) آقجة وفائدة قدرها (٤٥٠) آقجة لم يتم تسديد أي منها. حكمت المحكمة وبعد اعتراف المدين بأن عليه تسديد الدين[٢] .

مثال آخر: وفي نفس السنة قضية رفعها الدائن وصفته جابي وقف أحمد باشا في بيتولا ضد المدين بيتكو وذلك بسبب عدم تسديد الدين الأساسي من (٣٧٥) آقجة والفائدة المشروعة. وأقر المدعى عليه بثبوت هذا الدين وحكمت المحكمة بأن عليه تسديده[٣].

وفي بعض الحالات أجبر الضامن بتسديد الدين، وكثيرًا ما حكمت في ذلك المحاكم الشرعية. والمثال التالي يوضح ذلك: في فبراير ١٦٢٣م أدلى حسين من سكان بيتولا أمام المحكمة وهو يحتسب بذلك الأجر عند الله وبحضور المدّعى عليه الإمام الحاج أبي بكر بما يلي: كان على عثمان جلبي تجاه وقف «محمود آغا»

(١) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ١٢٠.
(٢) المصدر السابق، المجلد ١، ص ٧٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٨١.

دين أساسي قدره (٥٠٠٠) آقجة وفائدة (٧٥٠) آقجة لمدة ثلاث سنوات، وكان على الضامنين تسديد هذا الدين. وقام أحد الضامنين بتسديد الدين تجاه الوقف في الموعد المحدد و رفعت القضية أمام المحكمة ضد الضامن الثاني. وأنا اليوم أقر بأنني قبضت من الحاج أبي بكر الجزء الثاني من الدين، وأنا الآن أنسحب من الدعوى المتعلقة بالدين. وأنسحب تمامًا من الدين المتعلق بالمبلغ المذكور أعلاه[١].

وفي حالة أخرى رفع سليمان بك وهو متولي وقف «أحمد باشا» قضية أمام المحكمة الشرعية في بيتولا وأفاد بأن المذكور كرد أفندي الذي توفي كان عليه دين قدره (١٠٠٠) آقجة تجاه الوقف المذكور. علمًا بأن ابنه حسين جلبي ورث ماله فعليه تسديد الدين المذكور[٢] وبعد تشاور رفض حسين جلبي أن يسدد الدين وطلب أدلة على ذلك. دعا المدعي شاهديه وهما إبراهيم أفندي وعبدي جلبي اللذَيْن أقرا أمام المكمة وحلفا على ذلك بأن كرد أفندي لم يسدد دينه الذي كان عليه تجاه وقف «أحمد باشا». وبعد هاتين الإفادتين اتخذ القرار المكتوب[٣].

ومما يلقى مزيدًا من الضوء على وضع الضامنين في القضايا المتعلقة بتسديد الديون التي تم رفعها إلى المحاكم قضية مسجلة في مايو ١٦٣٦م وموضوعها دين كان على إسكافي يدعى بيتون تجاه وقف «محمود آغا» في بيتولا، وكان قدر الدين (١٠٠٠) آقجة والفائدة (١٥٠) آقجة. وبقرار من المحكمة تم نقل القيمة المذكورة التي كانت دينًا على الإسكافي إلى شخص يدعى ناصوح الذي ضمن الإسكافي[٤].

(١) المصدر السابق، ص ١١٨.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٨.
(٣) المصدر السابق، ص ١٣٩.
(٤) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٣٣.

ثانيًا: التوسع في الاستدانة من الأوقاف وتراكم الدين

إن ظهور التوسع في الاستدانة من الأوقاف لا سيما لدى القرويين في مقدونيا أمر ملاحظ في الوثائق العثمانية المتعلقة بمقدونيا. وشهدت مقدونيا تكثيف هذه الظاهرة في بداية القرن السابع عشر الميلادي لتستمر هذه العملية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين إلى نهاية الحكم العثماني في مقدونيا عام ١٩١٢م. وتتحدث الحجج الوقفية العثمانية المتعلقة بتاريخ مقدونيا عن أن استدانة القرويين قد انتشرت على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال نجد أن عددًا من القرويين من قرية معينة كانوا يستدينون من الوقف، وفي حالات أخرى يكون العدد أكبر، وحسب القوانين المعمول بها يكون كل سكان القرية ضمنة بعضهم لبعض، وفي حالة عدم إمكانية تسديد الدين ترفع القضية أمام المحكمة. إن المعطيات عن العقد الأول من القرن السابع عشر تتكلم عن أن وقف أحمد باشا (الذي بلغ رتبة الوزير في الدولة العثمانية) وهو جزء من مسجد شيخ خضر بالي وباسمه المتولي الذي تم تعيينه وتفريغه من قبل أحمد باشا قدم أكثر العائدات من النقود عام ١٦٠٧م قروضًا إلى من تقدم بطلب[1].

وتفيدنا هذه الوثيقة بأن القروض قدمت لسنة واحدة على سكان قرى مدينة بيتولا وضواحيها و هي بالتسلسل الزمني كما يأتي:

قرية فلوشين (VELISHIN) ودينها (١٦٢٠٠) آقجة والفائدة المقررة (٢٤٣٠) آقجة، وجميع سكان القرية ضمنة بعضهم لبعض. وقرية جابياني (ZHABJANI) ودينها (٤٣٢٠) آقجة والفائدة المقررة (٦٤٨) آقجة، وجميع سكان القرية يضمن بعضهم بعضًا. وفي غالب الأحيان إذا استدانت مجموعة من القرويين قرضًا من

(١) المصدر السابق، المجلد ١، ص ١-١٧.

الوقــف نجد أنهم يضمن بعضهم بعضًا، وكثيرًا ما نجد في عقود الاســتدانة النص الآتي: «جميع ســكان القريــة ضمنة بعضهم لبعض» أو النص «جميع ســكان الحي ضمنة بعضهم لبعض»[1].

وشكّل التوسع في الاستدانة من الأوقاف مشكلة لها خصوصية في دراسة الحركة الاجتماعية والاقتصادية ودراســة وضع طبقة القرويين في عملية الدخول الســريع للتعامــلات المالية النقدية في مقدونيا. ويعطينا الجدول الآتي صورة أوضح (المبالغ المذكورة هي بالـ«آقجة»):

القرية أو الحي (مدينة بيتولا) أو المدين الفردي	الدين الأساسي	الفائدة المقررة
حي فلاسينتسي	٥١٣٠	٧٧٠
قرية دولينتسي الصغيرة	٤٣٢٠	٦٤٨
قرية جروماز	٢١٦٠	٣٢٤
قرية لاهتسي الصغيرة	٥١٣٠	٧٧٠
يوريتسا ستويان من قرية تري	٥٠٠	٧٥
يوفو ميتريو بوغدان يوفان، وبتري يوفان، وستويان فينتشي من قرية درفنيك (DERVENIK)	٢٠٠٠	٣٠٠
كارتشي رايكو، وآتاناس جون، ويوفان آتاناسو ميتين رايكو من قرية جافاتو (GJAVATO)	١٥٠٠	٢٢٥
حسن بن عبد الله من قرية شين بريمتيا (SHËN PREMTJA)	١٥٠٠	٢٢٥ (الضمنة: متري فلكو، وبتكو ميخائل، وميتري فليو من قرية كليشتينا العلياء)

(١) المصدر السابق.

إن الأموال المستدانة من الوقف نفسه لسنة واحدة والدائنين المسجلين إما قرى كاملة أو عــدد من الأفراد من قرية معينة، وكان الضامن لهم في بعض الأحيان إما نصارى أو مسلمون. وسنعرض لهذه الديون حسب مبلغ الدين الأساسي والفائدة المقررة.

إن تحليل المبالغ التي قدمت قروضًا ونسبة الفوائد المقررة يثبت لنا أنها اعتمدت غالبًا على عدد ســكان القرية والقدرة الاقتصادية والملكية للمستدين، ويبين الجدول الآتي المبالغ التي استدانها عدد ١١٩ فردًا من إحدى القرى على النحو الآتي:

مبلغ الاستدانة(آقجة)	عدد مرات تكرار استدانة المبلغ
٥٠٠	٥ مرات
٦٥٠	مرة واحدة
٧٠٠	مرة واحدة
٨٠٠	مرة واحدة
١٠٠٠	١٣ مرة
١٣٠٠	مرة واحدة
١٥٠٠	١١ مرة
١٧٠٠	مرتان
٢٠٠٠	٢٣ مرة
٢٣٠٠	مرة واحدة
٢٥٠٠	مرتان
٣٠٠٠	١٤ مرة
٣٢٤٠	مرة واحدة
٤٠٠٠	١٢ مرة
٤٣٢٠	٣ مرات
٥٠٠٠	مرة واحدة
٥١٣٠	مرتان

مبلغ الاستدانة(آقجة)	عدد مرات تكرار استدانة المبلغ
٥٣٠٠	مرة واحدة
٦٠٠٠	٨ مرات
٦١٠٠	مرة واحدة
٧٠٠٠	مرتان
٨٠٠٠	مرة واحدة
٨٥٠٠	مرتان
٩٠٠٠	مرة واحدة
١٠٠٠٠	مرتان
١٣٠٠٠	مرتان
١٥٠٠٠	مرة واحدة
١٦٠٠٠	مرة واحدة
١٦٢٠٠	مرتان
من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠	٢١ مرة
من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠	١٣ مرة
من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠	٤ مرات
من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠	١١ مرة
من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠	٣ مرات
من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠	مرة واحدة
من ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠	٣ مرات
١٠٠٠٠	مرتان
١٣٠٠٠	مرتان
١٥٠٠٠	مرة واحدة
من ١٥٠٠٠ إلى ١٦٢٠٠	٣ مرات من قبل أفراد أو مجموعة من القرويين أو القرى بأكملها

كما نلاحظ من الوثائق التركية استمرار زيادة عدد المدينين من القرويين الذين حصل منهم تكرار الاستدانة أكثر من مرة. و أثناء العقد الأول من القرن السابع عشر بقيت نسبة الفائدة المقررة ١٥٪. و من مصادر هذه المعلومات سجلات وقف أحمد باشا والذي كان يتصرف بماله متولي الجامع الثاني في وقف أحمد باشا وهو جامع حيدر قاضي ألحان كردة الذي قدم أثناء عام ١٦٠٧م عشرة قروض جديدة أغلبها على قرى كاملة والضمنة في هذه الحالة جميع سكان القرى[١].

وتبرز لنا المعطيات عن رأس مال الوقف المذكور نمو رأس مال جامع الشيخ خضر بال الذي قدم مائة وتسعة عشرة قرضًا وجامع حيدر قاضي ألحان كردة الذي قدم عشرة قروض، وذلك من تسديد الدين الأساسي وقدره (٦٠٠٠٠) آقجة وما أضيف عليه بكونها فائدة تم تسجيلها في فواتير الفوائد عام ١٦٠٨م وبلغ (٩٠٠٠) آقجة. وقبل تقديم القروض الجديدة من جهة وقف أحمد باشا تم إثبات رأس المال الجديد قدره (٣٨٥٠٠٠) آقجة[٢]، وأثناء نفس السنة قدم الوقف السابق الذكر ثمانية قروض جديدة[٣].

وقبل تقديم القروض الجديدة خلال سنة ١٦٠٩م وتسجيل المدينين الجدد وعددهم ٦٢ [٤] (منهم أفراد مسلمون و غير مسلمين و مجموعات من قرى نصرانية وقرى بكاملها لا سيما من منطقة بيتولا) تم إعادة تحديد الفائدة المقررة لأوقاف الوزير الموقر والمستشار المشهور أحمد باشا وموقعها مدينة بيتولا. وبلغ رأس المال الأساسي للوقف المذكور (٤٠٠٠٠٠) آقجة[٥].

(١) المصدر السابق ص ١٥-١٧.
(٢) المصدر السابق ص ١٧.
(٣) المصدر السابق ص ١٨.
(٤) المصدر السابق ص ١٩-٢٦.
(٥) المصدر السابق ص ١٩.

ونجد في سجل مدينة بيتولا لعام ١٦١٠م إثباتات كثيرة عن انتشار ظاهرة الاستقراض من الأوقاف لدى المسلمين أفرادًا ومجموعاتٍ وسكانًا لقرى بأكملها. ونقرأ في السجل المذكور إفادات عن ٢٣ مدينًا جديدًا في منطقة بيتولا في العام المذكور[١].

إن تحليل المعطيات عن التطور المتواصل لهذه الظاهرة (الاستدانة من الأوقاف على نطاق واسع) يوصلنا إلى التعرف إلى تغيير نوعي في الفترة ما بين ١٦٢٣م إلى ١٦٣٩م وهو ارتفاع متوسط الدين الذي كان فيما سبق من المدة ما بين (٢٠٠٠) إلى (٤٠٠٠) آقجة[٢].

يلاحظ هذا التحول النوعي في الأمثلة الآتية: المدينون من قرية لاهتسي بيتكو بن ميلي وآتاناس وتسفيتكو وحداد يوفي بيتكو وبيتري بيتكو وميتري بيتكو ودوملي بيتكو والقس بيتكو وكيرو ميلي و سِمجري ميلي ويوفتشة جورجيو دودي ستويان وميلي ميتان ودومي مارتين...الخ الدين الأساسي: (٢٤٠٠٠) آقجة والفائدة السنوية المحددة (٣٧٠٠) آقجة، ومدة تسديد الدين سنة من تاريخ هذا العقد[٣]. وفي مثال ثان مشابه لقرويين من قرية لاهتس من سنجق بيتولا الذين حددت لهم الفائدة بمبلغ (٣٧٠٠) آقجة لسلفة قدرها (٢٤٠٠٠) آقجة، وخصمت الفائدة لسلفة بنفس المبلغ أي (٢٤٠٠٠) آقجة استدانها مجموعة من سكان قرية بولوزان وحددت لهم فائدة سنوية (٣٦٠٠) آقجة[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧-٣٦.

(٢) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الأول، ص ١٢٢. والوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ٩٧. والوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثالث، ص ٤١ و٥٧ و٦٠ و١٧٢و١٨٢.

(٣) الوثائق التركية، المجلد الأول، ص ٩٩.

(٤) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ٧٩-٨٠.

مثـال ثالث: المقرِض: وقـف «محمود أفندي»، والمدينـون: القس جورجو و دودي فلتشـي والقس سـاوي وسـتويكو مارتن وجرويو سـلافي وماني بيتكو وميلي تالي ويوفـان بانو وميتري بيتكـو من قرية لوزنان، ومبلغ الديـن (١٠٠٠٠) آقجة، بفائدة سنوية محددة (١٥٠٠) آقجة[١].

مثـال رابع: المقـرِض: وقف «قمر قادن»، والمدينون: نديلكـو دومان ويوفان نيدلكو ويوفان سـورجي وبيتسو دوغان ومارتن فيلي وفليان نيدلكو ويوفتشي ميلكو ونيدلكو فيليتشكو وكرستي نيدلكو وديمتشي ميلكو وبيتكو بيتري وتاني نيقولين وستايكو ميتري وسكان آخرين من قيرة بوييشتي (BOISHTE)، ومبلغ الدين (١٠٠٠٠) آقجة[٢].

مثـال خامس: المقرِض: وقـف «محمود أفندي»، والمدينون: سـكان قرية لوزنان، ومبلـغ الدين (١١٠٠٠) آقجة، والفائدة التي لم تسـدد (٧٠٠) آقجة، وتاريخ العقد: نهاية شهر يناير ١٦٣٩م[٣].

وبمتابعة تحليـل الوثائق التركية نلاحظ أن المدينين مـن مقدونيا كانوا ملتزمين بالمواعيد المحددة لتسـديد الدين والفائدة المقررة. ويشهد لهذه الدقة في تسديد ما عليهم من الديون المثالان الآتيان:

المثال الأول: إفادة متولي وقف «محمد آغا» التي أدلى بها أمام المحكمة الشرعية في بيتولا بحضور: بيتكو بن ستايكو ونيقولا بن ميتري وجروزدان بن ستولي وفيلتشي غـودة وسـكان آخرين من قرية باتش مـن قضاء فلورينا: لقـد قبضت من المدينين (٤٠٠٠٠) آقجـة كانت دينا عليهم تجاه الوقف ولم يَبْـقَ من الدين والفائدة المحددة شيء[٤]. والمثال الثاني: يتعلق بتسديد الدين من قرية سيربتسي (Srpci) التي سددت دَيْنَهَا تجاه الوقفين المختلفَيْن.

(١) المصدر السابق، المجلد الأول، ص ١٣١.
(٢) المصدر السابق ص ١٣٢.
(٣) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ١٤٥.
(٤) المصدر السابق، المجلد ١، ص ٩٠.

فـــي المثال الأول المقرض وقف «محمـــد فويفودا»، وأفاد متولي وقف المذكور بحضور كل من: يوفتشـــي بييو ويوفي بيتكو وســـكان آخرين من قرية سيربتســـي أنه قبض من المدينين (٢٥٠٠) آقجة كانت دينا عليهم تجاه الوقف ولم يبق من الدين والفائدة المحددة شيء[١]. وفي المثال الثاني المقرض وقف «فاطمة قادن» وأفاد متولي الوقف المذكور وهو ملا عبدالله زادة عبدي جلبي بحضور ســـكان من قرية سيربتسي أنه قبض من المدينين (٦٠٠٠) آقجة كانت دينًا عليهم تجاه الوقف من أصل الدين و قدره (١٢٠٠٠) آقجة[٢].

إن هذه الأمثلة تلقي مزيدًا من الضوء على ســـرعة وديناميكية تطور نظام تبادل المال بالسلع في مقدونيا أثناء القرن السابع عشر الميلادي، كما تثرينا بمعلومات عن انتشار ظاهرة تراكم الديون تجاه الأوقاف على الطبقة القروية في مقدونيا.

وفـــي وثيقة أخرى نقرأ عن دين تم تســـديده من قبل القرويين بعد مضي ســـت ســـنوات. وأفاد متولي وقف «سنان أفندي» أمام المحكمة الشرعية وبحضور كل من الذميين: راتكو نيقولين والقس فيلتشـــي وجرويو وميتري وتريفون فيلتشـــي وفيليب وجورجو وســـكان آخرين من قرية بريبيلتســـي (PRIBILCI) أنـــه قبض من الذميين الحاضريـــن (٣٠٠٠) آقجـــة كانت دينًـــا عليهم تجاه الوقـــف، و(٣٠٠٠) آقجة فائدة محددة كانت عليهم لمدة ســـت ســـنوات، ومجموع الآقجات المقبوضة (٦٠٠٠) آقجة، وتم تسديد إلزاماتهم المالية تجاه الوقف بالكامل[٣].

وهناك أيضًا حالات ديون فردية كانت على أشـــخاص معينين تجاه الوقف. مثال تلك الحالات دين أفراد من ســـكان قرية بروض بقضـــاء بيتولا. وصرح متولي وقف المرحـــوم أمير بك ومقره مدينة بيتولا أمام المجلس الموقر لعلماء الشـــريعة وبحضور

(١) المصدر السابق ص ١٢١.
(٢) المصدر السابق ص ١٢٢.
(٣) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ١٤٠.

كل من ميتانكو ديلجي وبابا برويتشـــي ويوفان شـــاركو أن دين المذكور ميتانكو تجاه الوقف مبلغ قدره (٧٠٠) آقجة، ودين المذكور برويتشي تجاه الوقف المذكور مبلغ قدره (١٠٠٠) آقجة، ودين المذكور يوفان مبلغ قدره (١٤٠٠) آقجة. قبضت وبصفتي متولي الوقف من هؤلاء المذكورين ما كان عليهم من ديون وتم تسديد ديونهم نهائيًا[١].

ولكي تضع حدًا لإمكانية إســـاءة التصرف من قبـــل ناظري الوقف وبعض القضاة اشترطت المحكمة في كثير من الأحيان التصديق من قبل الذميين على إفادات ناظري الأوقـــاف[٢] . ونجـــد في أحد الســـجلات القضائية النص التالي: بعـــد إدلاء المذكور بإفادته تم التصديق على هذه الإفادة من الذميين وتم تسجيل هذا في الوثيقة[٣].

ومع مرور الوقت و نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة للوضع المتدني الاقتصادي للقرويين، وأيضا نتيجة للمشـــاحنات التي كانت تحصل بين الطرفين في عقـــود الدين طلـــب من قبل المدينين ومـــع حضور الطرفين في الجلســـة القضائية وتصديـــق المَدِينِين على إفـــادات ناظري الأوقاف إخراج وثيقـــة مكتوبة تصدق على تسديد الدين وبعد إفادة المتولي أمام الشهود الحاضرين في الجلسة القضائية.

ونذكر على سبيل المثال إفادة حسن خليفة متولي وقف المرحوم «كرد بك» بتاريخ ١٣ مـــارس ١٦٣٤م بعد طلب من قبل الذميين ميو يوفان وجورجي بيتري من ســـكان قرية القديس تودور لإصدار وثيقة مكتوبة تثبت تســـديد الدين وقدره (١٠٠٠) آقجة[٤]. وفي بعض الحالات الأخرى التي تتكلم عن تســـديد الديون نفهم أن طالبي هذه الوثائق كانوا حاضرين أثناء الجلسة، ويعتبر ذلك منعطفًا جديدًا في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

(١) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٩٩.
(٢) م.بيغوفيتش "الأوقاف...".
(٣) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد ٣، ص ٩٩.
(٤) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ٥٦.

بين الرعية والسادة الإقطاعيين. ونجد هذه المعلومة في وثيقة مكتوبة في مايو ١٦٣٤م وهي أن متولي وقف المرحوم إسحاق جلبي ومقره مدينة بيتولا أدلى بتصريحه أمام المحكمة وبحضور ذميين من قرية قاجان وهم: فليان نيقولين وبيلكو ستويان وكرستي نيقولين ونيقولا جوشان وناس آخرين من نفس القرية: إن موكلي المذكور أعلاه خليل أفندي قبل وقبض من الذميين الذين سبق ذكرهم من القرية المذكورة (٤٥٠٠) آقجة تسديدًا للدين والفائدة المحددة، وبذلك تم تسديد دين المذكورين نهائيًا[١].

إضافة إلى ما ذكر سابقًا نجد أيضًا هذا النص: إن الذميين الذين سبق ذكرهم والذين طلبوا تحرير هذه الوثيقة أقروا وصدّقوا على تصريح عمر جلبي ومن ثم تمت كتابة هذه الوثيقة[٢].

مثال آخر: وهو متعلق بتسوية الدين بين أحمد جلبي وهو المتولي الذي عينه المرحوم الحاج مصطفى جلبي بيراقزادة في وقفيته في المنطقة المحظورة في بيتولا. وصرح من سبق ذكره أمام المحكمة وبحضور طالبي كتابة هذه الوثيقة وهم سلافي جورو وبييو وزلاتي ونيستور ويوفي وميرتشي ونيقلي وذميون آخرون من قرية طوبلتشان ما يلي: كان على الذميين المذكورين دين تجاه الوقف الذي أتولى إدارته أنا وقدر هذا الدين (٣٦٠٠) آقجة، وفائدة محددة (٨٠٠) آقجة. وقد استلمت وقبضت بصفتي متولي الوقف المبلغ المذكور وهو (٣٦٠٠) آقجة الدين الأساسي و(٨٠٠) آقجة الفائدة المحددة، وبذلك تم تسديد الدين نهائيًا[٣]. وفي نهاية الوثيقة المذكورة نجد أيضًا النص الآتي: الذميون الذين من أجلهم حرّرت هذه الوثيقة وتم كتابة إفادة أحمد جلبي أقروا بالإفادة المذكورة شفهيًا. وكل ما جرى تم تسجيله في هذه الوثيقة[٤].

(١) المصدر السابق ص ٧١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص ١١٥.
(٤) المصدر السابق.

وتشـــهد هذه الفترة من التاريخ العثماني في مقدونيا أيضًا ظهور إقراض القرويين في مقدونيا من قبل الجنود في الجيش العثماني. فقد أدلى شخص يدعى محمد وهو جندي في الجيش العثماني ومن سكان بيتولا المحروسة بإفادته أمام المحكمة الشرعية وبحضور من طلبوا المحكمة بتحرير هذه الوثيقة وهم: روبي برويكو وجورجو ستافروو أفرام بيتري والقس ســـتويكو وميتري نيقلي وتســـفيتكو نيقولا وكلهم ذميون من قرية بولوزان والتي هي جزء من وقف تشـــاؤوش بك، وحضر هذه الجلســـة قرويون آخرون لم تسجل أسماؤهم في محضر الجلسة. ونص الإفادة: قبل تسع عشرة سنة من تاريخ هـــذه الوثيقة أقرضت الذميين في القريـــة المذكورة بمبلغ قدره (٦٠٠٠) آقجة على أن يشـــغلها بفائدة، واليوم تم تســـديد الدين والفائدة المقررة وذلك بقبضهما من الذميين المذكوريـــن ولم يبق عليهم أي إلزام مالي تجاهي[١]. وصادق ذميو القرية المذكورة على تصريـــح الجندي محمد وما جرى تم توثيقه بطلب منهم[٢]. والمدينون الذين لم يقوموا بتسديد ديونهم تجاه الوقف من سكان قرى مقدونيا من النصارى ومن المسلمين ووجهوا برفع الدعاوى ضدهم أمام المحاكم الشرعية ونطقت الأحكام القضائية ضدهم.

إن الوثائـــق التـــي بين أيدينا ثريـــة بالمعلومات عن حالة ووضـــع المدينين في تلك المرحلة، وعن الإجراءات القانونية التي اتخذتها الأوقاف في حالات تأخير تســـديد القروض وفي حالات عدم تســـديدها. ويعود تاريخ هذه الوثائق إلى القرن الســـابع عشر الميلادي، وهذا لا يعني عدم وجود هذه الظاهرة من قبل أو أثناء فترة استيلاء الدولـــة العثمانية على هذه المنطقة. وحظيت الأوقاف في هذه الفترة بملك كبير من الممتلكات الثابتة والمنقولة والنقود، وهي كانت حرة في التصرف فيها[٣] .

(١) المصدر السابق ص ١٣٢.
(٢) المصدر السابق.
(٣) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.

إن السجل المكتوب بتاريخ ٥ يوليو ١٦٢٢م يحتوي على النص الآتي: أقرّ المقرض وهو سليمان بك ناظر وقف أحمد باشا وبحضور كل من جوركو بن ستالي جوريلا وكيرو بيدار ونوفاك ستالي وسكان آخرين من قرية نيغوتين أنه تم تسديد جزء من الدين كان على المذكورين وهو (١٤٥٠٠) آقجة، وتم في التاريخ المذكور تسديد جزء وهو (٥٠٠٠) آقجة، وبقي عليهم دينٌ قدره (٩٥٠٠) آقجة. تم تسجيل هذه الإفادة[١].

وهناك أيضا معلومات عن إجراءات اتخذت لتسوية النزاعات بين المقرضين والمدينين ومثاله: صرح الإمام عمر خليفة وصفته متولي وقف سنان أفندي وبحضور الذميين ستويكو بن راحيل وكيرو بن ناقلي من قرية ناغوتشان بما يأتي: عليهم دين تجاه وقف وقدره (١٧٠٠) آقجة وهم ضمنة بعضهم لبعض. أطلب أن يتم مساءلتهم[٢]. في السجل نفسه نقرأ أنه تم مساءلتهم وأنهم أقروا بإفادة الإمام وأمروا بتسديد الدين، وحرر كل ما جرى في الوثيقة المذكورة[٣]. والمدينون الآخرون من نفس القرية وهم الذميون ميتري بن بييو وتسفيتكو بن تودور أقروا من غير إجبار أو إكراه وبحضور المتولي أن عليهم دينًا أساسيًا قدره (٣٥٠٠) آقجة تجاه الوقف المذكور[٤].

والسجل المحرر بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٦٣٣م عن دين كان على سكان قرية بوديز في ضواحي بيتولا تجاه وقف المرحوم درويش أفندي وقدره (١٠٠٠٠) آقجة يفيدنا بهذه المعلومات: تم تسديد جزء من الدين و قدره (٩٢٠٠) آقجة، ولم يسدد حتى الآن الجزء المتبقى من الدين وقدره (٨٠٠) آقجة. وتم تسليم الذمي نيقلي من القرية المذكورة إلى المحتسب. تم تسجيل ما يلي بطلب حسن متولي الوقف الذي ذكر فيما سبق[٥] .

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد ١، ص ٧٤.
(٢) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ١٨.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق ص١٤-١٥.

وقد اتخذت المحاكم الشرعية إجراءات قانونية تجاه المسلمين الذين كان عليهم ديون تجاه الأوقاف ولم يتم تسـديدها في الوقت المحدد وذلك في سـبيل تسديد تلك الديون. فقضاة تلك الفترة كثيرًا ما كانوا ينظرون في هذه النزاعات ويحكمون بما كانوا يرونه حقا وعدلا، وسـجلات المحاكم الشـرعية غنية بالمعلومات عن تلك النزاعات. ومن الأحكام التي حكم بها القضاة لفصل النزاعات تقسيم ما كان يملكه المدين بين غرمائه. مثال ذلك دين كان على بيري بك تجاه وقف إسكندر بك ووقف لائحي أفندي وأوقاف أخرى وحكمت المحكمة بتقسـيم ما كان يملكه بيري بك بين غرمائـه، وتفاصيل ملكه كما يأتي: ملكه الثابت في الحي المذكور ويحده ملك علي أفندي وديلاق مصطفى وحسـن بن مصطفى و كرد على والشارع العام وهو مكون من: بيت، ومطبخ، وبئر، وبيت آخر، وفرنين، ووعريش، وقناة صغيرة لتوصيل المياه وثلاث شـونات، وحديقتين، وغرفة، وعريشـين، وثلاث حدائق، كل ما سـبق قوم بـ(٣١٠٠٠) آقجة. وفي المـزاد العلني لم يعرض أحد أكثر من هذا المبلغ الذي جاء في عرض محمود آغا، وقبل الثمن من قبل البائع وتم تمليك المشتري لما اشتراه في حدوده[١]. وهناك حالات لم تتم فيها تقسـيم ممتلكات الغريم أو الضامن لا سيما في حالات وفاة الضامن، ومثاله ما تم تسـجيله بداية عام ١٦٢٣م من إفادة متولي وقف إسكندر بك التي أدلى بها أمام المحكمة الشرعية بحضور وكيل المرحوم علي بابا جاء فيها: أنه كان على المرحوم دين قدره (١٧٠٠٠) آقجة تجاه الوقف المذكور، وبعدما قرر تقسيم ماله بين الغرماء استلمت (٩٢٠٠) آقجة. جاء في نهاية الوثيقة أن إفادته تسجل[٢].

(١) المصدر السابق، المجلد الأول، ص ١٢٢.
(٢) المصدر السابق ص ١٣١.

ثالثًا: تدخل السلطة المركزية في صون الأوقاف

وظهرت مع مرور الزمن الاختلالات الأولى في عمل الأوقاف وأعطاب في إجراءات صيانة ممتلكات الأوقاف. ونتج هذا الوضع بسبب تساهلات وفساد في عمل من كانوا ملزمين برعاية وصيانة الأوقاف. والسبب الرئيسي في الإضرار بالوقف في غالب الأحيان كان المتولين، ولذا نجد معطيات كثيرة عن تدخل السلطة المركزية لإصلاح ما كان يحصل من الإضرار بالأوقاف نتيجة لتقصير المتولين والهيئات التي كانت تدير الأوقاف في عملها. والسبب الثاني في تدخل السلطة المركزية في عمل الأوقاف كان رغبة الدولة في الإمساك بزمام الأمور في الدولة عمومًا، وكذلك الحفاظ على المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدينية، والثقافية، والتعليمية لأعيانها، والحفاظ على النظام العسكري الاستراتيجي الذي كان له منزلة رفيعة في النظام التماري السِبَاهي ثم في نظام الضيعات (العِزَب) الذي انتشر فيما بعد في مناطق كانت تحت الحكم العثماني لقرون وهي مقدونيا وشبه جزيرة البلقان[1].

ويعتبر هذا التدخل من السلطة المركزية ضروريًا في حينه لا سيما بعد ظهور إساءة الاستخدام من قبل من تولى أمر الأوقاف وبعض القضاة الفاسدين الذين كانوا على اتصال بهم ولم يراعوا في عملهم الأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بالأوقاف. ومن أقدم الوثائق من هذا النوع أمر قضائي أصدره القاضي بيرغوا في عام ١٥٦٧م وهو رفع قضية ضد المتهم فرحات وهو متولي وقف خديجة سلطان في مدينة فيز الذي لوحظ في عمله تجاوز الأحكام الشرعية والقانونية. وجاء في الوثيقة: آمر بتنقيح عمله متوليًا إلى الآن والتدقيق فيما صرفه من الأموال من حيث إمكانية الحصول على أدلة تثبت الاتهامات المتعلقة بتجاوز الشروط المنصوص عليها

(١) دانتشو زوغرافسكي "نمو البوادر الرأسمالية في مقدونيا خلال الحكم العثماني"، إسكوبيا ١٩٨٠م.

في الوقفية، ثم آمر بنتائج التنقيح أن ترسل إلى إسطنبول وذلك بهدف الحصول على مزيد من التوجيهات المتعلقة بهذه القضية[١].

ومن الأمثلة الأخرى المتعلقة بمقدونيا أمر سلطاني يعود تاريخه إلى القرن الخامس عشر الميلادي والموصل إلى قاضي إسكوبيا عن طريق سنجق بك دوكاجين وجاء فيه أمر بمراجعة عمل محمود وصفته متولي وقف المرحوم مصطفى باشا الذي لوحظ في عمله في الوقف المذكور فواتير بمبالغ كبيرة ليس لها أي تعليل أو جهة تم صرفها إليها. وأمر القاضي باتخاذ الإجراءات الشديدة القانونية لتسديد ما على الوقف من المصاريف غير المغطاة. ويقوم بتغطية هذه المصاريف المذكور محمود، وفي حالة رفض ذلك على القاضي أن يأمر بتغطية تلك المصاريف من مال محمود الخاص وأن يأمر باعتقاله وإرساله بالحراسة إلى إسطنبول[٢] .

وأمر سلطاني آخر أرسل إلى بك مدينة إسكوبيا ومن ثم إلى القاضي وهو متعلق بإحراق حبوب وقفية من وقف يحيى باشا وطلب مراجعة حسابات الوقف المذكور التي لم تراجع زمنا طويلا، وتم إرسال مدقق في الحسابات. و جاء في الأمر أيضًا طلب مراجعة دقيقة وقانونية لعمل سيد جعفر الذي يتولى أمر الوقف في إسكوبيا[٣]. وإذا ثبت أن هناك أشخاصًا مدينين لدى وقف يحيى باشا فعليهم تسديد تلك الديون مباشرة. وأضيف إلى هذا الأمر ملاحظة وهي نصيحة بتوخي الحذر من قبل كل من يتولى أمر إدارة الأوقاف، وأن لا يتم أي تجاوز للأحكام الشرعية والقانونية. وطلب السلطان سرعة إنجاز المهام المتعلقة بسيد جعفر من إسكوبيا وإرسال النتائج التي تم الحصول عليها في تقرير موسع إلى إسطنبول[٤].

---

(١) آ أو. إيني فوند، م د ٢٠.
(٢) المصدر السابق ص ٦٢.
(٣) المصدر السابق ص ٦٣.
(٤) المصدر السابق.

ويلحق بالأمثلة السابقة أمر سلطاني أرسل إلى قضاة مدينتي إسكوبيا وإشتيب لمراجعة وضع وقف الشيخ عبدالكريم أحد شيوخ طريقة صوفية الذي وقف ملكه في مدينة إشتيب وذلك بعد مرافعة من المدقق والمتولي الحالي وموظفين آخرين ضد المتولي السابق الذي كان في نفس الوقت مدقق الوقف. واتهم المتولي السابق بنهب أموال الوقف المذكور وبالاستيلاء على كمية كبيرة من الطعام[١]. إن أصحاب هذه الدعوى تقدموا إلى السلطان بطلب رد ما نهب إلى مالكه الحق، وجاء الجواب بأمر مثول المتولي والناظر أمام المحكمة الشرعية في إسكوبيا بملاحظة تالية: أن يقوم المذكور أعلاه بإعادة كل ما أخذه وهو مدون في الدفاتير الموجودة، وعلى القضاة أن يتحققوا من ثبوت ما أدين به وإذا ثبت سوء التصرف فعليكم بمصادرة جميع ما يملكه إلى قرشه الأخير ثم عليكم إحاطتي بما حصل[٢].

وجاء في فرمان سلطاني بداية عام ١٦٢٢م الذي أرسل إلى قاضي مدينة بيتولا أمر بتعيين كاتب جديد في وقف المرحوم الحاج مصطفى ووقف الحاج عصمان من نفس المدينة وذلك بسبب الأضرار والظلم الحاصل للوقفين من قبل كاتبهما السابق[٣]. وفي وثيقة أخرى من تلك الفترة نقرأ عن تدخل السلطان بسبب تجاوز صلاحيات من قبل القاضي الذي بدأ يتدخل في صلاحيات متولي وقف تشاؤوش بك في قضاء بيتولا وهو قائم على عمله كما يليق بذلك المنصب وكما اشترط ذلك «العبيد الذين تم عتقهم»[٤]. وجاء ذلك بعد شكوى امرأة اسمها رابعة وهي أَمَةٌ معتوقة ومعينة في منصب متولية الوقف من قبل الواقفين في وقفية مصدقة بمرسوم سلطاني. وجاء في شكوى المذكورة أعلاه أن القاضي هاشم الذي ليس له أي علاقة بالوقف أقال

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، ٣/٧٨.
(٣) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الأول، ص ٦٥.
(٤) المصدر السابق ص٦٨.

زوجها من منصب المتولي بظلم وعيّن نفسه وكيلًا للواقفين بتزوير الوثائق وبالتدخل المستمر في عمل المتولي. وبعد التثبت من هذه الشكاية أمر السلطان أن يتم تنفيذ ما كتب في الوقفية وأن يمنع القاضي المذكور وغيره من القضاة من التدخل وإساءة المعاملة وذلك بتجاهل شروط الواقف وما جاء في المرسوم السلطاني[١].

ونجد في الوثائق أيضا شكاية سيدة تدعى فاطمة وهي بنت الحاج عصمان التي رفعتها إلى المحكمة الشرعية وصرحت فيها أن وقفية العبيد المعتوقين أمرت بصرف (٤) آقجات يوميًا على العبيد المعتوقين إلى الأبد ثم قام المتولي الأخير بسوء استعمال الوقف وذلك بمنع وتأخير مستحقهم اليومي، وسبب ذلك أضرارًا عليهم وعلى أهاليهم. ومن سوء تصرفه أنه عيّن في منصب كاتب الوقف رجلًا ليس من العبيد المعتوقين كما هو شرط في الوقفية[٢]. وبعد النظر في هذه الشكاية أمر السلطان بإقالة الكاتب القديم وعين كاتبًا جديدًا وجعل له مستحقًا يوميًا (٤) آقجات كعبد معتوقٍ[٣].

وبهذا السبب تدخل المسؤولون من السلطة المركزية في عمل القضاة، لا سيما الذين لم يقوموا بالدفاع عن الأوقاف وصونها كما هو واجب عليهم وفقا لتعاليم الشريعة السمحة. واستغل بعض القضاة صلاحياتهم للاستيلاء على ممتلكات غيرهم، لا سيما على أملاك الصغار الذين حصلوا عليها عن طريق الإرث. وصورت هذه التجاوزات تأسيس الأوقاف باسم أولئك الصغار ظلمًا عليهم وغصبًا لأموالهم. فكان تدخل السلطان يضع حدًا لتلك التصرفات، ومثاله في بداية القرن السابع عشر الميلادي أمر سلطاني موجه إلى قضاة سيروزا ودمير حصار بالتحقق

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص ٧٢.
(٣) المصدر السابق.

من تهمة ضد القاضي علي زيد زادة الذي اتهم بإنشاء وقف من ملك الحاج سفر ونتج عن ذلك إضرار وظلم في حقه[١]. وجاء الأمر بتسوية هذه القضية: في وقت وصول رسالتي إليكم تحققوا بحضور الطرفين مما يلي:هل وقف المدعو الحاج سفر ملكه وإن لم يحصل ذلك فتحققوا هل هو وارث حقيقي للمرحوم، وفي حالة تبين أن المذكور لم يقم بوقف ماله فعليكم بتوضيح كيف وبناء على ماذا قام القاضي بوقف ملكه[٢].

إن أكثر الشكايا المتعلقة بعمل الأوقاف شكايا متعلقة بالعمل الاقتصادي للأوقاف. وبرزت في تلك الفترة صور مختلفة للتجاوزات المالية من قبل من تولوا أمر الوقف، ومن قبل قضاة، ومن قبل إداريين لهم تأثير، وعسكريين متقاعدين لا سيما من الأعيان وأمراء المناطق. هناك أيضا أمثلة لسوء تصرفات عامة الناس لا سيما الذين كانوا على اتصال مباشر بالأوقاف وكانوا موكلين بأعمال مختلفة لدى الأوقاف ولم يراعوا في عملهم الأمانة وتعاليم الشريعة. وسنذكر أمثلة عن تدخل السلطة المركزية التي توضح لنا المواجهات بين حاملي الحقوق الشرعية والطبقات الاجتماعية الذين كانوا يدافعون عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

نقرأ في سجل مدينة بيتولا المؤرخ في مارس ١٦٢٣م والمتعلق بوقف قريب من قرية بوكوفو من قضاء بيتولا أن المتولي السابق أخذ من عائدات القرية. وبعد التدقيق في الحسابات من قبل الموظفين في المحكمة وبحضور الشهود تبين أنه مدين لدى الوقف بـ(٦٠٠٠) آقجة. وأمر المتولي بتسديد هذا الدين رغم إنكاره لذلك[٣].

(١) المصدر السابق.
(٢) آ أو. إيني فوند، م د ٨٠.
(٣) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الأول، ص ١٢٥.

وفي مثال آخر لسوء تصرفات المتولي في ملك الوقف نقرأ أن المتولي السابق في وقـف المرحوم محمود آغا في مدينة بيتولا أقر بأنـه مدين لدى الوقف بـ(١٥٠٠٠) آقجة فأمرت المحكمة بتسديد الدين المذكور لأنه لا يجوز صرف أموال الوقف[١].

ونجـد في بعض الفترات تدخلًا صارمًا من قبل السـلطة المركزية وعلى رأسـها السلطان ضد الظواهر السيئة المتمثلة في الإضرار بالأوقاف وممتلكاتها ومؤسستها الاقتصاديـة، والاجتماعية، والدينية، والخيرية، والثقافية، والتعليمية. ونقرأ في أمر سلطاني صادر في بداية القرن السابع عشر الميلادي الموجه إلى قاضي مدينة بيتولا الرد الصارم والموقف الشـديد في إنكار التجاوزات والمخالفات ضد القانون من قبل السلطة المركزية. ويؤكد ويكرر في نفس الأمر على ضرورة التدقيق في جميع حسابات القاضـي السـابق أحمد وعمله المتعلق بممتلكات وقف الحـاج بكر في بيتولا، ويأمر بإرسـال القاضي المذكور إلى إسـطنبول فور وصول هذه الرسالة. وإذا قاوم المذكور أعلاه ولم يخضع لهذا الأمر فعليكم إرساله إلى إسطنبول بحراسة من الضباط[٢].

وفـي وثيقة أخرى عن التدخل من السـلطة المركزية لمقاومة الفسـاد الذي ظهر فـي إدارة الأوقـاف نجد أمرا وجه إلى متولي وقف الحـاج بكر في بيتولا يؤكد فيه تفعيل القرار بالتدقيق في الحسـابات مع ملاحظة أن يرسل ناظر هذا الوقف ومعه سجلات الوقف والحسابات فورا إلى إسطنبول[٣] .

ومع مرور السنين ازداد التدخل المركزي من الدولة العثمانية ضد الموظفين الذين ظهر منهم سـوء التصرف والفسـاد في إدارة الأوقاف في مقدونيا خصوصًا، وشبه جزيرة البلقان عمومًا. وازداد عدد هذه التدخلات وشـدتها. وترتبط هذه الظاهرة

(١) المصدر السابق ص ٥٧.
(٢) آ أو. إيني فوند، م د ٨٢.
(٣) المصدر السابق ٣/٨٢.

بزيادة في عدد الأوقاف ونمو ثروتها المادية[1] .وبظهور الانقسامات الطبقية في الإمبراطورية العثمانية التي تميز بها النظام الإقطاعي التماري السباهي، أدت هذه الانقسامات إلى صدام بين المصالح الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية بين الطبقة الغنية من الإقطاعيين والطبقة الفقيرة وأكثرها المزارعون والعبيد. ونتج عن هذا الوضع سياسة الطبقة الحاكمة والنظام الإقطاعي لصيانة الأوقاف كأشكال، وأصناف اجتماعية، واقتصادية، ومجمعات خيرية. إن دوافع السلطة المركزية لاتخاذ هذه المواقف، والإجراءات أولًا النظام الاجتماعي في الإمبراطورية العثمانية، وثانيًا الحاجة إلى رعاية وحفظ الملك الخصوصي.

وبعد الاطلاع على الأمثلة السابقة التي تصور لنا بشكل أو بآخر ما كان يحدث في تلك الفترة يمكننا أن نقرر بأن أغلب هذه التدخلات من السلطة المركزية كانت متزنة لأن الهوة الكبيرة بين الإقطاعيين وأصحاب الطبقة الثرية من ناحية، والفلاحين وأصحاب الطبقة الفقيرة من ناحية أخرى أدت إلى تمركز القوة الاقتصادية والاجتماعية في الطبقة الثرية. وهذه القوة المتمركزة في هذه الطبقة تمثلت وبرزت في تدخلها في أنشطة الأوقاف من قبل الموظفين الحكوميين والأعيان، والوجهاء، وأصحاب المناصب في هرم الدولة العثمانية والعسكريين، والمتقاعدين الذين كانوا يتطلعون إلى الحصول على مناصب ما في الأوقاف. وللوصول إلى الهدف الذي وضعوه أمامهم كانوا يفتعلون الوقفيات الكاذبة والمزورة[2] . ونقرأ في الوثائق التي بين أيدينا أن متولي وقفي الحاج محمود وسانكو شاؤوش راسل السلطان وشكا إليه تدخل بعض الأشخاص في عمله كمتولي للوقفين ونتج عن تلك التدخلات ظلم كبير في حق الرعية. وطلب المتولي أن يقرر السلطان في هذه القضية بالعدل وأن يصون

(١) خليل إينالجيك "الامبراطورية العثمانية"، بلغراد ١٩٧٤م.
(٢) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثالث، ص ٧٦-٧٧ و٨٤-٨٥.

مصالــح الوقف[١] وجاء رد الســلطان في أمر وجهه إلى قاضــي بيتولا و طلب بأن توضح جليًا مســألة التدخلات وأن يُوجه إنذارٌ إلى الأشــخاص الذين ليس لهم حق التدخل في عمل الأوقاف والممتلكات الوقفية[٢] .

إن مستوى تدخلات السلطة المركزية - وفي كثير من الأحيان من السلطان نفسه- توقفت على طبيعة الخصومات كما هو جلي في قضية تم تأريخها في شــهر فبراير عام ١٦٣٥م بعد شــكاية من شــخص يدعى كرت وصفتــه متولي وقف عبدي بك تم تعيينه بمرسوم (برات) سلطاني إلى السلطان بسوء المعاملة من قبل الموظفين الإداريين مع سكان الحي وطلبهم المتتالي بأن يدفع كرت الضرائب كبقية الرعايا[٣]، وجاء الرد السلطاني وهذا نصه: «كل من بيده برات إمبراطوري فهو شخصية عسكرية. فإذا كان في يد كرت المذكور برات إمبراطوري فهو شــخصية عسكرية»[٤]. ويضيف السلطان في رسالته إلى قاضي بيتولا إن كان الوضع فعلًا كما جاء في الشكاية فعلى القاضي أن يعمل وفق تعليماته الســامية وأن يمنع الموظفين الإداريين من إزعاج وسوء معاملة أي شخصية عسكرية. لأنه شخصية عسكرية وأولاده شخصيات عسكرية[٥].

ومع التدخلات للدفاع عن الشخصيات العسكرية الذين كثيرا ما كانوا يقومون بتولي أمور الأوقاف اضطرت الســلطة المركزية أحيانًا أن تتدخل لتدافع عن الرعايا العاملين فــي القرى الوقفيــة الذين كانوا يجبــرون على دفع ضرائب غير معقولة وتعســفية. ويذكر سجل بيتولا المدون في ٧ مارس ١٦٣٥م رسالة خزندار باش من موظفي القصر

(١) آ أو. إيني فوند، م د ٩٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ١٣٥.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.

السلطاني المرسلة إلى السلطان ومضمونها أن جميع الضرائب والعائدات التي أخذت من رعايا قرية أغري إماذ في ناحية بيتولا وأوقاف داود باشا وناظرها كاتب هذه الرسالة مسجلة كعائدات مستحقة للوقف، ثم إن الدفتر الجديد السلطاني ينص على إعفاء الرعايا من ضريبة عوارض ديوانية وضريبة التكاليف العرفية[١].

ووفقًا لنفس السجل يتضح لنا أن هذا الفعل (أخذ ضريبة عوارض ديوانية وضريبة التكاليف العرفية) لم يكن متعارفًا عليه فيما سبق، ولكنه حصل في ذلك الوقت نتيجة تحالف القضاة مع الجباة الذين يجمعون الضرائب. وبعد أخذ الضرائب من قريتي أغري إماسم وأغري إبوشتم بالقرب من قرية أغري إماذ الوقفية التي طلبوا منها الضرائب أيضًا، حيث طولبت هذه القرية بدفع ضريبة عوارض ديوانية وضريبة التكاليف العرفية وضريبة الغنم[٢].

ويرد في الرسالة أيضًا أن جباة الضرائب الذين كانوا يلزمون القرى الوقفية بدفع الضرائب كانوا يطلبون كذلك أشياء من الأموال لهم و للموظفين الإداريين (أهل العرف) مما أدى إلى تفشي الفقر وتدني الوضع الاقتصادي في تلك القرى وبداية الهجرة من القرى تجاه المدن[٣].

وسعيًا للحد من تلك الانحرافات قرر السلطان بأن لا تُزْعَج ولا تُؤذى القرى والقرويون بتلك الضرائب (ضريبة عوارض ديوانية، وضريبة التكاليف العرفية، وضريبة الغنم) لما في ذلك من مخالفة للدفتر الجديد الإمبراطوري، والسلطات المحلية ملزمة بالرجوع إليه. وعلّل السلطان هذا الموقف الذي اتخذه بأن سكان القرى الوقفية -ومنها القرية أغري إماذ في قضاء بيتولا المسجل في دفتر الموقوفات

(١) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ١٣٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

المحفوظ في الخزانة الإمبراطورية-هم مسجلون في دفتر خاص وهم معفون من ضرائب الديوان والضرائب الأخرى المشابهة[1] .

ومن أجل ذلك تم إعلان هذا الأمر السلطاني، وأمر قاضي مدينة بيتولا أن يقوم بالإجراءات اللازمة وفقًا للشريعة ولما ينص عليه الدفتر الإمبراطوري، وأن لا يسمح لأحد بإزعاج وأذية الرعايا في الأوقاف لما في ذلك من مخالفة لضوابط الدفتر الذي بين أيديكم[2].

إن الأمثلة السالفة الذكر تسمح لنا بأن نقرر أن اهتمام السلطة المركزية بصون الأوقاف كان نتيجة لسعيها في تحقيق العدل في رعاية وصيانة الأوقاف، وللدور المهم الذي كان للأوقاف في عملية تدعيم النظام العثماني التماري السباهي. إن تدخلات السلطة المركزية والسلطان نفسه في عمل الأوقاف تثبت لنا أيضًا وجود فساد في إدارة الأوقاف أو في عمل موظفيها، وتدخل العوامل الخارجية في تحديد وإدارة عمل الأوقاف. وهذه المشاكل التي حصلت والتي أدت إلى الأضرار الكثيرة في الأوقاف هي التي اضطرت السلطات المركزية للتدخل.

إن إجراءات السلطة المركزية لضبط هذه الظواهر مذكورة أيضًا في أمر سلطاني صادر في ٢٥ فبراير ١٦٣٥م جاء فيه شكاية متولي وقف المرحوم داود باشا في إسطنبول وبيتولا والطلب بالتدقيق في عمل الجباة الذين يجمعون إيجارات الدكاكين الداخلية والخارجية في السوق المسقوف الوقفي في بيتولا. شكا متولي الوقف بأن الجباة وإن كان عليهم إرسال المبالغ إلى إسطنبول وتقديم تقرير عن الإيجارات التي جمعت لم يقوموا بشيء من ذلك، كما أنهم طوال ثلاثين سنة لم يقدموا للوقف آقجة

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.

واحدة وأضروا به أضرارا بالغة[١]. فبسبب الأضرار الحاصلة أمر السلطان بإقالة الجابي القديم وتعيين جابٍ جديد[٢]. ويرتبط بهذا المثال تدخل والي الولاية في عمل أصحاب الصناعات الذين سكنوا غرف الوقف في داخل السوق المسقوف، وتم حبسهم من قبل الوالي المذكور. ولتفادي الفساد والتصرفات السيئة أمر السلطان مفتي بيتولا أن يضع حدًا لهذه التدخلات، وأن يضمن استقلالية الأوقاف وفقًا للشريعة المقدسة والقانون[٣]. و في سجل آخر في بيتولا والذي يعود تاريخه إلى وسط سنة ١٦٤١م يؤكد أن إسماعيل جلبي جابي وقف (كاتب على) يمنع من الخروج إلى القرى إلى حين صدور الإذن بذلك. ولعل سبب هذا المنع عدم انضباطه بالضوابط المقررة أثناء عمله أو مخالفتها أو تقصيره في القيام بما وكل إليه من الأعمال[٤].

ولقد اشتدت إجراءات السلطة المركزية ضد من حاول الاستفادة من الوقفيات الكاذبة أو المزورة. وهذا النوع من المخالفات حدث في قضاء مدينة أوهريد بظهور وقفية كاذبة ومزورة ولها علاقة بمتولي الوقف و قارئ القرآن في أحد مساجد بريسبا[٥] وبتدخل من السلطان تمت إقالة المستفيد من الوقفية الكاذبة والمزورة، وتم تعيين شخص آخر له الحق في مزاولة ذلك العمل وفقًا للوقفية. وجاء في الوقفية الأصلية أن هذا المنصب وهو منصب متولي الوقف وقارئ القرآن متوارث في العائلة المذكورة جيلًا بعد جيل[٦]. وفي أمر ثان صدر من السلطان لتسوية وحل هذه القضية أمر قضاة مدينتي أوهريد وبيتولا بالتحقق من صحة تصرفات شخص

(١) المصدر السابق ص ١٣٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق، المجلد ٣، ص٧٦.
(٤) المصدر السابق، المجلد ٤، ص ٨٨.
(٥) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٧٦-٧٧.
(٦) المصدر السابق ص ٧٧.

يدعى مصطفى نازع المتولي في عمله و ادعى أن عمله ليس من شـــروط الواقف[١]. وبعد مثوله أمام المحكمة الشرعية لم يتمكن مصطفى المذكور بإثبات ما ادعاه، ولذا ألغيت وردت مرافعته وثبتت أمام المحكمة صحة شـــروط الوقفية، ولذا يجب تطبيق تلك الشروط. وبعد ما قررت المحكمة أن المدعي ليس له حق مشروع وبعدما ثبت أنه جاء بوقفية مزورة رجا المدعي عفوًا من السلطان وجاء الجواب ونصه: من الآن وفي المســـتقبل يمنع المدعو مصطفى والآخرون مـــن التدخل وإزعاج العاملين في الوقف. وإذا ثبت أمام القاضي وبقرار محكمة شرعية تدخل أحد وتقاضيه مرتبًا من الوقف خلافًا لشروط الوقفية فعلى من قام بمثل تلك الأعمال أن يرد ما أخذه من المال[٢].

ولم تكن تدخلات السلطة المركزية المتعلقة بعمل الأوقاف مقتصرة على إجراءات ضـــد رعايا الدولة مـــن النصارى فقط. فهناك أمثلة لإجـــراءات اتخذت ضد رعايا الدولة من المســـلمين. فعلى ســـبيل المثال أمر السلطان في فرمان مؤرخ في ٢ مارس ١٦٣٩م وبعد امتناع رعايا من المسلمين في مدن بريليب وبيتولا وليرين وأستروفا من دفع ضريبة الغنم ولا ســـيما الرعايا العاملين في الأوقاف أمر أن يجرى إحصاء عام للعدد الإجمالي للغنم إلا ١٥٠ منها التي تربى لإطعام الأسر[٣].

وتدخلت الســـلطات المركزية لمعاقبـــة كل من دافع عن قطـــاع الطرق والمتمردين واللصوص الذين وجـــدوا ملاذًا في الخاصات الإمبراطورية والأوقاف الســـلطانية والزعامـــات والضيعات الإقطاعية. ونقرأ في وثيقة يعـــود تاريخها إلى عام ١٦٧٩م يخاطـــب بها الســـلطان القضاةَ والمتســـلمينَ ودوائـــر الدولة في الولايـــات التالية: كيوســـتنديل وباشا سنجق وإسكوبيا وأهريد وسلانيك وتريكال (TRIKALL) ويانينة

(١) المصدر السابق ص ٨٤.
(٢) المصدر السابق ص ٨٥.
(٣) الكسندر ماتكوفسكي "النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني"، إسكوبيا ١٩٨٣م.

وفوشتري، ويخبرهم بأنه عيّن مباشرًا لمطاردة قطاع الطرق الذين وجدوا ملاذًا حتى في أوقاف السلطان[1] . فوفقًا لمضمون هذه الوثيقة نفهم أن السلطان أمر بمطاردة قطاع الطرق الذين ظهروا في تلك الولايات، وأن يحافظ المطاردون على ممتلكات ومصالح الأوقاف. وجاء في الوثيقة النص الآتي: عليكم أن تتحققوا من وجود هؤلاء المخالفين، وأن تتحققوا من قيامهم بالعمل الذي أدينوا به، وأن تتخذوا ضدهم الإجراءات الشرعية في حال ثبوت ما أدينوا به[2].

وتنصح موظفي الدولة أن يستيقظوا من الغفلة وعدم الشعور بالمسؤولية، وأن يسعوا إلى معاقبة قطاع الطرق واللصوص، وأن ينتهوا عن مخالفة الشريعة وظلم وتعذيب الرعايا الفقراء بحجة مطاردة اللصوص وقطاع الطرق مع أنه يظهر أن دافعهم الوحيد هو البغض والجشع والطمع والحسد ضد من يقوم بعمله ولا يتدخل فيما لا يعنيه[3].

إن المصادر والوثائق التي أوردناها هنا تثبت لنا أن السلطة المركزية كانت مضطرة أن تتدخل لحل النزاعات و معاقبة المخالفين و الذين أساؤوا إلى إدارة الأوقاف والممتلكات الوقفية في مقدونيا.

(١) وثائق تركية عن أشياء في مقدونيا ١٦٥٠-١٧٠٠م»، ٦٩، إسكوبيا ١٩٦١م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص٦٩-٧٠.

رابعًا: مقاومة الرعية

شهد الحكم العثماني في مقدونيا مقاومة للرعية ضد النظام الإقطاعي التماري السباهي العثماني وذلك بأشكال مختلفة من الصدامات بين الرعية من جهة، والدولة من جهة أخرى (بين الفرد ونظام الدولة الاقتصادي، والقضائي، والعسكري، والديني، ونظام الضرائب بصفة خاصة). ولوحظت هذه المقاومة أيضًا في الرعية العاملين في الأوقاف والمنشآت الوقفية، والطبقة التي تميزت بأشرس المقاومة هي الطبقة التي كانت مدينة بصفة مستمرة لدى الوقف في البداية و لدى القائمين بنظام القروض بالفائدة فيما بعد.

وتخبرنا المعلومات التي وصلت إلينا عن طريق الوثائق المتعلقة بعمل الأوقاف في مقدونيا بوجود نوعين من المقاومة لدى الرعية العاملين في الاوقاف، هما المقاومة السلبية (PASSIVE)، والمقاومة الفعلية (ACTIVE)، واللتان تعايشا حسب الأحوال والتحديات مع بعضهما البعض.

أ) المقاومة السلبية (PASSIVE):

تمثل-في الغالب-المقاومة السلبية ضد نظام الدولة والمؤسسة الوقفية كشكل وجزء من النظام العثماني الإقطاعي التماري السباهي بالإضرار المادي بالوقف من قبل القرويين العاملين فيه بشكل خاص، ومن قبل الرعايا بشكل عام. و نجد على رأس هذه المقاومة من كان مدينًا للوقف أو من كان يعمل في تلك الأوقاف.

وتختلف أشكال هذه المقاومة السلبية باختلاف الظروف والأحوال، وأشهر هذه الأشكال: المقاومة الفردية والمقاومة الجماعية، بصفتيها المنظمة وغير المنظمة.

ومن ضمن الأصناف المختلفة للمقاومة السلبية التي قامت بها الرعايا في مقدونيا سنذكر أمثلة للمقاومة نتجت عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتدنية للرعايا بسبب الديون المتراكمة، والصعوبات التي واجهوها أثناء تسديد الديون لدى الأوقاف ومسؤولي الديون (المرابين) في تلك الأوقاف. وفي وثيقة من عام ١٦٣٣م نقرأ أن متولي وقف كاتب علي رفع قضية ضد ذمي من قرية سميرنوفا أمام المحكمة الشرعية بسبب مماطلته وتأخره في تسديد الدين والفائدة المقررة، وصرح بأن: على سكان قرية المذكور دين تجاه الوقف المذكور قدره (٢٥٠٠) آقجة، وأن أطلب الفائدة المقررة لذلك المبلغ[١]. وبعد مساءلة الشهود وإقرار الذمي أمام المحكمة أمر الذمي بتسديد فائدة المبلغ المذكور أعلاه[٢] .

وفي يناير ١٦٣٤م رفع إمام جامع السلطان الفاتح محمد خان في ديبرا أمام المحكمة الشرعية قضية ضد الذمي بيتكو ميتري، من سكان بيتولا بسبب مماطلته في تسديد دين كان عليه[٣]. وجاء في المرافعة أن على الذمي المذكور وهو من ذميي قرية بورشنيتسا في أوقاف السلطان محمد الفاتح أن يسدد ما عليه من الديون[٤]. وحكم القاضي بأن يثبت الجابي ما أدان به الذمي، وطلب بمن سيكون ضامنًا لبيتكو إلى حين إحضار الشهود ونسخة من مستخرج الدفتر و تم تسجيل يوفان وميتري ضامنين لبيتكو[٥].

ونقرأ عن مثال مشابه في وثيقة من عام ١٦٣٦م وفيها طلب متولي وقف بيرق زادة المرحوم بتسديد فائدة مقررة لدين أساسي قدره (٥٠٠٠) آقجة، وقد تأخر

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ٢٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ٣٤.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.

سكان قرية بالديفيتسا (BALDEVICA) في تسديد تلك الفائدة لسنة كاملة. وأقر الذمي ستويان بهذا التأخير الحاصل ولذا تم سجنه[١] .

ونقرأ في نفس السياق أن سكان قرية طوبلتشان في بيتولا وهي جزء من وقف تشاؤوش بك وفيها ٨٠ خانًا، وسكان قرية بوكوفا وهي جزء من وقف الحاج محمود بك وفيها ٢٠٠ خان، أقروا أمام المجلس الشرعي لجباية الجزية أنهم يرفضون دفع الجزية التي ارتفعت[٢]. وجاء في نص إفادتهم أمام المحكمة الشرعية في بيتولا بحضور شخص يدعى محمود بك من سكان أوهريد وأبوه سِباهي: أننا سنبقى متحدين في رفض دفع الجزية التي ارتفعت لأنه لم يحصل أي ارتفاع للجزية في العامين المنصرمين، ولذا نطلب أن يتم التحقيق في ذلك من قبل المسلمين العدول وأن يؤمر الجابي بقبول الجزية وقدرها كما في الأعوام الماضية[٣].

وتذكر الوثائق القديمة أيضًا حالات عكسية مثلما نقرأ في أحد سجلات قضاء بيتولا من عام ١٦٣٨م حول رفع قضية ذمي يدعى جوركو بن ستولي ضد الجابي السابق الموظف لدى وقف المرحوم محمود آغا في بيتولا[٤]. وأدلى جوركو بإفادته أمام القاضي وقال فيها أنه استدان من الوقف المذكور مبلغا قدره (٣٠٠٠) آقجة، وسدد منه مبلغا قدره (١٥٠٠) آقجة سلمها للجابي الذي سلم هذا المبلغ فيما بعد إلى متولي الوقف المذكور. وأما الآن فيطالبني المتولي الحالي وهو مصطفى بك بـ(٣٠٠٠) آقجة، ولذا أطالب بتحقيق حول مصير (١٥٠٠) آقجة التي سلمتها لمحمد جلبي وإجباره على ردها إليّ[٥]. ولم يتمكن جوركو من إثبات ما ادعاه بالبينة، وأنكر الجابي المذكور ما

(١) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ١٩.
(٢) المصدر السابق ص ١٢٦.
(٣) المصدر السابق ص ١٢٧.
(٤) المصدر السابق ص ١٢٨.
(٥) المصدر السابق.

أسـند إليه من أنه استلم من جوركو (١٥٠٠) آقجة وحلف على ذلك. وقررت المحكمة الشرعية أنه لم تثبت لديها ما أدان به جوركو جابي الوقف، ولذا ترد مرافعته[١].

وفي نوفمبر ١٧٢٠م رفع متولي وقف محمود آغا قضية أمام المحكمة ضد القرويين في قرية فودنان بقضاء بيتولا[٢] وذلك بسبب عدم تسديدهم الدين الذي كان عليهم تجاه الوقف وقدره (٣٠٠٠) آقجة. وجميع سكان القرية بلا استثناء رفضوا ما ادعاه المتولي وأقسموا بذلك على كتابهم المقدس الإنجيل، وقبل القاضي يمينهم وحكم بعدم ثبوت الدين الذي ادعاه المتولي[٣] .

مثال آخر لمقاومة سلبية ما جرى في قرية بوكوفا من امتناع سكان القرية من زرع البصل في قطعتين تصلح لزرع البصل من الأرض الوقفية لمدة أربعين سنة، وحصل بذلك إضرار كبير بالوقف. وتم تسجيل ذلك في سجل بمدينة بيتولا بتاريخ ٢٩ فبراير ١٧٢١م.

وأمثلة عن مقاومة الرعايا السلبية مبثوثة في الوثائق التي وصلت إلينا، وهي في الأصل مقاومة ضد الاستغلال المادي من قبل النظام ومن قبل ناظري الأوقاف والمرابين الذين كثيرا ما تولوا أمر الأوقاف. وشملت هذه المقاومة أنشطة ضد جميع الطبقات الحاكمة التي اجتاحها الفساد حتى من القضاة والولاة الذين لم يؤدوا عملهم على الوجه اللائق به.

ب) المقاومة الفعلية:

وفقًا للوثائق العثمانية التي بين أيدينا و قمنا بمراجعتها يتضح أن حاملي المقاومة الفعلية في مقدونيا هم القرويون والرعايا الذين كانوا مجبرين بالعمل في الأوقاف والمنشآت الوقفية. ونملك معلومات عن الفرار الجماعي للقرويين من القرى الوقفية،

(١) المصدر السابق ص ١٣٠.
(٢) "وثائق تركية عن أشياء في مقدونيا ١٦٥٠-١٧٠٠م"، ٦٩، إسكوبيا ١٩٦١م.
(٣) الكسندر ماتكوفسكي "النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني" إسكوبيا ١٩٨٣م.

وعن الإضرار بالأوقاف، وعن الاشتباكات المباشرة بين المتمردين، والقائمين على رعاية الأوقاف. ويعتبر الفرار الجماعي ومغادرة الأوقاف والقرى الوقفية والمجامع الزراعية من قبل العاملين عليها أكثر الحالات ذكرًا في الوثائق التاريخية. والسبب الرئيس لهذا النوع من المقاومة هو زيادة الاستغلال المادي لقرون في بعض الأحيان بالتعذيب والفوضى السائدة في تلك المرحلة. ولا بد للباحث أن يحيط بالأسباب والدوافع التي أدت إلى تلك الظاهرة. ففي مرسوم سلطاني وتاريخه من ١٦ إلى ٢٤ أغسطس ١٦٣٤م والمرسل إلى قاضي بيتولا نجد ذكرًا لشكاية متولي وقف داود باشا ومقره إشكودرا (SHKODËR)[١]. وهو يقول أن عددًا من المسجلين في دفتر قرية أغري في قضاء بيتولا و هو جزء من وقف داود باشا في إشكودرا من الرعايا وأبنائهم غادروا قريتهم القديمة، واستقروا في المدن والقرى وبعض المجامع الزراعية (تشيفليغ) التابعة لبعض العسكريين وحصل بذلك إضرار بعائدات الوقف المسمى[٢]. ووفقًا لذلك المرسوم وجدنا أن السلطان أمر قاضي بيتولا أن يقتني الدفتر الجديد الإمبراطوري وإن ثبتت شكاية المتولي أن عليه أن يعيد القرويين وأسرهم إلى قريتهم القديمة وفقًا للقانون، إذ ليس لرعايا الوقف أجل، ولذا لا يقبل منهم أي عذر ولا يسمح لهم بأي اعتذار[٣].

وفي الثامن من فبراير ١٦٣٦م وصل المرسوم الثاني المرسل إلى قضاة بيتولا والأعيان والوجهاء و قائم مقام روملي[٤]، وذلك في سعي من الباب العالي في تسوية قضية المقاومة التي قام بها سكان قرية أغري (يِغري وأيضا أغْريلي) وهي جزء من وقف داود باشا. ويتبين من هذا المرسوم أن تقريرًا طويلًا بخصوص هذه المسألة أرسل إلى السلطان الذي عيّن خزندارًا إمبراطوريًا سابقًا للنظر في القضية.

(١) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ٩٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٥.

وجاء في المرسوم أيضًا أن أغلبية الرعايا وأسرهم المسجلين في دفتر القرية الوقفية غادروا قرى أغري بسبب ظلم الجابي السابق وهو السباهي الذي يدعى محمد. وأغلبية الرعايا غادروا القرية وتوجهوا إلى النواحي الأخرى واستقروا في بعض المجامع الزراعية التابعة لبعض الأعيان من العسكريين. ونتج عن هذا الفعل الإضرار بالوقف المذكور وبالعائدات من ممتلكاته[١]. وبعد مراجعة الفارين من قبل الضابط الذي حاول إعادتهم إلى بيتولا امتنع القرويون وقالوا أن الأجل قد انصرم وهم الآن مسجلون في «عوارض خانات» الخاصة بهم وهم يقومون بتسديد ما عليهم من الضرائب منذ أكثر من عشرين أو ثلاثين سنة[٢]. كما أن بعض الوجهاء من العسكريين وهم أصحاب تلك المجامع الزراعية التي استقروا بها دافعوا عن الرعايا في محاولة الضباط أن يعيدوهم إلى قريتهم. وفي نفس الوثيقة يتدخل السلطان نفسه لحل هذه القضية ويذكر أنه ليس من حق الرعايا أن تعتبر بما مضى من الزمن و أن عليهم أن يعودوا إلى مساكنهم القديمة التي سجلوا في دفاترها وبذلك سيتم الحفاظ على الأمن والرخاء في الولاية[٣]. وأكد السلطان أن على موظفيه أن ينفذوا ما جاء بخطه الشريف في الفرمان الخاص بهذه القضية وأن لا يقبلوا اعتذارات الرعايا وأسرهم الذين فروا من القرى الوقفية، ومن تلك الاعتذارات المدة الزمنية التي مضت وتسجيلهم في عوارض الخانات الخاصة بهم في الأماكن التي استقروا بها[٤]. وفي نهاية الفرمان رد على مقاومة الرعايا التي ظهرت بالفرار من القرى الوقفية نقرأ النص التالي: عليكم أن تمنعوهم من مخالفة هذا الفرمان وأن تعيدوهم في الحال إلى مساكنهم إلى القديمة، وإذا حاول أحد من الإنكشارية والسباهي

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص ٦.

والعسكريين الآخرين أن يخالف أمري وما جاء في خطي همايون السامي الصادر بخصوص هذه القضية عليكم أن تحولوا بينهم وبين ما أرادوه من الفعل، وأن تسجل أسماؤهم وأن ترفع ضدهم قضية ثم تتم معاقبة كل واحد منهم معاقبة شديدة من قبل الضباط لعدم خضوعهم للأمر الإمبراطوري ثم يُصادر منهم ما كان من ملكهم الخاص[١] .

إن العلاقات الإقطاعية غير المنضبطة بين الرعايا الوقفية وحقوق وواجبات العاملين في الوقف أدت في غضون تلك الظروف إلى ظهور موجة جديدة من مغادرة الممتلكات الوقفية. ويذكر سجل بيتولا المسجل بين ١٠ إلى ١٩ يناير ١٦٣٥م حادثة فرار بعض الذميين وهم بيتروش ميخائيل و تاشكو تانتشي و تسفيتكو ستايكو و ميحو ميتان من قرية كرستار التي كانت جزءًا من قضاء بيتولا بسبب ديونهم الكثيرة كانت عليهم تجاه القرى المجاورة[٢].

وقد أدلى هؤلاء القرويون الذين تم ضبطهم ورفعت قضيتهم أمام المحكمة الشرعية في بيتولا بهذه الإفادة: في حالة عدم قيام الجباة المقرضين الآخرين بمطالبتنا بالديون (الدين الأساسي والفائدة المقررة) وبإزعاجنا وأذيتنا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تحرير هذه الوثيقة سيتم عودتنا إلى قريتنا وستعود الأمور إلى ما كانت عليه[٣]، وبعد انقضاء المدة من ثلاث سنوات سنقوم بتسديد الديون قدر الإمكان، ولكن إذا لم يمهلنا القانون إلى الأجل المذكور فسنقوم وبشكل مؤكد بمغادرة القرية مرة أخرى والهجرة نهائيًا[٤]. وبعد تحليل جميع جوانب القضية وبعد موافقة

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، المجلد ٢، ص١٢١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

من المقرضين قررت المحكمة الشرعية في بيتولا إمهال القرويين وعدم التعرض لهم بالأذي لمدة ثلاث سنوات بغض النظر عن الدين الأساسي والفائدة المقررة[١].

إن صور هذه المقاومة التي ذكرناها، ومنها مغادرة القرى والفرار منها لم تكن نتيجة لعدم القدرة على تسديد الديون في الوقت المحدد فحسب، بل ظهرت هذه المقاومة أيضًا بسبب سوء المعاملة والتعذيب الذي وقع من عدد من الموظفين في الأوقاف ولا سيما ممن كانوا على رأس الهرم الإداري.

إن الظلم و الاضطهاد الممارس أجبر الكثيرين على الفرار والمغادرة، ويذكر سجل مدينة بيتولا عام ١٦٣٦م تدخلًا من السلطة المركزية في إسطنبول عن طريق رسالة أرسلت إلى قاضي مدينة بيتولا. وجاء هذا الأمر بخصوص وقفي سنغور تشاؤوش والحاج محمد في بتولا. فهذان الرجلان أسسا هذين الوقفين ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى، وبنيا في مدينة بيتولا جوامع جميلة، ومدارس وغير ما ذكر. ومن ضمن ما وقفاه قريتا بوبولزان وبوكوفو[٢]. وقد حصل لهذين الوقفين ضررًا كبيرًا بمغادرة وفرار رعايا هاتين القريتين متجهين إلى جهات مختلفة بسبب استيلاء عدد من الظلمة على هذين الوقفين والتدخل في شؤونهما ممن ليس لهم حق بذلك[٣] .

ونقرأ في الوثائق التي تبرز لنا صورًا للمقاومة الفعلية عن حالات تدخل بعض المسلمين المتمردين الذين خرجوا عن طاعة الولاة المحليين بتحرير القرويين المقدونيين الذين حبسوا بسبب الديون تجاه الأوقاف. واقترض سكان قرية بيستريتسا في قضاء بيتولا دينا من الوقف وقد تراكم هذا الدين بمرور السنين وبلغ في عام ١٦٣٩م

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق ص ٤٩-٥٠.

(١٧٠٠) آقجة كانت على سكان القرية تجاه وقف بيزيركان زادة[١]. وبما أن سكان القرية يضمن بعضهم بعضًا عند قبض الدين، فقد قررت المحكمة الشرعية حبس ذمي من القرية المذكورة يدعى ديمو[٢]، واعتبرت المحكمة أن حبس الذمي المذكور سيكون ضمانًا لتسديد الدين المذكور. وتم تحرير الذمي المذكور على يد المتمرد بندو علي الذي تقلد فيما سبق منصب بك في منطقة فلورا ولكنه وبسبب تمرده المتكرر ضد سلطات ولاية فلورا فر إلى مدينة بيتولا[٣]. إن بندو علي المذكور نفذ عملية تحرير الذمي المذكور فهاجم السجن في مدينة بيتولا وكسر الباب وضرب حارس السجن وبعد العنف الذي قام به تم تحرير الذمي ديمو. وقد أقر شهود العيان أن بندو علي ورفقاءه قاموا بمهاجمة السجن وكسر الباب وإطلاق سراح الذمي ديمو عنوة[٤]. ولم يكن الامتناع عن تسديد الديون تجاه الأوقاف الصورة الوحيدة لعصيان الرعايا، فهناك تسجيل أيضا لأشكال أخرى من العصيان منها تجاهل وعدم المبالاة بالضرائب المقررة بالقانون. مثال ذلك ما حدث في عام ١٧٢٠م من امتناع رعايا منطقة بيتولا عن تسديد الضرائب المقررة بالقانون. والضرائب التي رُفِضَ تسديدها من قبل الرعايا هي الضرائب المسجلة في الدفتر الإمبراطوري كعائدات الأوقاف ومنها: رسمي قوفان ورسمي عسياب ورسمي آروسانة ورسمي دشتيبانة[٥].

لقد أدت هذه الظواهر في فترات من الحكم العثماني في مقدونيا إلى مواجهة بين رعايا الأوقاف، وممثلي الدولة الذين تم تعيينهم في مناصب رعاية، وصون الأوقاف. وتذكر الوثائق العثمانية حادثة وقعت بتاريخ ٢ ديسمبر ١٦٣٣م حيث ذهب

(١) "وثائق تركية عن أشياء في مقدونيا ١٦٥٠-١٧٠٠ م"، ٦٩، إسكوبيا ١٩٦١م.
(٢) المصدر السابق ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الكسندر ماتكوفسكي "النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني"، إسكوبيا ١٩٨٣م.

متولـــي وقف اغري كاش أفندي من بيتولا إلى قريـــة بارالوفا ليأخذ الفائدة المقررة وقدرها (٢٠٠٠) آقجة من سكان القرية الوقفية[١]، وامتنع سكان القرية عن إعطائه المبلغ الذي جاء لأجلـــه وأخرجوا المتولي من القرية بعنف. وبعد فترة من الزمن عاد المتولي واســـمه محمود جلبي ومعه كاتب المحكمة في بيتولا يدعى أوروتش ليقدموا لسكان القرية دعوة للمثول أمام المحكمة الشرعية و استقبلهما الذميان، بيتسي وابنه ثم هجمـــا عليهما بالفأس والعصى ولم يخضعا للقانـــون[٢]. وبعد هذه الحادثة أمر قاضي بيتولا قائد الضباط وهو سوباشـــي عبـــد الكريم أن يأمر الضابط مصطفى آغا أن يقوم بإحضار الذميَّين المذكورَيْن أمام المحكمة[٣].

إن أشكال العصيان والمقاومة لسكان القرى ضد الأوقاف ونظام القروض بالفائدة التي تم عرضها في هذا الباب تطورت من المقاومة السلبية إلى المقاومة الفعلية، وفي بعـــض فترات الحكم العثماني في مقدونيا إلى المقاومة المســـلحة. ونجد في مصادر تاريخ تلك الفترة معلومات عن مهاجمة الموظفين في المحاكم[٤].

(١) المصدر السابق.
(٢) الوثائق التركية، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، ص ٢١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الكسندر ماتكوفسكي "النضال في مقدونيا خلال الحكم العثماني" إسكوبيا ١٩٨٣م.

خامسًا: تدهور و سقوط الأوقاف

لعبت مؤسسة الوقف دورًا اجتماعيًا مهما أثناء فترة الحكم العثماني في مقدونيا. وكان هذا حال الأوقاف في جميع الدول الإسلامية وفي المناطق التي شملتها الفتوحات الإسلامية. فقد شهدت بداية الوجود العثماني في مقدونيا تطورًا كثيفًا للأوقاف. وعلى الرغم من أن أصل نشاط هذه الأوقاف مساندة المنشآت الدينية فإننا نلاحظ أيضا أن لها تأثيرًا بالغًا في وضع واستمرارية النظام الأخلاقي، والعلاقات الثقافية، والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والخيرية ضمن النظام العام الإقطاعي التماري السباهي في الدولة العثمانية.

إن دراسة الوثائق التي نملكها والبحوث عن الأوقاف وأنشطتها تثبت لنا أن للوقف دورًا مهمًا في الفترة المبكرة للوجود العثماني في مقدونيا. وفي الفترات المتأخرة، وبسبب تغيير الظروف التاريخية وبسبب انهيار الإمبراطورية العثمانية فقدت الأوقاف دورها المعهود بداية، وبدأ تدهور حال الأوقاف التي كانت عاملًا اجتماعيًا مهمًا، وضعف أو غاب دور الأوقاف باعتبارها مؤسسات دينية، وثقافية، وتعليمية، وخيرية، واجتماعية، واقتصادية. ونتج هذا التأثير الضعيف للأوقاف وانحدار مكانتها الاجتماعية بسبب عدة ظروف خاصة بالأوقاف (مثل توارث الأوقاف، وتمركز الصلاحيات المتعلقة بالأوقاف في عدد قليل من القائمين بإدارتها، والقروض الربوية...الخ) التي تفاعلت مع الظروف العامة في الدولة العثمانية لا سيما الحروب الفاشلة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين مما أدى إلى زعزعة النظام الإقطاعي السائد في الدولة، كما تزعزع النظام من أساسه، وظهرت الفوضى المقرونة بالأفعال التي لا سيطرة ولا مراقبة للدولة عليها والمشعرة بعدم المسؤولية، ومخالفة القانون. لقد لوحظ هذا النوع من التدهور في جميع طبقات الهرم الإداري من الموظفين الإداريين والعسكريين والوجهاء الذين لهم تأثير

وناظـــري الأوقاف وعدد من القضاة الذين وقعوا في مخالفات دالة على فســـادهم. نتيجة لهذا الوضع وقع غصب هائل للممتلكات الوقفية وغيرها.

لقد ضبطت أحكام الشـــريعة السمحة المتعلقة بالأوقاف و شروط الوقفية أفعال القائمـــين على إدارة الأوقاف و ممتلكاتهـــا زمنًا طويلًا في الدولة العثمانية. واعتبار تلك الأحكام و شـــروط الوقفية هو عامل مهم في اســـتمرارية الأوقاف، وتوســـعها، ومســـاهمتها في تقوية النظام الإقطاعي العثمانـــي التركي. ومع ارتفاع عدد حالات ســـوء الإدارة و الفســـاد من قبل ناظري الأوقاف أبرمت الدولة عـــددًا من القوانين والنظم التي تهدف إلى وضع حد لهذه التصرفات، وضبط عمل الأوقاف، ومســـاندة الإشراف الشرعي على من تولى أمور الأوقاف.

ومنذ القرن السادس عشر الميلادي بدأ تدخل السلطة المركزية في عمل الأوقاف بإصلاحـــات تهدف إلى ضمان الوقف من الجانب القانوني و إلى صونه من التجزئة والانحلال. وقد كان العالم العثماني الشـــهير من أصل ألباني كوتشي بك من العلماء الأوائل الذين اشتهروا بالموقف النقدي تجاه الانحرافات، والتصرفات السيئة الملحوظة في عمل الأوقاف باعتبارها مؤسســـات اجتماعية، ولا سيما مخالفة أحكام الشريعة والتجاوزات الأخرى الحاصلـــة[1]. إن موجة الإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية المعلن عنها فيما يعرف بخطي شـــريف جولخانة في عام ١٨٣٨ وفي خطي همايون عام ١٨٥٦م لم تؤد إلى النتائج المنتظرة واستمرت زعزعة الدولة. ومن جانب آخر أدت هذه الإصلاحات إلى تحركات كثيـــرة للمواطنين من ناحية اجتماعية، ومادية. ففي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي شملت هذه الإصلاحات والإجراءات في محاولة للســـيطرة على الوضع المستمر في التدني العمل على الوصول إلى السيطرة

(١) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا». وحسن كاليشي «أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في يوغسلافيا»، بريشتينا ١٩٧٢م.

التامة على الأوقاف، وضمان مكانتها في الدولة. إن الحل المنظم للمشـــاكل المتراكمة في عمل الأوقاف بدأ بتأســـيس المديرية المركزية للأوقاف في الدولة العثمانية التي تحولت فيما بعد إلى وزارة خاصة بالأوقاف و مقرها إسطنبول[١].

لقـــد أبرم القانون الأول الخاص بالأوقاف في عام ١٩٥٩م[٢]، كما حددت واجبات الحكومـــة المركزية تجاه الأوقاف في قانون إدارة الأوقاف الذي أبرم في عام ١٨٦٣م و هي فـــي الأصل واجبات وزارة الأوقاف، والمتمثلة في: تســـجيل الأوقاف، وضمان مراقبـــة مركزية على عمـــل وإدارة الأوقاف، وتنظيم دائرة خاصـــة بالأوقاف خارج التداول، وحفظ الوقفيات الأصلية والصور منها و الوثائق الأخرى المهمة.

وهدفـــت هذه الإجراءات التي اتخذت إلى تنظيم عمل الأوقاف وإدارتها، وضمان تســـجيلها والدفاع عن ممتلكاتهـــا والحفاظ على الوثائق الوقفيـــة[٣]. واكتملت هذه القوانـــين بلائحة النظام الجديد في عـــام ١٨٦٦م، كما أبرم في عام ١٨٩٦م «قانون تعيين الموظفين في الأوقاف»[٤].

إن إعلان هذه القوانين قلص من اســـتقلالية المتولي في إدارة الأوقاف. ورسمت الإدارة المركزيـــة فـــي وزارة الأوقاف في إســـطنبول شـــكلًا جديدًا للهـــرم الإداري للأوقاف. وصارت الوزارة المشـــرف العام على الأوقاف بدلًا من المحاكم الشـــرعية. ومـــن الصلاحيات التي بقيت للمحاكم الشـــرعية بعد تأســـيس وزارة الأوقاف حل النزاعات، والاختلافات عند تحرير الوقفيات[٥].

---

(١) محمد بيغوفيتش «الأوقاف في يوغسلافيا»، ٨١.
(٢) عبد السلام بلاغيا "دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية"، بلغراد، ١٩٣٣م.
(٣) محمد بيغوفيتش "الأوقاف في يوغسلافيا.
(٤) عبد السلام بلاغيا "دور الأوقاف في ترقية مسلمينا الدينية والدنيوية"، بلغراد، ١٩٣٣م.
(٥) المصدر السابق.

إن تدخلات السلطة المركزية في القرن الثامن عشر الميلادي وما بعده جاءت سعيًا لإصلاح أوضاع الأوقاف وإعادة مكانتها في مقدونيا التي نقرأ عنها في الوثائق التي بين أيدنا تضعنا أمام حقيقة مرة وهي أن الأوقاف في تلك المرحلة بلغت مستوى من حالة التدهور والتعثر والسقوط لا تحسد عليها. ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الحالة المتردية للأوقاف فيما يأتي:

السبب الأول: وجود الفساد الداخلي، والتجاوزات المستمرة من قبل ناظري الأوقاف والقائمين بإدارتها لصلاحياتهم والتلاعب بأموال الأوقاف.

السبب الثاني: الفوضى الإقطاعية في الدولة العثمانية.

السبب الثالث: ظهور حركة منظّمة لقطاع الطرق. وهذا ما يثبته فرمان صدر من «الباب العالي» بتاريخ ١٨ ديسمبر عام ١٧٠٦م يأمر فيه السلطان بتجنيد جيش من قضاء بيتولا وقضاء تيرانا وقضاء مات للمواجهة العسكرية مع المتمرد هبة الله والذين معه[١]. ويذكر نفس الفرمان أن هؤلاء المتمردين استغلوا الفرصة وقاموا بالنهب والسلب في بعض القرى التابعة للأوقاف بالقرب من قضاء فلورينا واختطفوا عشرَ بنات من الرعايا في تلك القرى. وفي عدد من الطوابير قام هؤلاء المتمردون بمهاجة قضاء كوستور وقضاء ليرين وقضاء بيتولا وقضاء بريليب بالنهب والسلب فيها وبخطف عدد من الرعايا وأسرهم[٢].

إن من الظروف التي ساهمت في تدهور أوضاع الأوقاف الموقف الاستبدادي والظلم الذي كان حقيقة بأشكاله المختلفة تجاه رعايا القرى الوقفية. وهذا ما تثبته الوثائق كما هو الحال بفرمان تم إصداره في أغسطس ١٧٤٢م. ونقرأ في هذا

(١) "وثائق تركية عن أشياء في مقدونيا ١٦٥٠-١٧٠٠م"، ٦٩، إسكوبيا ١٩٦١م.
(٢) المصدر السابق.

الفرمان أن رعايا الممتلكات الوقفية في قضاء بيتولا التي هي جزء من وقف المدرسة والمكتبة الملحقة بجامع شيخ زادة في إسطنبول ووقف المرحومة فاطمة سلطان والمرحوم الوزير إبراهيم باشا تم إعفاؤهم من أي إلزامات تجاه الوقف وأنه ليس لأحد أن يزعجهم أو أن يسبب أضرارًا في حقهم[١]. وجاء هذا الفرمان ردًا على طلب الحماية من جماعة من القرويين جاؤوا إلى إسطنبول معلنين الظلم الذي يمارس ضدهم، فأمر السلطان بإجراءات حاسمة لوضع الحد من جرائم المتمردين[٢]. وقد نص هذا المرسوم السلطاني على ضرورة اتخاذ الإجراءات لوقف جرائم الظلمة وهم حسن بن رستم والسباهي جريباشي محمد بن إسحاق والمدعو حسين وهو مساعد آلاي بك و الذميون ديميتري ابن القس والفَرّو ماركو وكوتشو ويوفان وخريستا كوتا الذين مارسوا بالتنسيق مع القاضي ضغوطًا على الرعايا ليسحبوا شكاويهم من أمام المحكمة إلى حين انصراف المباشر الذي أرسل من قبل السلطان للتحقق من الوضع، كما منعت هذه العصابة الرعايا من الخروج من بيوتهم[٣].

إن الوثائق التي يعود تاريخ إصدارها إلى بداية القرن التاسع عشر الميلادي تذكر إجراءات حاسمة اتخذت من قبل السلطة المركزية لصون الأوقاف ووضع حد لسقوطها. إن فرمان السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧م-١٨٠٨م) الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٨٠٨م والمرسل إلى والي منطقة روملي وقاضي مدنية بيتولا يذكر ضرورة ضبط امتيازات رعايا أحد الأوقاف في مدينة بيتولا وهو وقف المرحوم إبراهيم باشا وزوجته فاطمة سلطان الذي كان تحت إدارة مباشرة من أوقاف الحرمين في مكة المكرمة والمدينة المنورة[٤]. وترتبط هذه الحادثة بجلوس السلطان

(١) "وثائق تركية عن تاريخ مقدونيا ١٨١٨-١٨٢٧م".
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص ٩١-٩٢.
(٤) المصدر السابق، المجلد ٢، ص ١١٩.

الجديد وهو مصطفى الرابع على كرسي الملك العثماني الذي صادق على جميع أنواع المراسيم السلطانية ومنها قبول طلب قائد الخصية للحرم الإمبراطوري ومدير الأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة الحاج مرجان آغا. وجاء في طلب الأخير ما نصه: إن رعايا مقاطعة بيتولا وضواحيها في سنجق صوفيا وهي جزء لا يتجزأ من أوقاف وإيجار المرحومة فاطمة سلطان والمرحوم إبراهيم باشا ومقر هذا الوقف في إسطنبول توجهوا إلى السلطان طالبين منه الحماية[1]. ووفقًا للفرمان نفسه نفهم أن رعايا هذه الأوقاف لهم امتيازات، ولذا هم يرفضون أي ظلم من أشخاص في الخارج، ويؤكد الفرمان على أنه لا يحق لأحد أن يجبر رعايا أوقاف الحرمين الشريفين بأنواع من الضرائب ومنها: التشرفة والقدومية والمباشرية والذخيرة والباها وسراي دوشيمسي وتكليفي شاقة إلزاماً وعقوبة[2]. وكل من خالف هذا الفرمان من الطبقة الإقطاعية، وعذره أن الإيجارات وزعت في الحرمين الشريفين، وأن مدة الامتيازات انتهت أو قام بأنواع من الظلم، والحيف ضد الفقراء لن يقال فقط من منصبه بل سيعاقب معاقبة شديدة[3].

إن هذه الإجراءات والتدخلات من السلطة المركزية لصون الأوقاف والرعايا العاملين في الممتلكات الوقفية لم تنفع كثيرا في إعادة مكانة الأوقاف وأهميتها في المجتمع العثماني. وتدهورُ الأوضاع في الأوقاف استمر، وبدأ تدريجيا فقدان الدور الاجتماعي والأهمية الاجتماعية للأوقاف في الإمبراطورية العثمانية. وفي أكثر الحالات ارتبطت تدخلات السلطة المركزية لحماية الأوقاف التي لها علاقة وطيدة بمصالح الدولة. وأمر السلطان في فرمان أرسل في السادس من مارس ١٨١١م إلى قضاة سلانيك

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

وصوفيا وبيتولا وإسكوبيا وكيوستنديل يطلب منهم الدفاع عن الامتيازات الممنوحة للأوقاف التي تصنع الأسلحة والذخيرة[١]. والحالة الأولى لها علاقة بشراء وبيع البنادق والذخائر المختلفة الأشكال وذخيرة المدافع...الخ. وبموجب هذا الفرمان وكلت إدارة الأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة ببيع هذه الذخائر ولها حق الملك والتجارة المستقلة ولها حق الاحتكار[٢]. وفي الحالة الثانية التي لها علاقة بصناعة الرصاص والطلقات والبنادق في مصنع إسكدار وهي جزء من الأوقاف المذكورة يمنع الفرمان فتح المصانع المشابهة، وإن تم فتحها أن تغلق وأن تمنع من مزاولة العمل[٣].

وفي كثير من الأحيان ألزمت الدولة الأوقافَ و غيرها من المؤسسات المعروفة في تلك المرحلة بدفع الضرائب المختلفة لصالحها[٤]. وفي حالات نادرة تم إعفاء بعض الأوقاف كمحرك أساسي للأيديولوجية الطبقية والواقعية من تلك الضرائب من قبل الدولة ومؤسساتها الرئيسية، لا سيما في الحالات التي دافعت فيها الأوقاف عن مصالح الإقطاعيين والطبقة الحاكمة. وتم اعطاء الاعتبار لوضعية الأوقاف التي كثيرًا ما خضعت لأهداف وغايات الدولة مؤسسات حكومية.

ومن الأمثلة المتعلقة بانشغال الدوائر الحكومية في تعهد ورعاية الأوقاف نقف على رسالة من والي ولاية روملي المرسلة إلى ممثلي الدولة في بيتولا ولها علاقة بالقضية التي أثيرت وهي ترميم الجامع في قرية بوكوفو بالقرب من بيتولا[٥]. وفي الرسالة المذكورة يؤكد والي روملي على ممثلي الحكومة أن الجامع الشريف في

(١) المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٥١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) "الوثائق التركية عن تاريخ مقدونيا لفترة بين ١٨٢٧م إلى ١٨٣٩م".
(٥) المصدر السابق "الوثائق التركية عن تاريخ مقدونيا لفترة بين ١٨٢٧م إلى ١٨٣٩م" ص ٤٨.

قرية بوكوفو بقضاء بيتولا وهو وقف الحاج محمود بك وصل إلى درجة انهدام وأمر الباب العالي (أي السلطان) بتكوين لجنة تقوم بتقويم وضع الجامع، ثم تحرير تقرير مصدق عليه من المحكمة ويرفق به الحساب النهائي للمصاريف اللازمة لترميم أجزاء الجامع التي لابد من ترميمها[١]. وللقيام بهذا العمل أرسل والي منطقة رملي خصيا يسمى شاكر آغا، وضابطًا من بيتنا الخارجي، وحددت واجباته وصلاحياته لمراقبة الأعمال المتعلقة بترميم الجامع في قرية بوكوفو[٢].

وبمتابعة أوضاع الأوقاف في مقدونيا وسقوطها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي نجد في سجلات مدينة بيتولا معطيات عن مرسوم من والي ولاية روملي يعلن فيه أنه وبتاريخ ١٤ ديسمبر ١٨٥٨م تم ارتباط جميع الأملاك الوقفية بالمكتب المركزي لناظري الأوقاف و مقره إسطنبول. و لقد تم اتخاذ هذا الإجراء وفقًا لقانون الأرض في الدولة.[٣] ويعتبر هذا الأمر تلبية للحاجة الماسة لضبط الإجراءات حول استخراج الوثائق الوقفية وإعطاء حق إدارة وامتلاك الأراضي الوقفية وإجراءات استئجار الأراضي الوقفية. وأسند إلى الدوائر المحلية صلاحيات تنظيم وإدارة هذه الإجراءات[٤]. وإن المرسوم نفسه أرسل إلى قضاة في كورتشا وناسلجة وسرفجة وجارشامبا وجمعة بازاري وفلورينا وبريسبا وكرتشوفا وبريليب وفيليس وتيكفيش[٥]. وخلال فترة ٣ أشهر أصدرت مديرية الأوقاف في أدرنة ٢١٤ إثباتًا حول تسديد الرسوم في حالة تحرير العقود المتعلقة بإدارة وتولي أمور الأراضي الوقفية[٦].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص ٤٩.
(٣) آ أو. إيني فوند، م د ١٣١-١/٢.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق ١٣١-٢/٢.
(٦) المصدر السابق ٢٤-١٣١.

لقد حاولت المؤسسات المركزية للدولة العثمانية أيضًا ضبط الأمور الشرعية والقانونية المتعلقة بالأوقاف بغرض وقف عجلة الانحدار المتواصل. وفي سياق تلك الإجراءات أتى طلب الناظر الرئيسي الإمبراطوري في إسطنبول الموجه إلى جميع المديريات الفرعية للأوقاف يطلب منهم توفير أكبر عدد ممكن من الإثباتات المختومة رسميًا من الناظرية الرئيسية للأوقاف في إسطنبول[١] .

وفي هذا الإتجاه جاء الأمر بالإشراف المنظم على عمل الأوقاف وذلك بالنظر في دفاتر تسجيل أملاك الوقفية. وبعد مراجعة تلك الدفاتر لوحظ أن رسومات عقود بيع البيوت والمحلات التجارية، والأراضي الوقفية، ورسوم نقل الملكية كانت منخفضة وذلك بسبب إبرام تلك العقود أمام المحاكم بحضور الطرفين المهتمين في العقد فقط[٢]. ففوض إلى المديرية العامة للأوقاف وعلى رأسها الناظر الإمبراطوري أمر البحث عن الأسعار الفعلية للأوقاف عن طريق المحاكم كما جاء الأمر بلزوم إرسال جميع المعلومات عن أسعار البيع ورسوم العقود في الوقت المحدد إلى المديرية المذكورة[٣].

وقد حددت القوانين الجديدة الإجراءات التي لابدّ من اتخاذها بعد وفاة من كان في يده صك الملكية للأملاك الوقفية ومنها المجامع الزراعية (تشيفليغ). ووفقًا لتلك الإجراءات فأول من تعرض عليه الأملاك هم ورثة المتوفى ولكن بشروط محددة أهمها أن يدفع الوارث التعرفة المحددة للحصول على صكوك الملكية[٤]. وفي حال رفض اتخاذ هذه الإجراءات ومحاولة إبقاء الأرض في ملكية شخص معين- والحالات مثل هذه كثيرة كما نطلع على ذلك من الوثيقة-للمؤسسات الحكومية حق

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق١/٥ -١٣١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ٦/٥-١٣١.

بأن تطالب ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص بالسندات اللازمة، وذلك بهدف صون الأوقاف[١]. وإذا تبين أن هذا الشخص لا يملك السندات المطلوبة يسجل ذلك في محضر خاص بتلك الحالة ثم يعلن البيع بالمزايدة لتلك الأملاك، والمجامع الزراعية، وبعد انتهاء المزايدة يتم نقل الملكية إلى من قاموا بشراء تلك الأملاك[٢] . وأصدر الناظر الإمبراطوري للأوقاف بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٦٣م أمرا يأمر فيه أن تستمر إدارة الأوقاف في الولايات وفق الوقفيات ووفق أحكام الشريعة الإسلامية وأن تصان الأوقاف من الإفلاس وذلك بجمع العائدات الوقفية في الوقت المحدد[٣]. وفي هذا الاتجاه أوصى الناظر الإمبراطوري للأوقاف بجمع وتسليم عائدات الأوقاف في وقتها المحدد. وكان هذا لازمًا بسبب التأخير الملاحظ في أداء الحقوق تجاه الأوقاف، ونتيجة لسوء إدارة الأوقاف من قبل المسؤولين فيها. وطلب أيضًا رفع مستوى الأنشطة لجمع عائدات الأوقاف والضرائب و العائدات الأخرى، وأن تجمع الكمية المحددة في الوقت المحدد ثم ترسل إلى الجهات الحكومية المعنية، كما تم ذكر أسماء المديرين الذين لوحظ كسلهم وجاء الأمر بإقالتهم و مساءلتهم[٤].

وبعد تعيين الناظر الإمبراطوري للأوقاف الجديد في تاريخ ٢٩ سبتمبر ١٨٣٦م اتخذ إجراءات حاسمة جاء فيها: عليكم أن تصونوا الأوقاف أينما كانت، وأن تحولوا دون خرابها وانحدارها، وعليكم أن تديروها وفقًا لما جاء في الوقفيات، و أن تجمعوا عائداتها في الوقت المحدد، وإذا ثبت عدم تجاوبكم لهذا المرسوم فسيتم إبعادكم عن المناصب ومساءلتكم[٥] .وفي هذا الاتجاه أمر الناظر جميع الجهات المعنية بالأوقاف

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق ٦/١-١٣١.
(٤) المصدر السابق ٦/١-١٣١.
(٥) المصدر السابق ٧/٦-١٣١.

بالجدية وحدد لهم مدة من ثلاثة أيام لجمع وإرسال عائدات الأوقاف[١]. ولم تجد هذه المراسيم تجاوبًا من المعنيين، وتم الإضرار بالأوقاف كمؤسسات اجتماعية إلى مستوى كبير، ولذا أمر الناظر أن تجمع جميع عائدات الأوقاف وأن ترسل إلى خزانة ناظرية الأوقاف في إسطنبول[٢] .

وسعيًا لتحسين أوضاع الأوقاف في بداية عام ١٨٦٤م أعدت وزارة الأوقاف لائحة نظم تهدف إلى إصلاح عام لتسجيل أنشطة الأوقاف المسجلة[٣]. ونتج هذا التغيير بعد الإصلاحات السياسية في الفترة بعد عام ١٨٣٩م المعروفة بالتنظيمات. وفوض أمر تعيين المسؤولين لإدارة الأوقاف الإمبراطورية، والأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى مسؤولي الحكومة (وهم المشير ودفتردار وقائم مقام). ولم تُجْدِ هذه الإجراءات نفعًا، واستمر التأخير والمماطلة في تسليم عائدات الأوقاف، ولذا جاء القرار بضبط أمور إدارة الأوقاف بتعيين عدد كاف من الكتّاب وتعيين عدد من المسؤولين الجدد في إسطنبول وإلزامهم بتطبيق لائحة النظم الجديدة لإدارة الأوقاف[٤].

ويعتبر طلب ناظر الأوقاف الإمبراطورية المرسل إلى القضاة وجميع المسؤولين، بأن يلزم القائمين على إدارة الأوقاف بجمع، وإيصال جميع عائدات الأوقاف الإمبراطورية إلى خزانة الأوقاف، خطوة متقدمة نحو ضبط العلاقات الداخلية، ومنع جمود وتدهور الأوقاف. ونظرًا لكونه لم يصل شيء مما كان مطلوبا أمر الناظر بجمعها وإيصالها على الفور[٥]. وفي محاولاته المستمرة لإعادة النظام للأوقاف

(١) المصدر السابق ٨/٧-١٣١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ١٠/١-١٣١.
(٤) المصدر السابق ٨/١١-١٣١.
(٥) المصدر السابق ١٥/٢-١٣١.

أمر الناظر المديرين في الأوقاف بإحصاء شـــامل لأوضاع الأوقاف شخصيًا، أو عن طريق الموكلين، وذلـــك بتفتيش جميع البيوت الوقفية والمحلات التجارية، والخانات، والحمامات، والحدائق، والساحات...الخ[١]. وألزم مديري الأوقاف بتسجيل الأملاك الوقفية وبإرســـال نسخة من القائمة تحتوي على أهم المعطيات المتعلقة بالوقف إلى الناظرية ومن ثم عرضهـــا واحدًا تلو الآخر للبيع في مزايدة علنية لمن يعرض الثمن الأعلى[٢]. وبخصوص ما ســـبق صدر بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٦٤م مرسوم من والي ولاية روملي يأمر فيه الجهات المعنية بالقيام بإحصاء عام للممتلكات الثابتة لسكان الولاية. وفصّل المرســـوم المذكور بأن على الجهات المعنية أن تدقق في وثائق الملكية لســـكان الولاية وأن تتأكد ما هو سبب الملكية أي هل هو ملك خاص أو إيجار أو ملك بموجب صك. وقرر هذا المرســـوم بمنـــع تصديق أي عقد للبيع والشـــراء، أو نقل الملكية إلا العقود التي تم إبرامها بموجب المستندات من المديرية العامة للأملاك[٣].

ونتيجـــة للخلـــل الذي ظهر مما لـــه علاقة بالأوقاف أمـــرت الجهات الحكومية المركزية بالتدقيق في حســـابات جميع القرى الوقفية والمزارع والعشـــر وغيرها وأن ترســـل الدفاتر الوقفية وجزء العائدات الخاص بخزانة الناظر الرئيسي في الفترة المحددة[٤]. لقد تم اتخاذ هذا الإجراء لمنع عدم إرسال الوثائق والحسابات المذكورة، والمســـتندات الأخـــرى وللوصول إلى معلومات دقيقة عـــن حال الأوقاف عن طريق مراجعة حســـاباتها. وجاء الأمر أيضًا بإرسال دفاتر الحسابات، والعائدات الوقفية إلى ناظر الأوقاف الرئيسي في إسطنبول[٥]. وقررت ناظرية الأوقاف الإمبراطورية

(١) المصدر السابق ١٥/٣-١٣١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق١٦/١-١٣١.
(٤) المصدر السابق١٧/٧-١٣١.
(٥) المصدر السابق.

بأن تكون نظم وضوابط لائحة النظم المتعلقة بأملاك الدولة سارية أيضًا للمنشآت الوقفية، والأملاك الوقفية، وكل ذلك بهدف ضبط إدارة ومصلحة الأوقاف الثابتة. لقد اعتقد محررو هذه اللائحة أنها ستؤدي إلى تحسين الإدارة وارتفاع نسبة العائدات الوقفية، وألزم جميع المديرين بتعبئة النماذج عن جمع العائدات الوقفية وإرسالها بشكل تقرير كل ثلاثة أشهر، كما ألزموا بإرسال دفتر الموازنة المالية المحتوية على الإيرادات والمصروفات وعلى معلومات عن المبلغ المتبقى إلى الناظرية الرئيسية في إسطنبول[1].

وإضافة إلى التغييرات الاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية هنالك ظروف أخرى ساهمت في تدهور، و سقوط الأوقاف ماديًا، ومعنويًا في الدولة العثمانية، منها -لا سيما في المراحل المتأخرة-العمل غير النظامي لمديري الأوقاف الذين لم يلتزموا بأحكام الشريعة، ولا باللوائح الجديدة مع كون ذلك واجبًا عليهم دينًا ونظامًا[2]، كما اتسم ناظرو الأوقاف أيضا بمساهمتهم السلبية في الإضرار بالأوقاف لا سيما بالفواتير الزائفة عن ترميم مبانٍ وقفية. وقد وضعت المديريات المحلية للأوقاف ضوابط لتلك الترميمات تجنبًا للمخالفات الممكنة كما يأتي:

- لا يشترط أي إذن من المديرية المحلية للترميم بمصاريف تصل إلى مبلغ ٢٥٠٠ قرش.
- يشترط إصدار إذن من المديرية المحلية للترميم بما فوق ٢٥٠٠ قرش، وذلك بعد طلب يحتوي على جدول الأعمال والقوائم والتخمينات حول المبلغ المطلوب[3].

(١) المصدر السابق١٩/٢-١٣١.
(٢) المصدر السابق٢٠/٢-١٣١.
(٣) المصدر السابق ٢٠/٥-١٣١.

ويتضح وفقًا لمعطيات سنة ١٨٦٥م أن ناظرية الأوقاف الإمبراطورية أبلغت بأن بعض ناظري الأوقاف والجباة لا يطبقون ضوابط لائحة النظم، و يؤجرون الأملاك الوقفية بكتابة الإثباتات البسيطة أو بتمديد المدة بالإعلام والتوقيع على الإثباتات القديمة[١]. ونظرًا لكون هذه الظواهر المضرة بالأوقاف لا يمكن السكوت عنها فقد أمرت الجهات المعنية والمسؤولين في الحكومة بالإبلاغ عن هؤلاء المخالفين من الناظرين، والجباة، وأن يتم استبدالهم بتعيين آخرين في مناصبهم، وأن يتم إعادة ضبط الوثائق عن الممتلكات المؤجرة وفقًا للنماذج الصادرة من ناظرية الأوقاف الإمبراطورية[٢].

ولم تنجح هذه الإجراءات في ضبط أمور الأوقاف وفي حمايتها من سوء التصرفات والإضرار بها، و لذا جاء في النصف الثاني من عام ١٨٦٦م التصديق على النظام الجديد حول المنهجية الجديدة لتوثيق جميع أراضي الدولة، والأراضي الوقفية. وأرسلت نسخة من هذا الأمر إلى مديري الأوقاف، وبموجبه يجب عليهم أن يرسلوا كل ثلاثة أشهر قائمة لإيرادات الوقف وأن يرسلوا في نهاية كل سنة دفتر الإيرادات، والمصروفات والدفاتر الحسابية لناظري الأوقاف[٣]. وتطبيقًا لهذا الأمر جاءت المطالبة بتحرير الدفاتر المحتوية على المعلومات عن إيرادات ومصروفات الأوقاف في كل الولايات، وأن ترسل نسخة منها إلى الناظرية في نهاية السنة، ثم أن توزع النماذج المطبوعة. وبعد عدم الاستجابة لهذا الأمر من قبل مديري الأوقاف تم التأكيد على لزوم تطبيقه منهم أيضًا[٤] .

(١) آ.أو إيني فوند، م د . ١٣١-٣/٢٧

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ١/٢٩-١٣١.

(٤) المصدر السابق.

إن المصاريف الهائلة وغير المغطاة كانت من ضمن الأسباب التي اضطرت الجهات المعنيـــة في الحكومة أن تتخذ خطوات هذه العملية التاريخية في تنســـيق بين وزارة الأوقـــاف والناظرية الرئيســـية في إســـطنبول. وطالبت الناظريـــة المذكورة مديري الأوقـــاف بإرســـال جميع الأموال التي فـــي خزانات المديريات المحليـــة، والإيرادات الأخـــرى للأوقاف إلى الخزانة المركزية، كما كررت عليهم المطالبة باتخاذ الخطوات العملية الرامية إلى زيادة (نمو) هذه الإيرادات[١].

إن لائحـــة النظـــم الجديدة حـــول جمع عائـــدات الأوقاف وحول منهجية تســـجيل الأراضـــي الوقفية والحكومية ألزمت مديري الأوقاف بإرســـال دفاتر الأوقاف المؤجرة وإيرادات الأوقاف إلى مقر الخلافة في إســـطنبول كل شـــهر، ولكنها لم تطبق من قبل كثيـــر من المدرين. وفي ســـجل من مدينة بيتولا المحرر في ١٤ ديســـمبر ١٨٦٦م، نقرأ أن أغلبيـــة مديري الأوقـــاف (المتولون) لم يتجاوبوا مع هذا القانون، ولوحظ منهم عدم الانضباط بالجداول الزمنية وبالتعليمات حول تعبئة النماذج[٢]. وفي هذه الحالة طالبت الجهاتُ المعنية في الحكومة المسؤولين بإلغاء الدفاتر، والنماذج التي لم تتم تعبئتها وفقًا للتعليمات وإعادة إرســـال الدفاتر الســـليمة من الأخطاء، وبإعطاء سند خاص لكل من حصل على حق استئجار الأوقاف أو أي جزء من الأوقاف والمنشآت الوقفية[٣].

إن المعلومـــات الأخرى من تلك الفترة تفيدنا بمـــا جاء في نص إحدى مخاطبات الناظر الرئيســـي للأوقاف: «لا يوجد شخص يهتم بأمور الأوقاف في قضاء كوستور وهـــي متروكة بدون رعاية وصيانـــة، ولذا آمر أنا ناظر الأوقـــاف الإمبراطوري في إسطنبول بتعيين نائب لي يقوم برعاية الأوقاف في ذلك القضاء»[٤].

(١) المصدر السابق ٢/٢٩-١٣١.
(٢) المصدر السابق ٤/٢٩-١٣١.
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق ١/٣١-١٣١.

ثم خاطب الناظر الرئيسي للأوقاف القائمين على إدارة الأوقاف في الولايات أن يقوموا بعملهم بالجدية والمسؤولية، وأن يكونوا حازمين أثناء جباية عائدات الأوقاف، وأن يلتزموا بالجداول الزمنية، وبضرورة إرسال العائدات إلى الخزانة المركزية في إسطنبول. وأفاد الناظر الرئيسي للأوقاف المخاطبين بأنه سيقوم بإعداد قائمة الناظرين على الأوقاف وتقويم عملهم، ومن ثم مكافأة الذين أظهروا نجاحًا في عملهم ومعاقبة الفاشلين منهم.

لقد كان هذا الخطاب بمنزلة حافز لكل مدير بأن يقوم بعمله على أحسن وجه، وألزم جميع المدراء بتطبيق هذا الخطاب[١]. ولقد اقتبس الخطاب المذكور من قانون الجنايات في الدولة العثمانية المادتين (مادة رقم ٨٢ ومادة رقم ٨٣) وفي مضمونهما التأكيد على ضرورة معاقبة من أساؤوا استخدام أرصدة الدولة وأملاك الدولة[٢] . وهذا يعني: «أنكم وبصفتكم مدراء الأوقاف والقائمين عليها أسأتم استخدام أرصدة الأوقاف وحاولتم أن تعتذروا لذلك بالأعذار المختلفة»[٣]. ويعتبر هذا الخطاب إنذارًا لكل من يحاول سوء استخدام الأوقاف بأنهم يتعرضون بتلك الأفعال للمعاقبة وفق القانون[٤].

وفي تلك المرحلة الحرجة من الوجود العثماني في مقدونيا تواصلت الإجراءات من قبل السلطة المركزية الهادفة إلى إعادة المكانة المزعزعة للأوقاف في المجتمع، وإلى إزالة الخلل والتصرفات الضارة بالأوقاف لكي يستمر نمو الأوقاف، وأن يحال دون جمودها الذي بدا ظاهرًا. وفي سياق تلك الإجراءات يأتي المرسوم السلطاني الذي يُلْزِمُ القائمين على الأوقاف بإخراج خمس من العشر الذي يجبى للأوقاف، من العشر التي تم الإعلان عنه ومن الذي تم «إخفاؤه»[٥].

(١) المصدر السابق ٣١/٧-١٣١.
(٢) المصدر السابق ٣١/٨-١٣١.
(٣) المصدر السابق ٣١/٩-١٣١.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق ٣٥/٦-١٣١.

إن وجـود عـدد كبير ممن يدعي ملكية أملاك الأوقاف الثابتة بدون أي مسـتند كان سـببًا لاتخاذ الإجراءات المذكورة[١]. ونظرًا لهذا الوضع قرر الناظر الإمبراطوري إجراء التحقيق للكشـف عن تلك الحالات، وأمر بتسجيل جميع الأملاك الوقفية، ومنع ظاهرة إصدار سـندين لملك وقفي واحد تجنبا للأضرار الناتجة عن ذلك الفعل. ومن القرارات التي ألزم بها مديريات الأوقاف المحلية ضرورة إفادة الناظرية الرئيسـية في إسـطنبول عن إصدار أي سـند متعلق بالأوقاف وعن طريقة الحصـول عليه، وقرر أن تكون تعرفة إصدار تلك السندات قرشًا واحدًا تغطية للمصاريف، كما أكدت ضرورة إرسال العائدات التي جمعت إلى الناظرية الرئيسـية في إسطنبول[٢] . ويتبين مما سبق أن نمو العائدات من الأوقاف واستثمار الزائد منها من قبل الناظرية في إسطنبول كان من النتائج المتوقعة مـن الإصلاحات في الدولة العثمانية ولا سـيما في الجهاز الإداري التابع للدولة. وعلى خلاف ما نصت عليه الشريعة والقوانين المتعلقة بالأوقاف من ضرورة صرف الفائض من الأوقاف وفقًا للوقفية، فقد أمرت السلطة المركزية بأن تبقى الفائض من الأرباح الوقفية تحت إدارة المديريات الوقفية، وأن تتم إحاطة جميع الجهات المعنية في الدولة بالتعديلات الحاصلة، لا سـيما مديريات الأوقاف[٣]. وألزم مدراء الأوقاف وفقًا للتعليمات السـابقة بإرسـال قائمة الأوقاف المؤجرة كل شـهر، وتقارير المالية عـن الإيرادات، والمصروفات، والرصيد كل ثلاثة أشـهر والموازنة المالية في نهاية كل سـنة[٤] .ويشـدد، و يؤكد ضرورة تطبيق التعليمات وتكرار إرسـال هذه التعليمـات إلى المدراء الذين لا يتجاوبون معها[٥] . علما بأن الكثير من المدراء لم يقوموا بتنفيذ المأمور به ولا باحترام لوائح النظم[٦] .

(١) المصدر السابق ٧/٣٥-١٣١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ٤/٣٧-١٣١.
(٤) المصدر السابق ٧/٣٨-١٣١.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق ٣/٣٩-١٣١.

وفي سلسلة الوثائق عن الإجراءات المتخذة من قبل الناظر الإمبراطوري نقرأ عن التجاوزات، والتصرفات السيئة من قبل ناظري الأوقاف التي أثبتتها التحقيقات. وتثبت سوء استخدام الموارد، والأرصدة، وعدم استثمار أموال الأوقاف، أو التعديلات في الأوقاف من غير مستند يبرر ما قام به من المراسيم، والمراسلات من قبل السلطة المركزية. ولقد أدى هذا النوع من التصرف إلى هدم عدد من الأوقاف[١] .

وأمرت الجهات المعنية بالأوقاف بتشغيل عائدات الأوقاف لترميم الأوقاف حسب الحاجة، وأن تستثمر أموال الأوقاف تنمية لأرصدتها، وأن يتم تعيين النظار على الأوقاف من قبل السلطان بإصدار مرسوم سلطاني، وكل ذلك سعيًا للحد من العمل المظهِر للمستوى المتدني في أداء الأمانة من قبل المسؤولين عن الأوقاف[٢] ومن أوضح الأمثلة للمستوى المتدني المتدهور للأوقاف حادثة متولي وقف جامع إسحاق أفندي في بيتولا الذي صرف مبلغا قدره (١١٣٩) قرشًا من غير أن يستأذن ناظر الأوقاف الحكومية. وأمر ناظر الأوقاف الإمبراطورية-وهو الجهة الحكومية المعنية في هذه الحالة-بمنع العمل العشوائي وبمراجعة جميع حسابات الوقف المذكور إلى نهاية عام ١٨٦٦م، وبضبط المبلغ المذكور (١١٣٩) قرشًا، وبإرسال الوثائق و الفائض من الأموال في هذا الوقف إلى الناظرية في إسطنبول[٣] .

إن عدم الخضوع لأحكام الشريعة المطهرة وللتعليمات الصادرة بخصوص إدارة الأوقاف أدى إلى تأجيل، أو عدم إرسال العائدات الوقفية إلى جهات الدولة المعنية، وإلى تجاوزات، ومخالفات في الإجراءات المقررة لإصدار الوثائق، وإلى تأجيل إرسال الوثائق. وهذه الظواهر أجبرت المستويات العليا في الهرم الإداري باتخاذ الإجراءات

(١) المصدر السابق ٣٩/٧-١٣١.
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق ٤٢/٦-١٣١.

الإدارية الرامية إلى رفع مستوى الأداء من قبل المسؤولين بالأوقاف، ووضعت البرامج الزمنية لإرسال الجداول والدفاتر والوثائق الأخرى الوقفية. وكل من تجاوز الفترة المحددة أو الإجراء المقرر عرّض نفسه للمساءلة والمعاقبة[١] .

إن المعلومات عن انحدار الأوقاف المبثوثة في الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة من الحكم العثماني في مقدونيا تثبت استمرار التأخر في إرسال التقارير الشهرية، والتقارير التي ترسل كل ثلاثة أشهر، والتقارير السنوية، كما لوحظ إرسال النماذج غير الدقيقة ونماذج الحسابات بدون أي رقم فيها بالرغم من وضع النظام الإداري الجديد في الدولة[٢]. علمًا أن هذه الطريقة في التعامل تسببت في خلط الأمور فجاءت المطالبة بعدم تكرار مثل هذا التقصير وبإعمال اللائحة الجديدة[٣]. وفي علاقة مع هذه المسألة جاء تقويم الناظر الإمبراطوري للأوقاف الذي قال: إن عائدات الأوقاف في كثير من الولايات لا تجبى في وقتها المحدد بسبب العمل غير المواظب للمسؤولين الحكوميين وهي تبقى في أيدي الناس وهذا ما أدى إلى شلل الإدارة الطبيعية بهذه الأوقاف[٤]. وإن الجهة نفسها طالبت بالنشاط في جمع وإرسال تلك الديون (أي العائدات) وبتسجيل ملاحظة في سندات المؤجرين بأنه لا يسمح لهم تجاوز وقت قضاء الدين لأكثر من أسبوع فقط[٥].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تم إصدار قانون يمنح للأراضي الميرية (في ملك الدولة) امتيازات كثيرة، ولذا قررت الدولة أن تلزمهم بضريبة وقدرها خمس العشر من عائدات تلك الأراضي الميرية. ولقد وضح هذا

(١) المصدر السابق ١٣١-١/٤٣.
(٢) المصدر السابق ١٣١-٣/٤٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ١٣١-٨/٤٤.
(٥) المصدر السابق.

القانــون جميع التعديــلات في القانون القديم وجعل الإشــراف على هذه الأراضي لوزارة المالية في إســطنبول. وليس فــي اللائحة الجديدة ذكر أي مواد تضبط عمل أراضي الأوقاف، ولذا خاطبت الناظرية المركزية لوزارة المالية مطالبة إياها بأن يكون قانون الأراضي الميرية ساريًا للأراضي الوقفية ابتداءً من عام ١٨٦٦م. وجعلت إدارة الأراضي الوقفية في يد الناظرية المركزية التي يخضع لها ناظرو الأوقاف و شــيوخ الزوايا الصوفية الذين يشــرفون على الأوقاف (زاويــة دار). وبموجب هذه اللائحة تلزم الأملاك الوقفية بتعرفة قدرها عشــر العشر ونصف عشر العشر وبإرسال ثلث منها إلى وزارة المالية و بثلثين منها إلى ناظرية الأوقاف الإمبراطورية[١].

ونتيجة لما ســبق تم إصدار مرســوم مــن رئيس الوزراء بتاريــخ ٢٦ يوليو ١٨٦٧م موجه إلى والي ولاية سلانيك، وفيها توجيهات، و تقويمات، و توضيحات حول تنظيم الأوقاف والأملاك الوقفية. ويوضح هذا المرسوم وجود نوعين من الأوقاف في الدولة العثمانية: الأول: الأوقاف لها إيرادات موقوفة وإدارتها وفق قانون الأراضي، والثاني: أوقاف الأفراد الذين وقفوا أملاكهم الثابتة. ولقد اختلفت كيفية إدارة النوع الثاني من الأوقاف مما أدى إلى ظهور جوانب سلبية متعددة. ومراعاة للمصالح الفردية ولمصالح الدولة أصدرت الدولة لائحة نظم جديدة تقرر نفس الشكل لوراثة ولنقل إيجارات تلك الأوقاف ونفس الرسوم التي يجب تسديدها لنقل الملكية[٢]. ومع الإعلان عن اللائحة الجديــدة لوراثة ونقل أملاك الوقف الثابتة بعث ناظر الأوقاف الإمبراطورية بها إلى والي ولاية ســلانيك ومن ثم إلــى متصرف مدينة بيتولا، وأمر أن تعلن رســميًا وأن تطبق ضوابطهــا ومعاييرها من يوم وصول اللائحة[٣] . ولمتابعة كيفية احترام وتنفيذ

(١) المصدر السابق ٣/٤٥-١٣١.
(٢) المصدر السابق ٥/٤٥-١٣١.
(٣) المصدر السابق ١/٤٦-١٣١.

هــذه اللائحة جاءت المطالبة بإبلاغ القضاة عنها وبتســجيلها في مديريات الأوقاف في المدن وفي بروتوكولات المحاســبة[١]. وتطبيقا لهذه اللائحة بدأ في سنجق بيتولا مع حلول عام ١٨٦٦م جمع عشــر العشــر، ونصف عشر العشر من مقاطعة الأراضي الوقفيــة التي منحت لعدد كثير من الســنين أو بموجب صــك و لها نفس الحكم مع الأراضي الوقفية المعروضة مزايدةً أو المؤجرة. وشــمل الأمر إلزام الدوائر الحكومية بإرســال ثلث ما جمع من هذه الضريبة إلى وزارة المالية، وثلثي مما جمع إضافة إلى التّعْرِفَات، والفائض إلى خزانة الأوقاف الإمبراطورية في إسطنبول[٢].

إن هذه الأمثلة المعروضة تهدف إلى إبراز صورة واضحة جلية عن مستويات تدني أوضاع الأوقاف، وعن الإجراءات الحاســمة التــي بموجبها حاولت الدولة العثمانية إعادة مكانة الأوقاف الرفيعة في المجتمع العثماني باعتبارها مؤسســات اجتماعية، واقتصادية ودينية، وثقافية، وتعليمية. إن المتأمل في ما سبق ذكره يدرك مدى جدية الإجراءات التي اتخذتها الدولة لصون وتنمية الأوقاف.

ونقرأ في مرســوم صادر من ناظــر الأوقاف الإمبراطورية بتاريخ ٢٥ ســبتمبر ١٨٦٧م والمرسل إلى والي ولاية سلانيك أن الأراضي الميرية والأراضي الوقفية ملزمة بدفع عشــر العشر ونصف عشر العشر بشكل ضريبة في مقابل الاعتراف بالحقوق الجديدة لملكية الأرض، وهذا تطبيقًا للائحة النظم الجديدة. ومع حلول عام ١٨٦٦م أمــر ناظر الأوقاف الإمبراطورية أن يتم تعيين الجهة التي ســتقوم بجباية الضريبة المذكــورة والتدقيق في إيــرادات ومصروفات الأوقاف، وأن ثلــث هذه الضريبة من مستحقات وزارة المالية، والثلثين من مستحقات ناظرية الأوقاف الإمبراطورية[٣].

(١) المصدر السابق ٢/٤٦-١٣١.
(٢) المصدر السابق ٥/٤٦-١٣١.
(٣) المصدر السابق ٤/٤٧-١٣١.

وفي رسالة من رئيس وزراء الدولة العثمانية إلى والي ولاية سلانيك ومضمونها إلزام الأوقاف بالضرائب نقرأ أنه أمر بتسجيل جميع أنواع الأملاك الثابتة، وحساب جميع إيرادات الأوقاف، و الأملاك، و المنشآت الوقفية[١]. ووفقًا لنفس المصدر نقرأ أن ناظرية الأوقاف الإمبراطورية حاولت إلغاء هذا القرار من الجهات العليا في الدولة مدللين على ذلك بإعفاء الأوقاف من الضرائب وفقًا للشريعة، والقوانين السارية. ولم يلق هذا الطلب أذنًا صاغية، وأبلغ والي ولاية سلانيك بأن المجلس الأعلى قرر ذلك وأكد ضرورة تطبيق القرار المذكور[٢]. وفي محاولة أخرى لإلغاء قرار المجلس الأعلى ورئيس الوزراء في الدولة العثمانية طالب ناظر الأوقاف الإمبراطورية والي ولاية سلانيك بإعفاء البيوت الوقفية التي يستخدمها القائمون على الجوامع[٣].

إن العوامل الاقتصادية التي أثرت على الدولة العثمانية عمومًا، وعلى مقدونيا خصوصًا ظهرت جلية من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وبعده. و بدأ دخول العناصر الرأسمالية في عملية الصناعة في القرى و المدن. و هذه العناصر بدأت التدخل في التجارة وفي الصناعة، و المجالات الأخرى من حياة المجتمع العثماني، وهذا ما أدى إلى تقليل عدد الأوقاف والأملاك الوقفية والمنشآت الوقفية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن إمكانيات استمرارية حياة الأوقاف في نهاية النظام الإقطاعي وفي بداية النظام الجديد الرأسمالي بظروفه الجديدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدت صعبة للغاية. إن استمرارية بقاء الأوقاف واجهت صعوبات كثيرة في المراحل الأخيرة من الدولة العثمانية، وصارت أكثر صعوبة بفقدان الدور الاجتماعي والتاريخي للأوقاف في مقدونيا.

(١) المصدر السابق ٤٨/٧-١٣١.
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق ٤٨/٨-١٣١.

الخاتمة

إن نمـــو الأوقاف في مقدونيا أثنـــاء حكم العثمانيين مر بعدة مراحل أساســـية، وكان جـــزءًا من التغيرات التاريخية. ففي المرحلة الأولـــي في بداية القرن الخامس عشـــر الميلادي أسست الأوقاف الأولى في شكل منشآت اجتماعية وخيرية منظمة، وكانت الأهداف التي أسســـت من أجلها بدايـــة دينية، وثقافية، وخيرية لتتطور فيما بعد إلى منشآت لها نشاط اقتصادي خاص. وأدت التغيرات السياسية، والعسكرية، والأحـــداث، والوقائع في البلقان ومقدونيا باعتبارهما جزءًا من الدولة العثمانية إلى نشأة وتطور النشاط الاقتصادي للأوقاف.

إن الأهداف الرئيسة للأوقاف في إطار أنواعها المتعددة تحققت في قضاء الحوائج الدنيوية، والدينية للســـكان المسلمين. وهذا جواب للسؤال حول بناء المساجد والمدارس والكتاتيـــب والمكتبـــات، وصالات القـــراءة، والمباني الأخرى. وســـاهمت الأوقاف أيضًا في ســـد الحوائج الاجتماعية، ومقاومة الفوارق الطبقية وذلك ببناء، وتعمير، وإنشـــاء أوقاف تؤوي وتطعم المسافرين، والتجار، والمساكين، والطلاب بدون مقابل. ثم تم إنشاء شـــبكات توصيل المياه والصنابير العامة، والطرق، والجســـور...الخ؛ وكثيرًا ما رصدت أموال الأوقاف لتعمير المنشـــآت الاقتصادية، والاجتماعية مثل: العمارات، والحمامات العامة، والأسواق، والمحلات التجارية، والصناعية. وتميزت الأوقاف في المرحلة الأولى من إنشـــائها وتأسيســـها في مقدونيا بعد الفتوحات الإسلامية بكونها أملاكًا هائلة تم إهداؤها إلى القادة العســـكريين وفاتحي المنطقة من قبل السلاطين و منهم: أورونوس بك، ويغيت باشا، ومصطفى باشا، ويحيي باشا، وإسحاق بك، وعيسى بك، وغيرهم.

أما المرحلة الثانية لوجود الأوقاف في مقدونيا التي بدأت أواخر القرن الســـادس عشر الميلادي واستمرت إلى وسط القرن الثامن عشر الميلادي فقد تميزت باستمرارية

نفوذ وتأثير الأوقاف في الدولة العثمانية. ونتجت هذه المكانة الاجتماعية، والتأثير عن المقدرة المادية الهائلة لها. وما زالت أملاك الأوقاف في تلك المرحلة كبيرة ومشتملة على الأراضي والأموال التي كانت رأس المال للأوقاف والأموال التي حصلت عليها عن طريق القروض الربوية والإيجارات المختلفة والرسوم الوقفية بأنواعها.

وبدأ في المرحلة الثالثة من التطورات التاريخية للأوقاف في مقدونيا ظهور العلامات الأولى لتدهور وسقوط الأوقاف. وقد استمرت هذه المرحلة من أواسط القرن الثامن عشر الميلادي إلى نهاية حكم العثمانيين في مقدونيا عام ١٩١٢م. ويرتبط تدهور حالة الأوقاف بالضعف العام في الدولة العثمانية، وبالدخول السريع لرأس المال الأجنبيّ في كل مجالات المجتمع التركي. وفي أواخر الحكم العثماني للمنطقة ضعف تأثير الأوقاف باعتبارها مؤسسات اجتماعية واقتصادية في مقدونيا بشكل جلي. وهذه الحالة كانت نتيجة للانحرافات الكثيرة في أداء العمل الأساسي للأوقاف وفي إدارة ممتلكاتها. وانخفض عدد الذين أظهروا رغبتهم في إنشاء الأوقاف مما أجبر السلطات المركزية التركية على التدخل عن طريق سنّ القوانين، وإلزام الأوقاف بلوائح النظم المختلفة.

فهرس المصادر و المراجع

«أسماء المراجع بلغتها الأصلية

مذكورة تحت الترجمة العربية»

أولا: المصادر الأرشيفية:

١- أرشيف جمهورية مقدونيا.

٢- المراسيم السلطانية (البراتات) الأرقام ٥ و٦ و٢٥ و٢٨.

٣- قسم الأرشيف بالمعهد القومي للتاريخ/سجلات قاضي بيولا.

٤- قسم الأرشيف بالمعهد القومي للتاريخ/الدفاتر المهمة.

٥- الوقفيات ١-٢٤.

ثانيًا: المصادر المطبوعة:

١- أليزوفيتش غليشا، الآثار التركية، الكتاب الأول، بلجراد، ١٩٤٠م.

٢- أوليـــاء جلبي، الرحلـــة، أجزاء عن المناطق اليوغوســـلافية، ترجمة وتعليق ناظم شعبانوفيتش، سراييفو، ١٩٦٧م.

٣- بـــاركان عمـــر لطفي، "أوقـــاف الإمبراطوريـــة العثمانية فـــي القرنين ١٦ و١٧ الميلاديين"، إسطنبول ١٩٣٩م.

٤- بـــاركان عمـــر لطفي وآيفردي، "دفتر تحرير أوقاف إســـطنبول رقم ٩٥٣ ســـنة ١٥٤٦م"، اسطنبول ١٩٧٠م.

٥- الدفاتر الإحصائية البيانية للقرن الخامس عشر، ٣، إعداد ميتودي سوكولوسكي، إسكوبيا، ١٩٧٦م.

٦- الدفاتر الإحصائية البيانية للقرن الســـادس عشـــر لســـنجق كوستنديل، المجلد الخامس، الكتب الثالث، إعداد الكسندر ستويانوفسكي، إسكوبيا، ١٩٨٢م.

٧- الدفتر الإحصائي البياني، الرقم ٤ (١٤٦٧-١٤٦٨) إعداد ميتودي سوكولوسكي والكسندر ستويانوفسكي، إسكوبيا، ١٩٧١م

٨- الدفتر الإحصائي البياني لسنجق إسكوبيا في الفترة ١٥٦٨-١٥٦٩، المجلد الرابع، الكتاب الثاني، إعداد الكسندر ستويانوفسكي، إسكوبيا، ١٩٨٨م.

٩- غوكبيلدين م، "أوقاف وملكيات وإقطاعات أدرنا في القرنين ١٥ و١٦ الميلاديين"، إسطنبول ١٩٥٢م.

١٠- كالشي حسن، أقدم الوثائق عن الأوقاف في يوغوسلافيا باللغة العربية، بريشتينا، ١٩٧٢م.

١١- كالشي حسن، أقدم الوقفيات في يوغوسلافيا، سراييفو،١٩٦٠م.

١٢- كالشي حسن ومحمدوفسكي محمد، ثلاث وقيات لكاتشانيكلي محمد باشا، إسكوبيا، ١٩٥٨م.

١٣- ماتكوفسكي الكسندر وكمال أروجي، بعض الوقفيات والمراسيم السلطانية عن غوستيفار وقرية فرابتشيشتة، إسكوبيا١٩٧٩م.

١٤- المصادر التركية عن حركة التمرد في مقدونيا (١٦٢٠-١٦٥٠م) إعداد الكسندر ماتكوفسكي، إسكوبيا، ١٩٦١م.

١٥- المصادر التركية عن حركة التمرد في مقدونيا(١٦٥٠-١٧٠٠م) إعداد الكسندر ماتكوفسكي، إسكوبيا، ١٩٦١م.

١٦- المصادر التركية عن حركة التمرد في مقدونيا (١٧٠٠-١٧٢٥م) المجلد الثالث إعداد أليكسندر ماتكوفسكي، إسكوبيا، ١٩٧٣م

١٧- الوثائق التركية عن تاريخ القوم المقدوني، السلسلة الأولى، المجلد الأول، إسكوبيا، ١٩٦٣م.

١٨- الوثائق التركية عن تاريخ القوم المقدوني، السلسلة الأولى، المجلد الثاني، إعداد فانتشو بوشكوف، إسكوبيا، ١٩٦٦م.

١٩- الوثائق التركية عن تاريخ القوم المقدوني، السلسلة الأولى، المجلد الثالث، إعداد ميتودي سوكولوسكي، إسكوبيا، ١٩٦٩م.

٢٠- الوثائق التركية عن تاريخ القوم المقدوني، السلسلة الأولى، المجلد الرابع، إعداد فانتشو بوشكوف، إسكوبيا، ١٩٧٢م.

٢١- الوثائق التركية عن التاريخ المقدوني ١٨٠٣-١٨٠٨م، المجلد الثاني، إعداد بانتو جمبازوسكين، إسكوبيا، ١٩٥٣م.

٢٢- الوثائق التركية عن التاريخ المقدوني ١٨٠٩-١٨١٧م، المجلد الثالث، إعداد بانتو جمبازوسكين، إسكوبيا، ١٩٥٥م.

٢٣- الوثائق التركية عن التاريخ المقدوني ١٨١٨-١٨٢٧م، المجلد الرابع، إعداد بانتو جمبازوسكين، إسكوبيا، ١٩٥٧م.

٢٤- الوثائق التركية عن التاريخ المقدوني ١٨٢٧-١٨٣٩م، المجلد الخامس، إعداد بانتو جمبازوسكين، إسكوبيا، ١٩٥٨م.

ثالثا: المراجع الأخرى:

١- أكرم حقي آيفردي، "الإعمار العثماني في يوغسلافيا"، إسطنبول ١٩٨٢م.

٢- أليزوفيتش غليشا، الآثار التركية في إسكوبيا، إسكوبيا، ١٩٢٥م.

٣- أليزوفيتش غليشا، أسرة آل إسحاق من إسكوبيا ويغيت باشا، إسكوبيا، ١٩٣٢م.

٤- الكسندر ستويانوفسكي، كومانوفا مدينة لها الذكر منذ التاريخ البعيد، إسكوبيا، ١٩٦٨م.

٥- الكسندر ستويانوفسكي، المدن في مقدونيا في فترة من نهاية القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر، إسكوبيا، ١٩٨١م.

٦- الكسندر ستويانوفسكي، مدينة سترومیتسا في القرن السادس عشر، مجموعة من البحوث، سترومیتسا، ١٩٨٩م.

٧- الكسندر ستويانوفسكي، مزيد من المعلومات عن آهريزادة والعمائر القديمة في مدينة أوهريد، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٧٢م.

٨- إنالجيق خليل، الإمبراطورية العثمانية، بلجراد، ١٩٧٤م.

٩- أوزترك نظيف، "الأسس التاريخية لتطوير الأوقاف"، أنقرة، ١٩٨٣م.

١٠- أوزونتشاروئيلي حقي، "تاريخ العثمانيين"، ٢، أنقرة ١٩٧٥م.

١١- بيلمينغولو نادي، "تيتوفا أمس واليوم"، إسطنبول ١٩٧٥م.

١٢- تاريخ الشعب المقدوني، الكتاب الأول، إسكوبيا، ١٩٦٩م.

١٣- حازم شعبانوفيتشن، "أقدم وقفيتين في البوسنة والهرسك، مساهمات في علوم اللغات الشرقية وتاريخ الشعوب اليوغوسلافية تحت الحكم العثماني"، سراييفو، ١٩٥١م.

١٤- زوغرافسكي دانتشو، تطور العوامل الرأسمالية في مقدونيا أثناء الحكم العثماني، إسكوبيا، ١٩٨٠م.

١٥- (سوكولوسكي ميتودي، إسكوبيا وناحية إسكوبيا في القرنين ١٥ و١٦، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٧٩م.

١٦- سوكولوسكي ميتودي، "الأوقاف والمنشآت الوقفية في إسكوبيا وما حولها في القرنين ١٤ و١٥"، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٧٧م.

١٧- سوكولوسكي ميتودي، الأوقاف والمنشآت الوقفية في ناحية تتوفا، في القرنين ١٥ و١٦، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٧٤م.

١٨- سوكولوسكي م.، أوهريد وما حولها في القرن السادس عشر، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٧١م.

١٩- سوكولوسكي م.، مساهمة في دراسة النظام الإقطاعي التركي العثماني في مقدونيا في القرنين ١٥ و١٦، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٥٨م.

٢٠- سوكولوسكي ميتودي، بعض المعلومات والمعطيات الجديدة عن الجسر الحجري في إسكوبيا، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٨٣م.

٢١- سوكولوسكي م.، "ناحية إسحاق بك من آل إسحاق"، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٦٨م.

٢٢- سوكولوسكي ميتودي، "ناحية سترومیتسا ورادوفيتش في القرن السادس عشر"، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٧٨م.

٢٣- سوكولوسكي ميتودي، "ولاية تسير في القرن الخامس عشر"، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٧٤م.

٢٤- عبد السلام بلاغيا، دور الأوقاف في التعليم الديني وغير الديني لدى المسلمين من بلادنا، بلجراد، ١٩٣٣م.

٢٥- فالتير روبن، "حول أسس البوذية"، إسطنبول، ١٩٧٤م.

٢٦- كرستي بيتاسكي، "القروض الربوية في مقدونيا في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة المعهد القومي للتاريخ، إسكوبيا، ١٩٧٠م.

٢٧- كوبرولو بولينت، "الأوقاف في التاريخ"، مجموعة كلية الحقوق، أنقرة، ١٩٥١م.

٢٨- كونتر باقي حليم، "أوقاف تركية و واقفون أتراك"، مجلة الأوقاف، أنقرة ١٩٣٨م.

٢٩- لوديفت فاركاش، عن الأوقاف و إدارة الأملاك الوقفية في البوسنة و الهرسك، أرشيف العلوم القانونية و الاجتماعية، بلجراد، ١٩٢٨م.

٣٠- ماتكوفسكي الكسندر، "مدينة سترروميتسا وما حولها بين القرنين ١٤-٢٠"، مجموعة من البحوث، سترروميتسا، ١٩٨٩م.

٣١- ماتكوفسكي الكسندر، المقاومة في مقدونيا في عهد الحكم العثماني، المجلد الأول والثاني، إسكوبيا، ١٩٨٣م.

٣١- ماتكوفسكي الكسندر، "المؤسسات والعلاقات الجديدة في مقدونيا وشبه جزيرة البلقان بعد وصول العثمانيين"، الأكاديمية المقدونية للعلوم والفنون، إسكوبيا، ١٩٨٦م.

٣٢- "مدينة إشتيب وما حولها عبر القرون"، الكتاب الأول، ١٩٨٦م.

٣٣- "مدينة أوهريد وما حولها عبر التاريخ"، إسكوبيا، ١٩٧٨م.

٣٤- "مدينة تتوفا وما حولها عبر التاريخ"، تتوفا، ١٩٨٢م.

٣٥- محمد بيغوفيتش، "الأوقاف في يوغوسلافيا"، بلجراد، ١٩٦٣م.

٣٦- ميلان بيتسانتتس، "عن الأوقاف وأنواعها"، بلجراد، ١٩١٤م.

٣٧- يوفان حاجي فسيلفيتش، مدينة إسكوبيا وما حولها، بلجراد، ١٩٣٠م.

٣٨- يوفان حاجي فسيلفيتش، مدينة ديبرا وقت التحرير في العام ١٩١٢م، بلجراد، ١٩٤٠م.

يوفان حاجي فسيلفيتش، مدينة كوستور وما حولها، بلجراد، ١٩٢٧م.

معجم المصطلحات

١- **عوارض:** ضريبة إستثنائية، تؤخذ من الناس و توضع في بيت المال، واستعمل هذا المال غالبا لقضاء الحوائج العسكرية، وفي البداية ألزمت بها كل أسرة بدفع (٢٠) آقجة مرة واحدة لمدة أربع إلى خمس سنين، وبلغ مقدار هذه الضريبة في القرن السادس عشر الميلادي (٣٠٠) آقجة، واستعمل اسم هذه الضريبة لتسمية مجموعة من الضرائب الإستثنائية.

٢- **آقجة (أسبرا):** عملة فضيّة صغيرة، الوحدة الرئيسية للتقويم في الدولة العثمانية، سكت من سنة ١٣٢٧م إلى سنة ١٦٨٧م، وكان عيارها في البداية ٦ قراريط (١,١٥٤ جرام) ونسبة الفضة ٩٠٪، ثم صارت في القرن السابع عشر الميلادي قيراطا واحدا ونسبة الفضة ٥٠٪.

٣- **حمّامجى:** صاحب الحمّام، موظف في قصر سلطان أو لدى والي الإقليم، يدير حمامات صاحبه.

٤- **خان:** فندق، محطة القوافل، مأوى المسافرين قريب من طريق أو في مكان مسكون.

٥- **باشتينا:** إسم صقلبيّ للأرض الحكوميّة، تزرعها أسرة نصرانية وتورث بشروط، ومساحة هذه الأرض تختلف باختلاف جودتها.

٦- **بك:** لقب الإقطاعيّ، رئيس القبيلة، أمير العسكر، موظف حكوميّ.

٧- **برات:** مرسوم، إبلاغ رسميّ، وثيقة، رسالة تعيين لشخص ما في منصب أو رسالة لتقسيم الأراضي أو الحصول على الميزات من قبل السلطان مختومة بالطغراء.

٨- **بستان:** يراد به المنتجات الزراعية تزرع غالبا في البساتين.

٩- **العوارض الديوانية والتكاليف العرفية**: اسم عام لمجموعة من الضرائب الاستثنائية تلزم بها الرعايا وتصرف على العسكر. ومع مرور الوقت ازداد عدد و مقدار هذه الضرائب حتى صارت ضرائب منتظمة.

١٠- **الرسم (دانق)**: اسم عام لجميع ما يدفع إلى الدولة نقودًا. واللفظ الثاني في الكلمة المركبة يوضح نوعية التعرفة أو الرسم. ونجد في الوثائق تسميتها بالعادة أو البدعة.

١١- **الدرويش**: فقير، زاهد، صوفي، راهب.

١٢- **دفتردار**: مدير بيت المال، المتصرف في القسم المالي لولاية أو إقليم معين.

١٣- **الديوان**: مجلس مستشاري السلطان (ديواني همايون). وعلى رأس هذا المجلس الوزير الكبير، المكتب، مجلس والي الولاية.

١٤- **دونم**: وحدة قياس لمساحة الارض، تستعمل لقياس الارض، واستعملت في الإمبراطورية العثمانية لأول مرة وبقيت على هذا الحال حتى يومنا هذا. وتستعمل هذه الوحدة حتى اليوم في الدول التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية سابقا. وتختلف هذه الوحده من مكان لمكان فمثلا: في شمال قبرص: الدونم يعادل ١٤٤٠٠ قدم٢ أو ١٣٣٧,٨م٢، وفي العراق: الدونم يعادل ٢٥٠٠م٢، وفي فلسطين ولبنان والأردن الدونم يعادل ١٠٠٠م٢. وتجدر الإشارة إلى أن الدونم كان يعادل ٩١٩,٣م٢ قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية، وبعد انهيارها في الإنتداب البريطاني قرر تغيير الدونم إلى ١٠٠٠م بدلا من المقاس الأخير.

١٥- **أمين**: موظف حكومي، يتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وينفذ ما كلف به من العمل مثل إحصاء السكان أو جباية الضرائب والإيجار وغير ذلك من الأعمال.

١٦- **أفندي:** سيد، لقب أشخاص متعلمين، يضاف إلى أسماء الأمراء والعلماء.

١٧- **زاوية:** دير الدراويش، تكية.

١٨- **زادة:** ابن، يستعمل مركبا مثل: إمام زادة أي ابن إمام.

١٩- **زعامة:** منشأ إقطاعي يوفر لمالكه الدخل السنويّ من ٢٠٠٠٠ إلى ٩٩٩٩٩ آقجة.

٢٠- **عمارت:** مجموعة من الأبنية العامة مثل المطعم والفندق والمطبخ، يوزع فيه الأكل مجّانًا، ويستضاف فيه المسافرون.

٢١- **إسبنجه:** ضريبة خاصة تؤخذ من غير المسلمين القادرين على الاكتساب، ومقدارها (٢٥) آقجة سنويا.

٢٢- **ينيجر(الإنكشارية) (من التركية العثمانية: ينيچرى، تعني: «الجنود الجدد»):** طائفة عسكرية من المشاة العثمانيين شكلوا تنظيمًا خاصًا لهم ثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذًا.

٢٣- **يوروق:** راعي، بدوي، المستوطن من آسيا الصغيرة، شكلت منهم الكتائب العسكرية الخاصّة لتنفيذ الأنشطة العسكرية والشبه العسكرية.

٢٤- **قييم, قيوم:** خادم المسجد أو أي منشأة دينية.

٢٥- **قصبة:** المدينة الصغيرة التي لا بد من اكتمال هذه الشروط: وجود سكان مسلمين، وعلى الأقل وجود جامع وكتّاب وعدد من الدكاكين وخان وحمام ومبانٍ أخرى من الفن المعماري الإسلامي.

٢٦- **كيلة:** مقياس للكيل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة في الدولة العثمانية.

٢٧- **مولانا:** لقب للعلماء والمثقفين مثل القضاة والأساتذة والأئمة وغيرهم.

٢٨- **مخلوط:** حبوب من جميع الأنواع مثل القمح والشعير والشوفان والجودار وغير ذلك.

٢٩- **ميريـة:** ما يتعلق بالدولة وبيت مال الدولـة، يدخل في ذلك الأملاك وعائدات (إيرادات) الدولة.

٣٠- **مونوبـول/ احتـكار (monopole/monopoly):** هي الحالة التي يكون السـوق فيهـا عبارة عن شـركة واحدة فقط تؤمـن منتوج و/أو خدمـة (منتوجات و/أو خدمات) إلى جميع المسـتهلكين. وبمعنى آخر: هذه الشـركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشـركة حينها بالمحتكِرة. إذن السوق يسمى مُحتكَرة، الشركة مُحتكِرة، والحالة احتكار.

٣١- **مقاطعـة:** ضريبة لازمة التسـديد من غير تحديد، تؤخذ من كل من يسـتأجر محلا ويكون ذلك المحل مصدرا له للإيرادات/للدخل.

٣٢- **المتولـي:** مدير الأوقاف الذي ينظم ويدير جمع صرف دخل الأوقاف. وفي كثير من الأحيان كان الواقف نفسه هو القائم بعمل المتولي.

٣٣- **المحَصِّـل:** موظـف حكومي مكلف بجمع الضرائب الحكومية والرسـوم الأخرى داخل الدولة. كلمة مترادفة: تحصيل دار.

٣٤- **نائب:** معين القاضي، وكيل، ممثل القاضي.

٣٥- **ناحية:** إقليم، منطقة، طرف، بقعة، أصغر الوحدات الإدارية.

٣٦- **نيابـت:** ذمة حكوميـة وإقليمية لنائب، أما هنا معناه الدخل من الغرامات المالية التي تدفعها الرعايا، والنصف منها يأخذها السباهي (المالك الإقطاعي)، والنصف الآخر من مرتبات سنجق بك.

٣٧- **بادشاه:** سلطان، ملك، القائد العثماني الأعلى.

٣٨- **رسم السوق(باجي سياح):** يؤخذ من كل مال يدخل إلى السوق عن طريق البر.

٣٩- **باشا: لقب لأشراف الدولة العثمانية مثل:** الوزراء، والبكوات وغيرهم. ولهذا اللقب ثلاث درجات علامتها: ذيل الحصان، أو ذيلا الحصان، أو ثلاثة ذيول.

٤٠- **بورتا:** الباب العالي، البلاط، قصر السلطان.

٤١- **الرعايا:** اسم عام لسكان الدولة العثمانية، سواء كانو من المسلمين أو غيرهم. وبدأ من القرن الثامن عشر الميلادي استعمال اسم كاؤر أو كافر لتسمية غير المسلمين.

٤٢- **روملي:** أرض الروم، الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية.

٤٣- **سنجق:** اللواء مثلث الشكل، إقليم إداري كبير على رأسه سنجق بك.

٤٤- **سنجق بك:** أمير منطقة كبيرة المسماة بسنجق.

٤٥- **رسم العرس:** ضريبة العرس يدفعها أب العروس للمالك الإقطاعي.

٤٦- **سينور:** حدود القرية أو أرض.

٤٧- **السباهي:** فارس، صاحب تمار داخل الدولة، فرد في القوات السلطانية الختصة في منطقة معينة.

٤٨- **تاباق:** دباغ الجلود، الفرّاء.

٤٩- **تِمَار:** اسم عام لملك إقطاعي إستثنائي، وأصغر الإقطاعات يجلب للسباهي (١٩٩٩٩) آقجة سنويا.

٥٠- **الطغراء:** استعمل السلاطين العثمانيون الختم على شكل الطغراء عند توقيع الفرمنات والرسائل السلطانية. وكان أول من استعملها السلطان أورخان غازي. وخط الطغراء هو مزيج بين خطي الديواني والإجازة.

٥١- **العشـــر**: عشر ما يخرج من الأرض، تدفعه الرعايا إلى صاحب الإقطاع المباشر، وكثيرا ما كان يبلغ هذا العشـــر ثُمنا أو تُســـعا لا سيما بعد إضافة ما كان يسميى بسالاري، المطالبة بزيادة بين ٢,٥٪ إلى ٣٪ من الحصاد في الصيف.

٥٢- **الخليفـــة**: الرتبة في طريقة البكتاشـــية، الوارث، مســـاعد الرســـول رتبة عند أصحاب الحرف.

٥٣- **الخـــان**: البيت، الدار، العائلة، الوحدة الضريبية المكونة من الأســـرة الواحدة أو أكثر من الأسرة الواحدة.

٥٤- **الخاص**: إقطاع دخله الســـنوي (١٠٠٠٠٠) آقجة، يأخذه السلطان أو آل بيته، أو بك البكوات، أو بكوات السناجق المختلفة، أو الإقطاعيون الآخرون.

٥٥- **الخاصة**: أرض صاحبها مالك إقطاعي، يحرثها أو يؤجرها لغيره بشروط، مثال ذلك حدائق العنب والبساتين والمراعي والمطاحن والمساحات الصغيرة من الأرض. وكثـــر ذكر هذا المصطلح في القرن الخامس عشـــر الميلادي، وبدأ يقل في القرن السادس عشر الميلادي وما بعده.

٥٦- **الحجة**: مستند الحكومي، شهادة، إقرار بالملكية أو الحقوق.

٥٧- **تشـــاؤش**: موظف في قصر سلطان، مرسل داخل الدولة لتبليغ أو تنفيذ الأمر أو الرسالة، رتبة شرطية عسكري.

٥٨- **جلبي**: سيد، شريف، جواد لقب إقطاعي لرجل نبيل أو لسيد في طريقة صوفية.

٥٩- **تشـــيفلغ**: مجموعة من الأراضي تحرث بمحراث، أرض وراثية بشـــروط، يعمل عليها أسرة مسلمة ولكن تملكها الحكومة، يشمل التشيفلغ وفقًا لقانون السلطان سليمان القانوني ٦٠ إلى٨٠ دونما من أرض عالية الجودة، أو ١٠٠ دونم من أرض متوسطة الجودة، أو١٣٠إلى ١٥٠ دونم من أرض متدنية أو سيئة الجودة.

٦٠- **تشيفت**: مساحة من الأرض تتسع ما بين ٦٠ إلى ١٥٠ دونما.

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولًا: سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

١- إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د.فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م «الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م».

٢- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د.أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣- الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر(حالة الأردن)، د.ياسر عبد الكريم الحوراني، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤- أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر(حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥- حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦- الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م «الطبعة الثانية-مزيدة ومنقحة ١٤٣٢ هـ/٢٠١١م».

٧- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة(دولة ماليزيا المسلمة نموذجا)، د.سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٨- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٩-التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠-الإعلام الوقفي(دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د .سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١-تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية(دراسة حالة)، د .أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م «الطبعة الثانية-مزيدة ومنقحة ١٤٣١هـ/٢٠١٠م».

١٢-استثمار الأموال الموقوفة(الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د .فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣-اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، ميلود زنكري وسميرة سعيداني، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤-دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، د .نوبي محمد حسين عبد الرحيم، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥-دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، د .عبدالقادر بن عزوز، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٦-أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٧- توثيق الأوقاف حماية للوقف والتاريخ (وثائق الأوقاف السنية بمملكة البحرين)، حبيب غلام ناماليتي، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

١٨- توثيق الأوقاف ونماذج لحجج وقفية ومقارنتها، أحمد مبارك سالم، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

ثانيًا: سلسلة الرسائل الجامعية:

١- دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م.عبد اللطيف محمد الصريخ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م «الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م».

٢- النظارة على الوقف (دكتوراه)، د.خالد عبد الله الشعيب، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣- دور الوقف في تنمية المجتمع المدني/الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجا (دكتوراه)، د.إبراهيم محمود عبد الباقي١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤- تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت (ماجستير)، أ.عبد الله سعد الهاجري١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥- الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣-٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره/محافظة البقاع نموذجا،(دكتوراه)، د.محمد قاسم الشوم، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦- دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراه)، د.خالد يوسف الشطي ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م «الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م».

٧- فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)،(دكتوراه)، د.عبد القادر بن عزوز، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م.

٨- دور الوقف في التعليم بمصر(١٢٥٠-١٧٩٨م)،(ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م.

٩- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية/ دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)،(ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠- نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)،(دكتوراه)،د.محمد المهدي، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م.

١١- إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)،عبد الكريم العيوني ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٢- تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق(مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)،(دكتوراه)، د .فارس مسدور، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٣- الصندوق الوقفي للتأمين،(ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤- التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق،(ماجستير)، د .زياد خالد المفرجي، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥- الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف(دراسة حالة الجزائر)،(دكتوراه)، د .كمال منصوري، ١٤٣٢ هـ/٢٠١١م.

١٦- الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجًا)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢م.

١٧- التأمين التعاوني من خلال الوقف الإسلامي (المشكلات والحلول في ضوء تجربتي باكستان وجنوب إفريقيا)، (ماجستير)، مصطفى بسام نجم، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

١٨- وقف حقوق الملكية الفكرية (دراسة فقهية مقارنة)، (دكتوراه)، د .محمد مصطفى الشقيري، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

ثالثًا: سلسلة الكتب:

١- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د.عبد الستار أبو غدة ود.حسين حسين شحاته، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢- نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٣- استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤- Le Waqf En Algérie À L' Époque Ottomane XVII è - XIX è، د.ناصر الدين سعيدوني، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م «الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م».

٥-التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (١٩٤٨-٢٠١١م)، إبراهيم عبد الكريم، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

رابعًا: سلسلة الندوات:

١- ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين ٨-١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

٢- Les fondations pieuses(waqf) en méditerranée :enjeux de société,enjeux de pouvoir، مجموعة من المفكرين، ٢٠٠٤م «الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ/٢٠١٠م».

٣- أعمال ندوة "الوقف والعولمة"(بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بالتعاون مع البنك

الإســـلامي للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٨م تحت شـــعار "الوقف والعولمة...استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين"، ٢٠١٠م.

٤- الأحكام الفقهية والأســـس المحاســـبية للوقف، د .عبدالســـتار أبوغدة ود .حسين حسين شحاته، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.

خامسًا: سلسلة الكتيبات:

١- موجـــز أحكام الوقف، د .عيســـى زكي، الطبعة الأولى جمـــادى الآخرة ١٤١٥هـ/ نوفمبر١٩٩٤م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/نوفمبر١٩٩٥م.

٢- نظام الوقف الإســـلامي: تطوير أســـاليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراســـات الحديثة، د .أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣- الوقف الإســـلامي: مجالاتـــه وأبعاده، د .أحمد الريســـوني، بالتعاون مع المنظمة الإســـلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيســـكو" بالربـــاط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

سادسًا: مجلة أوقاف(مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

صدر منها ٢٦ عددا حتى مايو ٢٠١٤م.

سابعًا: سلسلة الترجمات:

١- من قســـمات التجربـــة البريطانية في العمل الخيـــري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢- وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ/يونيو١٩٩٦م.

٣- المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخرة ١٤١٧هـ، نوفمبر ١٩٩٦م.

٤- جمع الأموال للمنظمات غير الربحية /دليل تقييم عملية جمع الأموال، تأليف: آن ل.نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطيع الحلاق، ١٩٩٧/٧م.

٥- الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦- المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.

٧- العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية(مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨- (Islamic Waqf Endowment): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده"، ٢٠٠١م.

٩- فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠-(Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت"، ٢٠٠٤م.

١١- (A Summary Of Waqf Regulations): نسخة مترجمة لكتيب "موجز أحكام الوقف"، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م «الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م».

١٢- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects› Coordinating State) in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م.

١٣- A Guidebook to the Projects of the Waqf Coordinating State in (the Islamic) World: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م.

١٤- Women And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٥- The Contribuion of waqf to non-Governmental work and Social Development, Dr.Fuad Abdullah Al Omar: نسخة مترجمة عن كتاب «إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية»، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

١٦- الأوقاف في مقدونيا، تأليف وترجمة: د.أحمد شريف، مراجعة وتحرير علمي: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢م.

ثامنًا: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥-١٧ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول- ٢ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ الموافق ٨-١٠ مايو ٢٠٠٥م)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١-١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٧م)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية المنعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٣ -٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١-٣/٣٠م)، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس(بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بإسطنبول في الفترة من ١٠-١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٣-١٥ مايو ٢٠١١م)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٦- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بالعاصمة القطرية «الدوحة» في الفترة من ٣ - ٤ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ - ١٤ مايو ٢٠١٣م)، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

تاسعًا: كشافات أدبيات الأوقاف:

١- كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩م.

٢- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.

٣- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.

٤- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٥- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.

٦- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.

٧- كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.

٨- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.

٩- الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.

عاشرًا: مطبوعات إعلامية:

١- دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، ٢٠٠٧م «الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م مزيدة ومنقحة».

٢- دليل مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، ٢٠٠٧م.

الأمانة العامة للأوقاف

هـــي هيئـــة حكومية مســـتقلة بدولـــة الكويت، معنية بـــإدارة الأوقـــاف الكويتية واستثمارها، وصرف ريعها في المصارف الشرعية طبقا لشروط الواقفين وفي إطار أحكام القانون.

أسســـت الأمانة بموجب المرســـوم الأميري رقم ٢٥٧ الصـــادر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولـــي ١٤١٤هـ الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٩٢م. وتتمثل رؤيتها في «التميز في اســـتثمار الوقف، وصرف ريعه، وتعزيز ثقافته بشراكة مجتمعية فاعلة».

وتتلخص رســـالتها في «الدعوة للوقف، وإدارة شؤونه وفق الضوابط الشرعية من خلال عمل مؤسســـي متميز كأداة لتنمية المجتمع الكويتي، وكنموذج يحتذى به محليًا وعالمياً.

مشروع «مداد» الوقف

هو أحد المشاريع العلمية الذي تنفذه الأمانة العامة للأوقاف ممثلة لدولة الكويت بصفتها «الدولة المنســـقة لجهود الدول الإســـلامية في مجـــال الوقف»، طبقا لقرار المؤتمر الســـادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الاندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧م ويضم السلاسل الآتية: سلسلة الأبحاث الفائزة في مســـابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، سلسلة الرسائل الجامعية، سلسلة الكتب، سلسلة الندوات، سلسلة الكتيبات، سلسلة الترجمات.

سلسلة الترجمات

تهدف هذه السلســـلة إلى ترجمة الأدبيـــات ذات العلاقة بالوقف والعمل الخيري التطوعي (كتب، دراسات، مقالات، رسائل علمية) من اللغات المختلفة.

هذا الكتاب

يتحـــدث عن تجربـــة نمو الأوقاف فـــي مقدونيا أثناء حكـــم العثمانيين والمراحل الأساسية التي مرت بها، مع تناول الأهداف الرئيسية لهذه الأوقاف بأنواعها المختلفة، ومساهمتها في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. كما يتطرق إلى نفوذ وتأثيـــر هذه الأوقـــاف في الدولة العثمانيـــة التي نتجت عن المقـــدرة المادية الهائلة لها، مع الإشـــارة إلى الخلل الكبير الذي وقعت فيه الأوقاف باســـتثمارها عن طريق القروض الربوية. ويتطرق كذلك للعلامات الأولى لتدهور وســـقوط الأوقاف وضعف تأثيرهـــا الاجتماعي والاقتصادي في مقدونيا نتيجـــة للانحرافات الكثيرة في أداء العمل الأساسي للأوقاف وفي إدارة ممتلكاتها.

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف

تحت رقم (١١٨) بتاريخ (٢/١١/٢٠١٤م)